معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٩٣)

التأمين وادارة المخاطر فى الزراعة المصرية

يوليو ٢٠١٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٩٣)
(سلسلة علمية محكمة)

التأمين وادارة المخاطر في الزراعة المصرية

يوليو ٢٠١٨

" لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد".
"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز

التأمين وادارة المخاطر في الزراعة المصرية

يتعرض قطـاع الزراعـة فـي مصـر للعديـد مـن المخـاطر، التـي يـأتي فـي مقدمـة اسـبابها التغيـرات المناخيـة، كالسـيول، والارتفـاع/ او الانخفـاض الزائـد فـي درجـات الحـرارة، والصـقيع، والاصابة بالآفات والامراض النباتية، وغيرها، بالإضافة الى مخاطر أخرى اصبحت تحتل مكانه مؤثرة ومتزايدة علـى القطـاع، وبصـفة خاصـة فـي كل مـن شقيه (النبـاتي، والسمكي)، والتـي مـن اهمها المخاطر السعرية، والانتاجية، فضـلا عن ما يتعلق بمتطلبات الجودة سوء للمدخلات، أو للمنتجات النهائية، وغيرها من الاخطار.

ويعتبـر التـأمين الزراعـي أحد اهم وسـائل إدارة المخـاطر فـي قطـاع الزراعـة فـي كـل مـن الشق النباتي، والشق السمكي، كنظام جماعي يقوم علـى تعويض المزارعين، واصـحاب المنشآت الزراعيـة والمـزارع السمكية، ومراكـب الصـيد، عـن الخسـائر الماليـة الناتجـة عـن الخطـر المؤمن ضده، هذا بالإضـافة الـى العديـد مـن الادوات الاخرى التـي تستخدم، وتسـاهم فـي ادارة المخـاطر الزراعية ومنها علـى سبيل المثال الزراعة التعاقدية والاسواق المستقبلية، وغيرها.

هذا وتجـدر الاشـارة الـى أنـه رغـم صـدور قـانون بإنشـاء صـندوق للتكافل الزراعـي رقـم (١٢٦) لسنة ٢٠١٤م، الا ان لائحته التنفيذية لازالت تحت الدراسة، بعد نحو اربعة اعوام من صدور القانون. ولم يشهد التأمين الزراعي في مصر واقعا تنفيذياً، حتى الانتهاء من اعداد هذه الدراسـة، علـى الـرغم مـن مطالبـة العديـد مـن الدراسـات، والبحـوث، والخبـراء، والمتخصصـين، بأهمية، وضرورة وجود نظام فعال للتأمين الزراعي في مصر، الا انه لازال هناك اختلافاً كبيراً حـول المفـاهيم والقواعـد الأساسـية لإقامـة نظـام تـأميني، او تكـافلي نـاجح مـن حيـث، البنـاء التنظيمـي، ووسـائل رصـد وتقييم المخـاطر، ومواجهتهـا، ودور الحكومـة والجهـات ذات الصـلة، وغير ذلك من الجوانب الفنية والادارية والمالية ذات العلاقة.

وقد استهدفت هذه الدراسة التوصل الى أهم الاسس والاعتبارات العلمية اللازمة، لوجود إدارة ناجحـة للمخـاطر الزراعيـة، ونظـام تكافل زراعـي نـاجح فـي مصـر، وذلـك لكـل مـن: الشـق النباتي، والشق السمكي، وفق أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن.

الكلمات الدالة: المخاطر الزراعية، التأمين الزراعي، التأمين السمكي، التكافل الزراعي، الزراعة التعاقدية.

Abstract

Insurance and Risk Management in Egyptian Agriculture

The agricultural sector in Egypt is exposed to many risks, the most important of which are climate change, such as floods, high & low temperatures, frost, pests, plant diseases, etc., as well as other risks in both the (Plant and fish production), which are the price risks, productivity as well as poor quality requirements for inputs, or for final products, and other hazards.

Agricultural insurance is considered one of the most important means of risk management in the agricultural sector in both (Plant and fish), as a joint system that compensates farmers, owners of agricultural firms, fish farms and fishing boats for financial losses resulting from the insured risk. In addition to many other tools that are used, and contribute to the management of agricultural risks, such as contract agriculture and future markets, and others.

It should be noted that despite the enactment of a law to establish a agricultural Solidarity Fund, No. 126, 2014, the Executive Regulations are still under study, about four years after the law. In spite of the fact that many studies, research, experts and specialists have called for the importance of an effective system of agricultural insurance, there is still a great difference in terms of the basic concepts and rules for the establishment of an agricultural insurance system. A successful insurance or "takaful" system in terms of organizational structure, means of risk monitoring and assessment, response, the role of government and relevant authorities, and other relevant technical, administrative and financial aspects. This may be due to the problems and obstacles facing the possibility of implementing agricultural insurance in Egypt, which are in fact problems that are closely related to the state of agriculture in Egypt, as are many of developing countries.

This study aimed at reaching the most important scientific bases and considerations for the existence of a successful agricultural risk management and a successful agricultural Takaful system in Egypt for both: (plant production) and (fish production) according to the best international practices in this regard.

فريق البحث

الهيئة العلمية بالمعهد:

أ.د سمير عبد الحميد عريقات — الباحث الرئيسي
أ.د سعد طه علام
أ.د احمد عبد الوهاب برانية
د. حنان رجائى عبد اللطيف

الهيئة الادارية بالمعهد:

د. بدر اسماعيل مخلوف
د. فريدة عبد النبي السيد

السكرتارية

سمية زكريا محمد
زينب احمد عبد المنعم

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
مشكلة الدراسة	٢
اهمية الدراسة	٢
أهداف الدراسة	٣
منهجية الدراسة	٤
الفصل الاول: الدراسات السابقة	٥
١-١ خلاصة الدراسات السابقة	١٣
الفصل الثاني: المخاطر والكوارث في الزراعة	١٦
٢-١ تمهيد	١٦
٢-٢ انواع المخاطر في الزراعة	١٦
٢-٢-١ مخاطر الإنتاج	١٦
٢-٢-٢ مخاطر السوق	١٧
٢-٢-٣ مخاطر الإدارة والتشغيل	١٧
٢-٢-٤ مخاطر السياسات العامة والمخاطر المؤسسية	١٧
٢-٢-٥ المخاطر السياسية	١٧
٢-٢-٦ مخاطر اخرى	١٧
٢-٣ مستويات المخاطر الزراعية	١٩
٢-٤ الكوارث والمخاطر الزراعية تحت الظروف المصرية	١٩
الفصل الثالث: سياسات وادوات ادارة المخاطر الزراعية	٢٣
٣-١ تمهيد	٢٣
٣-٢ التأمين الزراعي	٢٤
٣-٣ التعاقدات المُقدمة للمستقبل	٢٥
٣-٤ عقود الشراء المستقبلية (العقود الوقائية / عقود التحوط)	٢٥
٣-٥ التسعير المستقبلي للمدخلات	٢٥
٣-٦ التنوع الإنتاجي	٢٦
٣-٧ توزيع المبيعات خلال العام	٢٦
٣-٨ تأجير الأصول	٢٦
٣-٩ المشاركة في البرامج الحكومية	٢٦
٣-١٠ سياسات أخرى لإدارة المخاطر الزراعية	٢٦
٣-١١ دور الحكومة في ادارة المخاطر في قطاع الزراعة	٢٧
٣-١٢ الزراعة التعاقدية وإدارة المخاطر الزراعية	٢٨

	الموضوع	رقم الصفحة
٣-١٣	مزايا الزراعة التعاقدية لأطراف التعاقد	٢٩
٣-١٣-١	مزايا الزراعة التعاقدية لصغار المنتجين	٢٩
٣-١٣-٢	مزايا الزراعة التعاقدية للمصدرين المصنعين	٣٠
٣-١٣-٣	مزايا الزراعة التعاقدية للدولة	٣١
٣-١٤	نماذج الزراعة التعاقدية	٣١
٣-١٥	الزراعة التعاقدية ادارة للمخاطر ام مزيد من الخطر؟	٣٢
الفصل الرابع: التأمين الزراعي		٣٤
٤-١	تمهيد	٣٤
٤-٢	اهمية التأمين الزراعي	٣٥
٤-٣	مشاكل التأمين الزراعي	٣٧
٤-٣-١	الانتقاء المعاكس	٣٨
٤-٣-٢	المخاطر الاخلاقية	٣٨
٤-٣-٣	خطر الاساس	٣٩
٤-٣-٤	خطر المنظومة او الترابط	٣٩
٤-٣-٥	ضعف المعلومات	٤٠
٤-٣-٦	تدنى الطلب على التأمين الزراعي	٤٠
٤-٣-٧	الاعتماد على الدعم الحكومي	٤١
٤-٤	تحديات التأمين الزراعي في الدول النامية	٤٢
٤-٥	انواع التأمين الزراعي	٤٣
٤-٦	المعونات الخاصة والتأمين	٤٨
٤-٧	أشكال المساندة الحكومية للتأمين الزراعي	٤٨
٤-٨	التأمين الإجباري في مقابل التأمين الاختياري	٤٩
الفصل الخامس: التأمين الزراعي والزراعة التعاقدية في مصر		٥٠
٥-١	الوضع الراهن للتأمين الزراعي في مصر	٥٠
٥-٢	صندوق التكافل الزراعي في مصر	٥١
٥-٢-١	اهداف الصندوق	٥٢
٥-٢-٢	مهام الصندوق	٥٣
٥-٢-٣	موارد الصندوق	٥٣
٥-٢-٤	اختصاصات الصندوق	٥٣
٥-٢-٥	الهيكل التنظيمي للصندوق	٥٤

الموضوع	رقم الصفحة
٥-٢-٦ حدود تعويضات الصندوق	٥٥
٥-٢-٧ اوجه القصور في قانون التكافل الزراعي	٥٥
٥-٢-٨ هل يرغب المزارعين في صندوق للتكافل؟	٥٦
٥-٣ الزراعة التعاقدية في مصر	٥٧
٥-٣-١ مشكلات الزراعة التعاقدية في مصر	٥٨
٥-٣-٢ مبررات تطبيق الزراعة التعاقدية في مصر	٥٩
٥-٣-٣ قانون الزراعة التعاقدية في مصر	٦٠
٥-٣-٤ ملاحظات حول قانون الزراعة التعاقدية	٦١
٥-٣-٥ الفرص الذى يتيحها تطبيق نظـام الزراعة التعاقـدية في مصر	٦٤
الفصل السادس: تجارب دولية في التأمين الزراعي والزراعة التعاقدية	٦٦
٦-١ تمهيد	٦٦
٦-٢ التأمين الزراعي في الولايات المتحدة الامريكية	٦٦
٦-٣ التأمين الزراعي في كندا	٧٣
٦-٤ التأمين الزراعي في المكسيك	٧٥
٦-٥ التأمين الزراعي في كوستاريكا	٧٨
٦-٦ التأمين الزراعي في شيلي	٧٩
٦-٧ التأمين الزراعي في الاتحاد الأوروبي	٨٢
٦-٨ التأمين الزراعي في باكستان	٨٢
٦-٩ التأمين الزراعي في الهند	٩١
٦-١٠ التأمين الزراعي في اليابان	٩٢
٦-١١ التأمين الزراعي في الجزائر	٩٣
٦-١٢ التأمين الزراعي في تونس	٩٣
٦-١٣ الدروس المستفادة من التجارب الدولية في التأمين الزراعي	٩٥
٦-١٣-١ دور الحكومة في التأمين الزراعي	٩٥
٦-١٣-٢ المخاطر والأنشطة المغطاة بالتأمين الزراعي	٩٨
٦-١٣-٣ إجبارية واختيارية المشاركة في التأمين على الحاصلات الزراعية	١٠١
٦-١٤ المشكلات التقليدية للتأمين الزراعي في اطار التجارب الدولية	١٠٣

	الموضوع	رقم الصفحة
٦-١٥	التجارب الدولية في الزراعة التعاقدية	١٠٤
٦-١٥-١	تجربة الهند	١٠٤
٦-١٥-٢	تجربة كينيا	١٠٥
٦-١٥-٣	تجربة إندونيسيا	١٠٥
٦-١٥-٤	التجربة تايلاند	١٠٥
٦-١٥-٥	التجربة الصين	١٠٦
٦-١٦	الدروس المستفادة من التجارب الدولية في الزراعة التعاقدية	١٠٧
الفصل السابع: مستقبل التكافل الزراعي في مصر		١٠٨
٧-١	تمهيد	١٠٨
٧-٢	رأى المزارعين في صندوق التكافل الزراعي	١٠٩
٧-٣	ما الذى يجب ان تقوم به الحكومة؟	١١١
٧-٤	ما الذى يجب ان يتم على مستوى المزرعة؟	١١٣
٧-٥	المخاطر ومناطق ومجالات التغطية المقترحة	١١٣
٧-٦	اجبارية أم اختيارية النظام	١١٥
٧-٧	دعم الاقساط.	١١٧
الفصل الثامن: التأمين وادارة المخاطر في القطاع السمكي		١١٩
٨-١	تمهيد	١١٩
٨-٢	المخاطر التي تواجه الصيادين ومراكب الصيد في مصر	١١٩
٨-٣	المخاطر التي تواجه الاستزراع السمكي في مصر	١٢٠
٨-٤	إدارة المخاطر في الاستزراع السمكي	١٢١
٨-٥	التأمين في مجال المصايد والمزارع السمكية	١٢٢
٨-٥-١	فوائد التأمين السمكي	١٢٢
٨-٥-٢	الوضع الراهن للتأمين علي مراكب الصيد والعاملين عليها في مصر	١٢٣
٨-٥-٣	صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد والعاملين عليها	١٢٤
٨-٦	للتامين على المزارع السمكية في مصر	١٣٠
٨-٧	تجارب عالمية في مجال التأمين على المزارع السمكية	١٣٠
٨-٧-١	التأمين علي المزارع السمكية علي مستوي القارات	١٣٠
٨-٧-٢	تجارب بعض الدول في مجال التأمين على المزارع السمكية	١٣٢

الموضوع	رقم الصفحة
٨-٧-٢-١ تجربة الصين	١٣٢
٨-٧-٢-٢ تجربة الهند	١٣٦
٨-٧-٢-٣ تجربة اليابان	١٣٧
٨-٧-٢-٤ تجربة فيتنام	١٣٨
٨-٧-٢-٥ تجربة شيلي	١٣٩
٨-٧-٣ الدروس المستفادة من التجارب الدولية للتأمين على المزارع السمكية	١٤٠
٨-٨ الإطار العام لنظام تأمين مقترح علي تربية الإحياء المائية في مصر	١٤١
ملخص الدراسة	١٤٣
قائمة المراجع	١٥٤
مراجع باللغة العربية	١٥٤
مراجع باللغة الإنجليزية	١٥٦
مواقع الكترونية	١٥٧
الملحق	١٥٨

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (٢-١)	الاضرار الى لحقت بالزراعة المصرية في بعض السنوات حسب السبب	٢٢
جدول رقم (٦-١)	ملخص اختيارات نظم التامين الزراعى فى الولايات المتحدة الامريكي	٧٢
جدول رقم (٦-٢)	ملخص التأمين الزراعى ونظم الأمان فى بعض دول الاتحاد الأوربى	٨٥
جدول رقم (٦-٣)	إجبارية واختيارية التأمين الزراعي في بعض دول العالم	١٠٣
جدول ملحق رقم (١)	الجمعيات التعاونية للاستزراع السمكي وعدد اعضائها عام ٢٠١٨م	١٥٩
جدول ملحق رقم (٢)	قيمة التأمين حسب قوة المحرك في مراكب الصيد	١٦٠
جدول ملحق رقم (٣)	أقساط التأمين المحصلة من صندوق التأمين على الصيادين ومراكب الصيد في الفترة ٢٠٠٣م حتي عام ٢٠١٦م	١٦١
جدول ملحق رقم (٤)	عدد المراكب والعاملين المنصرف لهم تعويض ومبلغ التعويض المنصرف خلال الفترة ٢٠٠٣ م إلي ٢٠١٦م.	١٦٢
جدول ملحق رقم (٥)	المراكب التي صرفت تعويضات تلفيات وغرق حسب المنطقة منذ عام ٢٠٠٣م حتي عام ٢٠١٦م	١٦٢
جدول ملحق رقم (٦)	بيان بالعاملين الذين تم لهم صرف تعويض وفاه واصابة عن كل منطقة منذ عام ٢٠٠٣م حتي عام ٢٠١٦م	١٦٣

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (٣ـ١)	انتقال صدمة الجفاف الى مختلف جوانب الاقتصاد	١٨
شكل رقم (٣ـ٢)	تأثير خطر "الصقيع" على معدلات التنمية التنمية في المجتمع	١٩
شكل رقم (٤ـ١)	أهمية التأمين الزراعي	٣٧
شكل رقم (٦ـ١)	التأمين الزراعي في المكسيك	٧٨

المقدمة

يعد قطاع الزراعة من اهم قطاعات الاقتصاد المصري، نظرا لما يلعبه من دور حيوي وفعال في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، من خلال مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي، والصادرات المصرية، وإعالة ما يزيد عن نصف السكان، وتوفير فرص عمل لما يزيد عن ربع قوة العمل في مصر، كما انه المسؤول الأول عن تحقيق الأمن الغذائي للسكان، وتوفير الخامات اللازمة لعدد كبير من الصناعات الهامة، وفى مقدمتها صناعات الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية، وغيرها.

هذا، ويتعرض قطاع الزراعة في مصر للعديد من المخاطر، التي يأتي في مقدمة اسبابها التغيرات المناخية، كالسيول، والارتفاع / او الانخفاض الزائد في درجات الحرارة، والصقيع، والاصابة بالآفات والامراض النباتية، وغيرها، بالإضافة الى مخاطر أخرى اصبحت تحتل مكانه مؤثرة ومتزايدة على القطاع، وبصفة خاصة في كل من الشق النباتي، والشق السمكي، والتي من اهمها المخاطر السعرية، والانتاجية، فضلا عن ما يتعلق بمتطلبات الجودة، سواء للمدخلات، أو للمنتجات النهائية.

ويعتبر التأمين الزراعي أحد اهم وسائل إدارة المخاطر في الزراعة بالشق النباتي، والشق والسمكي، كنظام جماعي يقوم على تعويض المزارعين، واصحاب المنشآت الزراعية، والمزارع السمكية، ومراكب الصيد، عن الخسائر المالية الناتجة عن الخطر المؤمن ضده، بالإضافة الى وجود العديد من الادوات الاخرى التي تستخدم، وتساهم في ادارة المخاطر الزراعية، ومنها على سبيل المثال الزراعة التعاقدية والاسواق المستقبلية، وغيرها.

وتجدر الاشارة الى أنه رغم صدور القانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٤م، بإنشاء صندوق للتكافل الزراعي في مصر، الا ان لائحته التنفيذية لازالت تحت الدراسة، بعد نحو اربعة اعوام من صدوره، كما لم يشهد التأمين الزراعي في مصر واقعا تنفيذياً حتى الانتهاء من اعداد هذه الدراسة، على الرغم من مطالبة العديد من الدراسات، والبحوث، والخبراء، والمتخصصين، بأهمية، وضرورة وجود نظام فعال للتأمين الزراعي في مصر، الا انه لازال هناك اختلافاً كبيراً حول المفاهيم والقواعد الأساسية لإقامة نظام تأميني او تكافلي ناجح، من حيث البناء التنظيمي، ووسائل رصد وتقييم المخاطر، ومواجهتها، ودور الحكومة والجهات ذات الصلة، وغير ذلك من الجوانب الفنية والادارية والمالية ذات العلاقة، وربما يرجع ذلك الى ما يواجه امكانية تطبيق التأمين الزراعي في مصر من مشاكل ومعوقات، هي في الواقع مشاكل ترتبط ارتباطا وثيقا بحالة الزراعة في مصر، مثلها في ذلك مثل العديد ان لم يكن غالبية الدول النامية.

مشكلة الدراسة:

لم يشهد التأمين الزراعي في مصر واقعا تنفيذياً، حتى الان، رغم أهمية، وضرورة وجود نظام فعال للتأمين الزراعي في مصر، الا انه لازال هناك اختلافاً كبيراً حول المفاهيم، والقواعد الأساسية لإقامة نظام تأميني، او تكافلي ناجح من حيث، البناء التنظيمي، ووسائل، رصد وتقييم المخاطر، ومواجهتها، ودور الحكومة والجهات ذات الصلة، وغير ذلك من الجوانب الفنية والادارية والمالية ذات العلاقة، كما ان التأمين الزراعي في مصر العديد من التحديات، والمعوقات، وهي في اغلبها مشاكل ترتبط ارتباطا وثيقا بحالة الزراعة في مصر.

أهمية الدراسة:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المصري، وأحد مكوناته الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر الزراعة بحكم طبيعتها ومتغيراتها، أكثر عرضة عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي للمخاطر، سواء الطبيعية منها كالتغيرات المناخية والبيئية، أو الاقتصادية، كتقلبات الانتاج، والأسعار، وغيرها، ومما لا شك فيه ان هذا المخاطر، بالإضافة إلى اهميتها، وتأثيرها الكبير على المستثمرين، والمنتجين الزراعيين، فإن لها أهمية، وتأثير اكبر على المجتمع بأكمله، حيث تؤدى تلك المخاطر، وما تسببه من اضرار الى حدوث ما يسمى بـ "السلوك العكسي للمستثمرين والمنتجين" والذى يؤدى الى تخصيص غير كفء للموارد الزراعية، وبالتالي تخصيص أقل كفاءة في الموارد الكلية للدولة، وحدوث انخفاض متوقع في مستوى إنتاج، ورفاهية المجتمع ككل.

وتأتى اهمية هذه الدراسة انطلاقا من موضوعها وهو " التأمين وادارة المخاطر في الزراعة المصرية "، حيث يعد التأمين الزراعي احد افضل ادوات الحد من الخسائر الناجمة عن المخاطر التي يتعرض لها المزارعون، ضمن استراتيجيات المشاركة في توزيع المخاطر، أو ما يعرف باستراتيجية تقاسم المخاطر (Risk Sharing Strategy)، والتى تتضمن عدد من الطرق، والادوات الهامة التي يمكن من خلالها مواجهة، هذه المخاطر، وتأثيرها على كل من المستوى الكلى، والجزئي للاقتصاد المصري، فضلا عن تأثيرها الاجتماعي على الفئات ذات العلاقة.

ومن المتوقع ان يستفيد من هذه الدراسة المستثمرين في القطاع الزراعي المصري بكل من الشق النباتي، والشق السمكي، وعدد كبير من المؤسسات، يأتي في مقدمتها صندوق التكافل الزراعي، ووزارة الزراعة، والبنك الزراعي المصري، والبنوك المصرية، وشركات التأمين، وشركات اعادة التأمين، والاتحاد التعاوني الزراعي، والاتحاد التعاوني للثروة السمكية، والقطاع الأهلي، وغيره من المؤسسات ذات العلاقة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التوصل الى اهم الاسس والاعتبارات العلمية، والعملية اللازمة، لوجود إدارة ناجحة للمخاطر الزراعية، ونظام تأمين زراعي ناجح في مصر لكل من الشق النباتي، والشق السمكي (مراكب الصيد، والمزارع السمكية)، وفق أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن، ويتم ذلك من خلال تحقيق عدد من الاهداف الفرعية تتمثل في التعرف على ما يلى:

١. أنواع المخاطر في الزراعة (الانتاج النباتي)، وايضا في كل من سفن الصيد، والمزارع السمكية، والتعرف على مستويات تلك المخاطر.
٢. الكوارث والمخاطر في الزراعة تحت الظروف المصرية.
٣. اهم سياسات وادوات ادارة المخاطر الزراعية، ودور الحكومة في ادارة تلك المخاطر.
٤. الزراعة التعاقدية، كأحد اهم ادوات ادارة المخاطر الانتاجية والسعرية للمنتجات الزراعية، والتعرف على مزاياها، ونماذجها.
٥. الجوانب المختلفة للتأمين الزراعي، واهميته، ومشاكله، وتحدياته في الدول النامية.
٦. الوضع الراهن للتأمين الزراعي في مصر.
٧. الجوانب المختلفة لصندوق التكافل الزراعي المصري.
٨. الوضع الراهن للزراعة التعاقدية في مصر، ومشكلاتها، ومبررات تطبيقها.
٩. الجوانب المختلفة لقانون الزراعة التعاقدية، ومركز الزراعة التعاقدية المصري.
١٠. استعراض عدد من التجارب الدولية، والاقليمية، في مجال التأمين الزراعي، والتأمين على المزارع السمكية، وسفن الصيد، والزراعة التعاقدية، للتعرف على أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، ووصولا لاستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب، سواء تلك المتعلقة بدور الحكومة، او بالمخاطر والأنشطة التي يتم تغطيتها تأمينياً، او مدى إجبارية أم اختيارية النظام التأمينى، والتعرف على المشكلات التقليدية التي تواجه ذلك.
١١. مستقبل التكافل الزراعي في مصر، من خلال التعرف على رأى المزارعين في صندوق التكافل الزراعي، وما يجب ان تقوم به الحكومة، وما يجب ان يتم على مستوى المزرعة، والمخاطر، ومناطق ومجالات التغطية المقترحة، واجبارية أم اختيارية النظام، ودعم اقساط التأمين.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في استعراض البيانات، والمعلومات، والبحوث، والدراسات الجامعية المنشورة، والمواقع ذات الصلة على شبكة الانترنت، والبيانات والمعلومات المتاحة لدى صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد الآلية، والعاملين عليها، والاتحاد العام للثروة المائية، والقوانين المنشورة بالجريدة الرسمية، (القانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٤م الخاص بصندوق التكافل الزراعي)، و(القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤م الخاص بالزراعة التعاقدية)، وغيرها من الجهات ذات العلاقة بالموضوعات التي تناولتها الدراسة.

كما اطلعت الدراسة ايضا على نتائج استطلاعات الرأي، واللقاءات البؤرية، التي تمت في الفترة الاخيرة، في إطار دراسة قانون التكافل الزراعي، وقانون الزراعة التعاقدية، ومركز الزراعة التعاقدية في مصر، وتم الاستفادة منها عند صياغة الاعتبارات، والاسس اللازمة لوجود نظام مصري ناجح للتكافل الزراعي في المستقبل.

الفصل الاول
الدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل اهم نتائج عدد (١٢) دراسة سابقة في مجال التأمين الزراعي، منها (٨) دراسات في مجال التامين على المحاصيل الزراعية، و(٣) دراسات في مجال التأمين على المزارع السمكية، ودراسة عن الزراعة التعاقدية، وقد جاءت هذ الدراسات خلال الفترة من (١٩٩٢م ـ ٢٠١٥م)، ثم تلا ذلك استعراض اهم ما جاء من نتائج في هذه الدراسات، وذلك كما يلى:

في دراسة يوسف، والشناوي (٢٠١٥م)[١] ، لاستطلاع رأى المزارعين في قانون التكافل الزراعي المصري رقم (١٢٦) الصادر في ٢٠١٤م، استهدفت الدراسة الوقوف على مدى سماع المزارعين عن القانون، ومصادر معرفتهم بذلك، وماهية المعلومات المتوفرة عنه لديهم، كما استهدفت الدراسة تعريف المزارعين بمواد القانون، واهميته بالنسبة لهم، والتعرف على مدى استعدادهم للمشاركة فيه، واسباب عدم الرغبة في المشاركة، ثم التعرف على وجهة نظر المزارعين في كل من: شكل المشاركة في الصندوق، ونوعية من يرغبون في المشاركة، والمخاطر والاصول التي يجب ان يعوض عنها الصندوق، والجهة / الجهات التي تقوم بإدارة الصندوق، واسلوب تحديد الاقساط وطريقة تحصيلها، وكيفية تقدير قيمة التعويضات، ومدى جواز الطعن على قيمة التعويضات.

هذا وقد اجرى هذا الاستطلاع على عينة قوامها (٢٥٠) مبحوثا، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من خمس محافظات هي: المنوفية، والشرقية، وكفر الشيخ، والبحيرة، والغربية، بواقع (٥٠) مبحوثا من كل محافظة، وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج الهامة حول رأى المبحوثين في الصندوق، فعلى سبيل المثال بينت الدراسة ان نحو ٧٢٪ من المبحوثين لم يسمعوا عن القانون، وان نحو ٦٣.٦٪ منهم ممن سمع عن القانون، ليس لديهم معلومات عنه، وان نحو ٧١.٥٪ من المبحوثين يرون ان الصندوق مهم جدا لهم، وان نحو ٧٦٪ منهم يرغبون في المشاركة في الصندوق، وغير ذلك من النتائج التي استهدف الاستطلاع الوصول اليها.

في دراسة الشناوي، ويوسف (٢٠١٥م)[٢]، لاستطلاع رأى الباحثين الزراعيين في قانون التكافل الزراعي المصري رقم (١٢٦) الصادر في ٢٠١٤م، استهدف الاستطلاع الوقوف على مدى سماع

[١] يوسف، عصام عبد الحميد، الشناوي، ليلى حماد (٢٠٠٥م)، استطلاع رأى المزارعين في قانون التكافل الزراعي (دراسة ميدانية)، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي.

[٢] الشناوي، ليلى حماد يوسف، عصام عبد الحميد(٢٠٠٥م)، استطلاع رأى الباحثين في قانون التكافل الزراعي (دراسة ميدانية)، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي.

الباحثين عن القانون، ومصادرهم في ذلك، والتعرف على آرائهم في كل من: اهمية الصندوق، ومهامه، وصلاحيات مجلس الادارة، ومصادر تمويل المشروع، وشكل المشاركة، وقيمة الاقساط، وطريقة تحصيلها، ومدى ارتباط المشاركة بتقديم خدمات للزراع، والمخاطر الواجب تغطيتها، والحد الاقصى من اموال الصندوق التي يجب استثمارها، والجهة القائمة باستثمار اموال الصندوق، وغير ذلك من اهداف.

هذا وقد اجرى هذا استطلاع في عشر معاهد بحثية زراعية، وقد بلغت العينة (٥٠) مبحوثا بواقع (٥) مبحوثين من كل معهد بحثى، وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج الهامة حول رأى المبحوثين في الصندوق، فعلى سبيل المثال بينت الدراسة ان نحو ٢٤٪ فقط من المبحوثين لم يسمعوا عن القانون، وان نحو ٦٨٪ منهم يرون ان الصندوق مهم جداً، وان نحو ٢٤٪ من المبحوثين، يرون انه مهما الى حد ما، كما بينت الدراسة ان ٨٨٪ من الباحثين يرون ان مهمة مجلس ادارة الصندوق تتمثل في: رسم السياسة العامة للصندوق، واقرار الخطط اللازمة، كما بينت الدراسة ان ٧٢٪ من المبحوثين يرون ان من مهام إدارة الصندوق اعداد مشاريع الانظمة الخاصة بعمل الصندوق، وطالب ٧٢٪ من المبحوثين ان يتم اعتماد بنك محلى او اكثر لإيداع اموال الصندوق، وحدد الاستطلاع عدداً اخر من المهام التي يجب ان يقوم بها الصندوق. وغير ذلك من النتائج التي استهدفت الدراسة الوصول اليها.

وفى دراسة حسين على (٢٠١٣م)[٣]، أكد فيها على ان الزراعة التعاقدية أحد اهم ادوات ادارة المخاطر الزراعية، وبصفة خاصة المخاطر الانتاجية، والسعرية، والتسويقية، وقد استهدفت الدراسة، التعرف على مصادر معرفة زراع الموالح عن نظام الزراعة التعاقدية، ورأيهم فيه من حيث أهميته، ومزاياه، وعيوبه، والجهات التي تم التعاقد معها، والخدمات التي تقدمها هذه الجهات للزراع، وأوقات التعاقد، بجانب التعرف على أراء المزارعين في الارشاد التسويقي والمشكلات التي تواجه الزراع في مجال انتاج وتسويق محصول الموالح.

وفى الدراسة تم اختيار أكبر ثلاث مراكز بمحافظة القليوبية من حيث المساحة المنزرعة بالموالح، وتم تجميع بيانات البحث من خلال استمارة استبيان خاصة بالمقابلة الشخصية، لعينة عشوائية من الزراع بلغ قوامها (١٥٠) مزارع، وتوصلت نتائج الدراسة الى أن مفهوم الزراعة التعاقدية، من المفاهيم الشائعة والمعروفة لدى المزارعين حيث اشار ٨٨٪ من المبحوثين الى سماعهم عن هذا الزراعة التعاقدية، وان ٨٠.٣٪ من المزارعين يرون أهمية الزراعة التعاقدية، فيما يفضلها ٨٦٪ من المزارعين لبيع محصولهم لأسواق الجملة، كما أن ٩٢٪ من المزارعين يفضلون التعاقد على بيع المحصول بعد نضج المحصول،

[٣] على، صلاح عباس حسين (٢٠١٣م)، مشكلات الزراعة التعاقدية من منظور إرشادي لإنتاج وتسويق محصول الموالح في محافظة القليوبية، مجلة الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي، المجلد السابع عشر، العدد الثالث.

وقبل الجمع، كما أقر ٨٠.٧٪ من المزارعين بان التعاقد الشفهي مع تاجر الجملة هو انسب صيغ التعاقد. من ناحية اخرى توصلت الدراسة الى ان اهم مزايا التعاقد بالنسبة للمزارعين هي ضمان تسويق المحصول بالكامل، والبيع بسعر عالي، وتوفير العبوات، وسيارات النقل، والبعد عن مخاطر التسويق، واشارت الدراسة الى ان اللجوء لنظام الزراعة التعاقدية، يرجع لوجود بعض المشاكل الخاصة بإنتاج محصول الموالح ومن اهمها، ارتفاع اسعار الشتلات، ونقص الأسمدة الكيماوية، ونقص المياه، وارتفاع أجور العمالة الزراعية.

في دراسة منظمة الاغذية والزراعة (٢٠٠٥م)[4] استهدفت الدراسة التركيز على جوانب الاستزراع المائي التي يصعب تأمينها، نتيجة لطبيعة هذه الصناعة، وتحديد المخاطر غير العادية التي تواجهها، وقد توصلت الدراسة الى ضرورة تحديد حجم الخسائر وأسبابها، كما اكدت الدراسة على انه يتعين على شركات التأمين دقة تحديد أسباب التعرض لخطر ما، وتحديد مقدار المخزونات السمكية المفقودة الناتجه عن الخطر المحدد، والا سيصبح تطبيق نظم التأمين صعبا للغاية، كما اوصت الدراسة بان تتحمل شركات التأمين قيمة النقص فى هذه المخزونات، بالاضافة الى ضرورة تشجيع المنظمات الوطنية، والدولية التى تستهدف انتشار التأمين السمكى، مما يجعلها متاحة لكل المستويات فى هذه الصناعة، وضرورة تحديد أسباب عدم حصول المنتجين على حقوقهم التأمينية.

وفى دراسة Wenner, M. (2005)[5] اوضح فيها ان التأمين الزراعي يكتسب الاهتمام في ضوء الحاجة إلى تحسين القدرة التنافسية الزراعية في أسواق السلع الأساسية التي يتزايد تكاملها، وركز فيها على إدارة مخاطر الإنتاج، وشرح المفاهيم الرئيسية لها، وفهم أسباب بطء تطور أسواق التأمين على المحاصيل في البلدان النامية، كما بين ان المنتجين في البلدان النامية لا يحصلون إلا على قدر ضئيل من فرص الحصول على منتجات التأمين الزراعي الرسمية، التي تسمح لهم بنقل مخاطر الإنتاج إلى أطراف أخرى.

كما اشارت الدراسة الى انه على الرغم من أن أنواع مختلفة من منتجات التأمين الزراعي لديها منافذها الخاصة، فإنها ينبغي أن تلتزم بالمبادئ الأساسية للنزاهة الاكتوارية، والحد من مشاكل الانتقاء السلبي، والمخاطر الأخلاقية، وارتفاع التكاليف الإدارية، واشار الى انه في البلدان النامية، ينبغي أن تكون نظم التأمين فعالة من حيث التكلفة، وان تكون جزء من إطار أوسع لإدارة المخاطر على كافة المستويات، واكدت الدراسة على ان للحكومات دور حيوي يجب ان تؤديه يتمثل في توفير المعلومات

[4] Food and Agriculture Organization (2005), Livestock and Aquaculture, Insurance in Developing Countries.

[5] Wenner, M, (2005), Agricultural Insurance Revisited: New Developments and Perspectives in Latin America and the Caribbean, Inter-American Development Bank.

حول رصد وقياس المخاطر، والحفاظ على إطار تنظيمي وإشرافي سليم، ودعم مقدمي خدمات التأمين الخاصة بالمساعدة، والتدريب.

في دراسة البرغوثي (٢٠٠٥م)[٦]، تناولت الدراسة الإطار النظري لتعريف التأمين، من حيث كونه تقاسماً للمخاطر، كما استعرضت الدراسة طبيعة المخاطر في الزراعة، مثل الصقيع، وقلة الأمطار، والجفاف، والرياح العاتية، والحرارة، والبرد، والتسويق، وركزت الدراسة علي التأمين من حيث كونه هدفاً تنموياً باتجاه استدامة دخل المزارعين و/ أو تعظيم ربحهم.

كما استعرضت الدراسة أنواع التأمين الزراعي، والنماذج المتبعة، كتأمين إنتاج المزرعة أو المحصول، أو تأمين عائدات المزرعة أو المحصول، أو التأمين الجماعي، أو التأمين المعتمد علي المؤشر، وحسابات التأمين، بما فيها التعريف بالتعويض، والتغطية، وقيمة التأمين، وخصمه، وقسطه، وحدوده. ايضا استعرضت الدراسة مخاطر التأمين بشكل عام، والتأمين الزراعي بشكل خاص، والتي تشمل كل من: الخطر الأخلاقي، والاختيار الصعب، وخطر الأساس، وخطر المنظومة المرتبطة، كما تناولت الدراسة مقومات برنامج التأمين الناجح، ومحاذير الفشل علي المستويات المختلفة، سواء علي مستوي المزرعة، أم علي مستوي سوق التأمين، أم علي مستوي المؤسسات، أم علي مستوي البرنامج، وكذلك بعض التجارب العالمية في مجال توزيع الأدوار بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص وصولاً إلي برنامج مؤسسي للتأمين الزراعي.

وشملت دراسة منظمة الاغذية والزراعة (٢٠٠٥م) [٧]، الاستزراع المائي في سبعة تجمعات إقليمية (الصين، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية، وجنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، ودول الإقيانوسية)، وتم في الدراسة مناقشة الوضع الراهن للتأمين على تربية الأحياء المائية في هذه المناطق، وقد توصلت الدراسة إلى أن الطلب على تأمين تربية الأحياء المائية قبل الألفية الثانية، لم يكن مرتفعا كما هو عليه الآن، وأن هناك فجوة متزايدة بين الطلب على تأمين تربية الأحياء المائية في العالم، وإمكانية توفيره.

و أوضحت الدراسة ايضا ان هناك بعض المناطق في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وأجزاء كبيرة من آسيا بالكاد تكون مغطاة بخدمات التأمين على الاستزراع المائي، فسياسات التأمين على الاستزراع المائي المعمول بها في آسيا، بصفة عامة من نوع " التأمين ضد مخاطر

[٦] البرغوثي، عبد الحميد موسي (٢٠٠٩ م)، التأمين الزراعي في فلسطين، الواقع الراهن وآفاق المستقبل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله, فلسطين.

[7] FAO(2005), Review of the Current State of world Aquaculture Insurance, Fishiness technical paper, 493,.

محدودة"، بينما الموجودة في مناطق أخرى غالبا ما تكون من نوع " التأمين ضد المخاطر الشاملة "، وعلى الرغم من وجود أنواع متعددة من نظم التأمين على الاستزراع المائي في العالم، فإن العديد من شركات التأمين تركز فقط على عدد صغير من أنواع الاستزراع المائي التقليدية، ولا يتضمن ذلك أنظمة التأمين الجديدة.

وبينت الدراسة ان إعادة التأمين عنصر هام في تأمين الاستزراع المائي، لتطويره، ونشر خدماته، وتختلف الخبرات إلى حد كبير في شركات التأمين على الاستزراع المائي بين الشركات، والمناطق، من سنة إلى أخرى، منذ بداية الألفية الجديدة، ويبدو أن التجارب آخذة في التحسن، وأن نشاط التأمين على تربية الأحياء المائية أصبح مربحا، وإن كان مازال منخفض في نظم التأمين المشترك في تربية الأحياء المائية، وتجدر الاشارة الى ان عدم وجود سياسات تمكينيه وأطر تنظيمية للتأمين على تربية الأحياء المائية، ومصايد الأسماك، يؤثر سلبا على تطوير خدمات التأمين، والتنمية المستدامة لقطاع الاستزراع المائي، ويعد تضارب المعلومات، والمخاطر الأخلاقية، والاختيار الخاطئ، من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ أنشطة التأمين على تربية الأحياء المائية لشركات التأمين الدولية والوطنية، مما يؤثر سلبا على نتائج الشركات الجديدة في قطاع التأمين على الاستزراع المائي، خلال السنوات القليلة الأولى من العمل.

وفى دراسة عريقات (٢٠٠٤م)[٨]، تم استعراض اهم المخاطر والكوارث في الزراعة، واسبابها، واكدت الدراسة على أن المخاطر عنصر لا يمكن تجنبه، ولكن يمكن ادارته وتنظيمه ضمن أعمال إدارة الإنتاج والتسويق الزراعي، كما اكدت الدراسة على أن تأثير الخطر يمتد بسبب السلوك العكسي للمزارعين إلى تخصيص غير كفء للموارد الزراعية، وتخصيص اقل كفاءة للموارد الكلية، مما يؤثر على مستوى التنمية في المجتمع.

هذا واستعرضت الدراسة الكوارث والمخاطر تحت الظروف المصرية، وما تتخذه الدولة في مصر من وسائل الوقاية، والعلاج، وكذلك استراتيجيات إدارة المخاطر الزراعية، ثم التأمين كأحد تلك الاستراتيجيات، ومتطلبات وجوده باعتباره افضل الوسائل لحماية المزارعين، إذا ما تم وفقا للأسس المالية والفنية السليمة، كما اشارت الدراسة الى اهم اعتبارات التأمين الزراعي واسباب عزوف الشركات الخاصة عن تقديم منتج التأمين الزراعي، وعرضت بعض الخبرات والقواعد الأساسية لخلق تأمين زراعي ناجح، كما عرضت الدراسة ايضا تجارب بعض دول العالم في التأمين الزراعي، والدروس المستفادة، فيما يتعلق

[٨] عريقات، سمير عبد الحميد(٢٠٠٤م)، التكافل وادارة المخاطر الزراعية، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم (١٦١٨).

بالمخاطر والأنشطة المغطاة، وإجبارية واختيارية المشاركة، وأكدت الدراسة على مشكلة الاختيار العكسي "adverse selection" وامكانية علاجها، وايضا التعرف على المشكلات التقليدية للتأمين الزراعي في إطار التجارب الدولية.

وتوصلت الدراسة الى الاتفاق على أن التكافل الزراعي هو الشكل المعبر عن مواجهة المخاطر الزراعية والمتفق مع الشريعة الإسلامية، ويعتبر الشكل التعاوني طريق قصير للقضاء نهائياً على الشك في مخالفة الشريعة الإسلامية، باعتباره تضامنا اجتماعيا بين من لم يتحقق لديه الخطر، ومع من تحقق لديه الخطر، واكدت الدراسة على أن للنظام في مصر خصوصية ذات أبعاد دينية، واجتماعية، وبصفة خاصة في الريف المصري، وإن القطاع التعاوني في مصر له من التاريخ والخبرة والانتشار، ما يمكنه من أن يلعب دوراً كبيراً في النظام المقترح، وان التأمين التعاوني هو افضل الصيغ لإدارة المخاطر في الزراعة المصرية، وأوضحت الدراسة أسباب ذلك، وأسس قيام هذا النظام.

وفى دراسة عزازي (٢٠٠٣م)[٩]، تم استعراض المفهوم العلمي لبعض المصطلحات مثل المخاطر، والكوارث الطبيعية، والكوارث من صنع الإنسان، وتحديد أنواع وأسباب المخاطر في الاستزراع السمكي، مثل المخاطر البشرية، والمخاطر الإنتاجية، والمخاطر السعرية، والمخاطر الموسمية، والمخاطر المالية، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج الهامة لإدارة المخاطر في الاستزراع السمكي والتي تتمثل في: **اولاً:** ضرورة التنوع الإنتاجي، حيث عادة ما يلجأ مربى الأسماك إلى استخدام الاستزراع المختلط نتيجة عدم التأكد من كمية الإنتاج، ومخاطر الأسعار، فيقوم باستزراع البلطي والبوري، والطوبارة، والسهيلي، وأسماك المبروك، بنسب مختلفة تتناسب وحجم المزرعة والتغذية اللازمة، ونوعية المياه ومواعيد الصيد، **ثانياً:** ضرورة توزيع المبيعات خلال العام، حيث تختلف مراحل نمو الإنتاج السمكي وفقاً لنوع الأسماك، حيث يتم صيد أسماك البلطي أحادي الجنس في شهري نوفمبر وديسمبر، وأسماك العائلة البورية في أشهر مارس وأبريل ومايو، وأسماك السهيلي في شهر أكتوبر، بالإضافة إلى المواعيد المتعددة لصيد أسماك المبروك. **ثالثاً:** ضرورة تأجير الأصول، حيث عادة ما يتم تأجير بعض الأصول اللازمة لعملية الاستزراع السمكي مثل، الحفار اللازم لتقوية أو إنشاء الجسور وتطهير المصارف، أو الجرار اللازم لحرث الأرض عقب عملية الصيد، بالإضافة إلى تأجير معدات الصيد اللازمة مثل الشباك، وطلمبات رفع المياه من الأحواض، مما يسمح للملاك والمنتجين بالمشاركة في المخاطر، **رابعاً:** ضرورة المشاركة في البرامج الحكومية، حيث تقوم الحكومة بتشجيع زراعة أسماك المبروك في حقول الأرز لزيادة

[٩] عزازي، جمال السيد، (٢٠٠٣م)، دراسة اقتصادية تحليلية لتقدير عوامل المخاطرة في الاستزراع السمكي، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الأزهر.

الدخل النقدي للمزارعين، والتغلب على انخفاض إنتاج المحصول، وتوفير بروتين سمكي رخيص للأسرة الريفية، بالإضافة إلى القضاء على يرقات البعوض وتجنب انتشار الأمراض.

وفى دراسة Makki Shiva (2005)[١٠]، اوضح أن التأمين الزراعى منتجاً صعبا، ولا تميل شركات التأمين الخاصة اليه في ظل فشل السوق، والحكومات نتيجة الأسباب التالية، **اولاً:** ان التأمين الخاص غير قادر على التوافق مع المخاطر النظامية الطبيعية في الناتج المحصولى والناشئة عن كوارث طبيعية، والتى تؤثر على أعداد كبيره من المزارعين المنتشرين على مدى واسع، حتى مع إمكانية إعادة التأمين، فمن الصعب حساب القيمة التأمينية العادلة لتكوين احتياطى كافى لاحداث شديدة المخاطر، حتى وإن كانت قليلة الاحتمال، **ثانياً:** وجود معلومات غير دقيقة/أو عدم وجودها، يمكن أن يؤدى إلى اختيارات خاطئة، حيث يصبح من المكلف جداً التمييز بين طالب التأمين عالى المخاطرة أو منخفض المخاطرة، ويتم تقدير قيمة التأمين بقيمة المتوسط لجميع طالبى التأمين، وهو أمر غير ملائم ولا يدعوا للاستمرارية، حيث يؤدى ذلك إلى خفض قيمة التأمين للمزارع ذو المخاطرة العالية، ورفعها عما هو مفروض للمزارع ذو المخاطرة المنخفضة، ومع الوقت يوقف العميل ذو المخاطرة المنخفضة تعامله مع سوق التأمين وتبقى شركات التأمين تعمل مع العملاء شديدى المخاطرة، مع احتمالات عالية للخسائر التى تؤثر سلباً على أرباح شركات التأمين، **ثالثاً:** تاريخيا في الدول المتقدمة اقتصر تأمين الحاصلات على نوع واحد من التأمين وهو التأمين ضد الأمطار والبرد، لانه من الممكن تقدير قيمة تأمينية معقولة لهذا النوع، ومن السهل تحديد الخسائر ومقدار الفقد الحادث في المحصول، **رابعاً:** البرامج الحكومية اتسمت بخسائر عالية ومقادير دعم مرتفعة في امريكا، واسبانيا، وفرنسا، وايطاليا، **خامساً:** نظم التأمين التقليدية فاشله أو قاصره نقديا بسبب التكاليف الإدارية المرتفعة، ومشكلات الأختيار الخاطئ، **سادساً:** غالبا ما تلجأ الحكومات للتدخل وتقديم مساعدة في إدارة مخاطر الدخل بعد الحصاد عندما يتلقى القطاع الزراعى صدمه غير متوقعة، وغير مؤمن عليها، ومن الطبيعى في هذه الحالة أن توجه هذه المساعدات للفقراء غير المُؤمنين على زراعتهم، والمتأثرين سلباً في دخولهم، إلا أن الواقع يخالف ذلك عندما تكون المساعدات على هيئة أعفاء من فوائد القروض، فالفقراء عادة غير قادرين على الاقتراض من البداية، **سابعاً:** في حالة الكوارث تقدم الحكومات مساعدات مجانية تؤثر على رغبة المزارعين في دفع أقساط التأمين، لذلك يجب أن تكون المساعدات ضد الكوارث واضحة ومحدده تساعد على تقدير الخسائر بدقة اكبر، وتدفع المزارعين لاتخاذ قرارات بشراء وثائق تأمين زراعى.

---

10 Makki Shiva, Grop Insurance in the United Slates: Basic Issues, Per formance , and dessons for Developing Cauntries, Presentation at the Inter-American Development Bank, June, Washington, DC, 2002 .

اقترحت دراسة وزارة الزراعة (١٩٩٣م)[١١]، أن يبدأ نظام التكافل الزراعى في مصر بتغطية عدد من المحاصيل من المجموعات الثلاث، الحقلية، والخضر، والفاكهة، واقترحت الدراسة كل من محاصيل: القطن، وقصب السكر، والقمح، والفول البلدى، والفول السودانى كمحاصيل حقلية. ومحاصيل: البطاطس، والطماطم، والكوسة، والفاصوليا الخضراء، والبطيخ كمحاصيل خضر، والموالح، والعنب، والموز، والمانجو كمحاصيل فاكهة، ايضا اختارت الدراسة عدة محافظات لتطبيق النظام كمرحلة أولى على أساس تركيز المحاصيل المشار إليها من حيث المساحة.

وفي مجال التغطيات اقترحت الدراسة تغطية جميع الاخطار التى تتعرض لها المحاصيل المختاره بدءاً من تجهيز الأرض للزراعة، وحتى الحصاد والجنى بدعوى تكوين خبره ذاتيه للنظام، يتم بناءاً عليها التوجه نحو التخصص المبنى على الخبره العملية النابعة من التجربة المصرية، وبالتالى فالنظام يغطى مخاطر الظروف الطبيعية كالبرد، والصقيع، والسيول، والجفاف..الخ وأخطار الإصابة بالآفات الزراعية، وأخطار الحرائق والتلف المتعمد.

وفي دراسة ميشيل جودجر (١٩٩٢م)[١٢]، أوضح أن هناك نحو عشرون خطوة، او ما يسميها القواعد الأساسية العشرين لخلق تأمين زراعي ناجح، وهى الكفيلة بخلق شركة تأمين ناجحة ومن اهمها: جعل المؤمن مسؤولاً من الناحية المالية عن عملياته، والمحافظة على استقلالية الإدارة، والسيطرة على، ومراقبة التصرفات السلوكية السيئة والانتقاء السيئ، وأن يكون التأمين ضد الخسائر الحقيقية وليس على الغلة، والتأمين ضد الكوارث وليس التغيرات البسيطة في الانتاجية، وتقييم الخسائر، وتنويع مجالات التأمين، وإجراء التجارب، وتمييز المزارعين الجُدد بإعطائهم خصماً، والعمل على تقليل المصاريف الإدارية، وإنشاء الاحتياطى، ووضع برنامج متطور للاستثمار، واوضحت الدراسة أن المخاطر الزراعية ليست جميعها قابلة للتأمين تجارياً، أو إعادة التأمين.

---

[١١] وزارة الزراعة، العلاقات الزراعية الخارجية، ادارة الدراسات الدولية والاعلام الخارجي، مقترح صندوق التكافل الزراعي ضد المخاطر والكوارث الطبيعية، ابريل، ١٩٩٣م.

[١٢] الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا (NENARACA)، التأمين على المحاصيل والسياسة العامة، مراجعة التجربة التاريخية للولايات المتحدة وامريكا اللاتينية، ندوة المخاطر الزراعية، دمشق، ٢٥-١٩٩٢/٥/٢٧م.

١-١ خلاصة الدراسات السابقة

نخلص من الدراسات السابقة الى ما يلى:

- أن المخاطر عنصراً لا يمكن تجنبه، ولكن يمكن ادارته، وتنظيمه، ضمن أعمال إدارة الإنتاج والتسويق الزراعي، وأن تأثير الخطر يمتد بسبب السلوك العكسي للمزارعين، إلى تخصيص غير كفء للموارد الزراعية، وتخصيص اقل كفاءة للموارد الكلية، مما يؤثر على مستوى التنمية في المجتمع.
- نظم التأمين وبصفة خاصة فى البلدان النامية، ينبغى ان تكون فعالة من حيث التكلفة، وان تكون جزء من إطار أوسع لإدارة المخاطر على كافة المستويات، وللحكومات في هذا دور حيوي يجب ان تؤديه يتمثل في: توفير المعلومات حول رصد وقياس المخاطر، والحفاظ على إطار تنظيمي وإشرافي سليم، ودعم مقدمي خدمات التأمين الخاصة بالمساعدة والتدريب.
- ان التأمين الخاص غير قادر على التوافق مع المخاطر النظامية الطبيعية في الناتج المحصولى والناشئة عن كوارث طبيعية، والتى تؤثر على أعداد كبيره من المزارعين المنتشرين على مدى واسع، حتى مع إمكانية إعادة التأمين، فمن الصعب حساب القيمة التأمينية العادلة لتكوين احتياطى كافى لاحداث شديدة الخطورة، حتى وإن كانت قليلة الاحتمال.
- وجود معلومات غير دقيقة / أو عدم وجودها، يمكن أن يؤدى إلى اختيارات خاطئة، حيث يصبح من المكلف جداً التمييز بين طالب التأمين عالى المخاطرة، أو منخفض المخاطرة، ويتم تقدير قيمة التأمين بقيمة المتوسط، لجميع طالبى التأمين، وهو أمر غير ملائم، ولا يدعوا للاستمرارية، حيث يؤدى ذلك إلى خفض قيمة التأمين للمزارع ذو المخاطرة العالية، ورفعها عما هو مفروض للمزارع ذو المخاطرة المنخفضة، ومع الوقت يوقف العميل ذو المخاطرة المنخفضة تعامله مع سوق التأمين، وتبقى شركات التأمين تعمل مع العملاء شديدى المخاطرة مع احتمالات عالية للخسائر التى تؤثر سلباً على أرباح شركات التأمين.
- نظم التأمين التقليدية فاشله، أو قاصره نقديا بسبب التكاليف الإدارية المرتفعة، ومشكلات الأختيار الخاطئ.
- ينبغي على شركات / صناديق التأمين، أن تلتزم بالمبادئ الأساسية للنزاهة الاكتوارية، والحد من مشاكل الانتقاء العكسى، والمخاطر الأخلاقية، وارتفاع التكاليف الإدارية.
- تقدم الحكومات مساعدات مجانية تؤثر على رغبة المزارعين في دفع أقساط التأمين، لذلك يجب أن تكون المساعدات ضد الكوارث واضحة، ومحدده تساعد على تقدير الخسائر بدقة اكبر، وتدفع المزارعين لاتخاذ قرارات بشراء وثائق التأمين الزراعى.
- من القواعد الأساسية لخلق تأمين زراعي ناجح: جعل المؤمن له مسؤولاً من الناحية المالية عن عملياته، والمحافظة على استقلالية الإدارة، والسيطرة على ومراقبة التصرفات السلوكية السيئة والانتقاء

السيئ، وأن يكون التأمين ضد الخسائر الحقيقية وليس على الغلة، والتأمين ضد الكوارث، وليس التغيرات البسيطة في الانتاجية، وتقييم الخسائر، وتنويع مجالات التأمين، وإجراء التجارب، وتمييز المزارعين الجدد بإعطائهم خصماً على قيمة الاقساط التالية، والعمل على تقليل المصاريف الإدارية، وإنشاء الاحتياطى، ووضع برنامج متطور للاستثمار، وان المخاطر الزراعية ليست جميعها قابلة للتأمين تجارياً، واعادة التأمين، والسماح بالمنافسة وتشجيعها، وغيرها.

- هناك اتفاق بين المزارعين في مصر، أن التكافل الزراعي هو الشكل المعبر عن مواجهة المخاطر الزراعية والمتفق مع الشريعة الإسلامية، ويعتبر الشكل التعاوني طريق قصير للقضاء نهائيا على الشك في مخالفة الشريعة الإسلامية، باعتباره تضامنا اجتماعيا بين من لم يتحقق لديه الخطر، ومع من تحقق لديه الخطر، وان القطاع التعاوني في مصر له من التاريخ والخبرة والانتشار، ما يمكنه من أن يلعب دوراً كبيراً في النظام المقترح، وان التأمين التعاوني هو افضل الصيغ لإدارة المخاطر في الزراعة المصرية.
- يجب ان يبدأ نظام التكافل الزراعى في مصر بتغطية عدد من المحاصيل من المجموعات الثلاث، الحقلية، والخضر، والفاكهة، على ان يشمل ذلك محاصيل: القطن، وقصب السكر، والقمح، والفول البلدى، والفول السودانى كمحاصيل حقلية. ومحاصيل: البطاطس، والطماطم، والكوسة، والفاصوليا الخضراء، والبطيخ كمحاصيل خضر. والموالح، والعنب، والموز، والمانجو كمحاصيل فاكهة، واختيار عدد من المحافظات لتطبيق النظام كمرحلة أولى على أساس درجة تركيز المحاصيل المشار إليها من حيث المساحة.
- عدم وجود سياسات تمكينيه، وأطر تنظيمية للتأمين على المزارع السمكية، ومصايد الأسماك، يؤثر سلبا على تطوير خدمات التأمين، والتنمية المستدامة لقطاع الاستزراع المائي، ويعد تضارب المعلومات، والمخاطر الأخلاقية، والاختيار الخاطئ، من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ أنشطة التأمين على تربية الأحياء المائية لشركات التأمين الدولية والوطنية، مما يؤثر سلبا على نتائج الشركات الجديدة في قطاع التأمين على الاستزراع المائي خلال السنوات القليلة الأولى من العمل.
- انه يتعين على شركات التأمين، دقة تحديد أسباب التعرض لخطر ما، وتحديد مقدار المخزون السمكي المفقودة الناتج عن الخطر المُحدد، وان تتحمل شركات التأمين قيمة النقص فى هذا المخزون، بالاضافة الى ضرورة تشجيع المنظمات الوطنية، والدولية التى تستهدف انتشار التأمين السمكى، مما يجعلها متاحة لكل المستويات فى هذه الصناعة، وضرورة تحديد أسباب عدم حصول المنتجين على حقوقهم فى التأمينية.
- أن الادارة الناجحة لمخاطر الاستزراع السمكي تتطلب، ضرورة التنوع الإنتاجي، وتوزيع المبيعات خلال العام، وتأجير الأصول، مثل: الحفارات، والجرارات، ومعدات الصيد، مثل: الشباك، وطلمبات رفع المياه من الأحواض، او انشاء جمعيات زراعية متخصصة لكل منطقة، تكون جميع الاصول ملك لها،

ويتم تأجيرها للاعضاء، بشرط ان يتولى ذلك ادارة ناجحة، ايضا ضرورة المشاركة في البرامج الحكومية، مثل: زراعة أسماك المبروك في حقول الأرز لزيادة الدخل النقدي للمزارع، والتغلب على انخفاض إنتاج المحصول مع توفير بروتين سمكي رخيص للأسرة الريفية، بالإضافة إلى القضاء على يرقات البعوض وتجنب انتشار الأمراض.

الفصل الثاني
المخاطر والكوارث في الزراعة

٢-١ تمهيد:

مما لا شك فيه ان التخطيط الاستراتيجي المتكامل لتحقيق التنمية الزراعية، يتطلب ايجاد بنية تحتية قوية، ومنظومة قادرة على توفير حماية الزراعة من المخاطر، منظومة تتنبأ بهذه المخاطر، وتخطط لاحتوائها، وتضع الاليات الكفيلة بتنفيذ قرارات ايجابية لتخطي الصعاب والعقبات، وفي مقدمتها الخسائر المترتبة على وقوع هذه المخاطر.

٢-٢ انواع المخاطر في الزراعة:

تتعدد انواع المخاطر في الزراعة، وتتخذ أشكالاً مختلفة بحسب النشاط، والمنطقة الجغرافية، وتشمل هذه المخاطر كل مما يلى:

٢-٢-١ مخاطر الإنتاج: وتتمثل في التغير في الإنتاجية بسبب الآفات الزراعية، والمناخ، والتغير في المحتوي الجيني، وموسم الانتاج، وتوقيت الزراعة، وتشمل هذه المخاطر ما يلى:

- المخاطر المتصلة بالأحوال الجوية: وتشمل، العجز الدوري، والأمطار الزائدة، والسيول*، ودرجات الحرارة المرتفعة، والمنخفضة، والبرد، والصقيع*، والعواصف، والرياح القوية*.

---

* للسيول آثار أولية تتمثل في: الأضرار المادية، وتشمل تهدم الجسور، وتجريف الأراضي، والسيارات، والمباني والمصارف، والطرق، وقنوات الري، بالإضافة إلى إصابات الأفراد والماشية، من جراء الغرق، كما يمكن أن تؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض التي تنقلها المياه، كما ان للسيول آثار ثانوية تتمثل في: التأثير على امدادات المياه، تلوثها، وانتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه، كما تحدث خسائر في المحاصيل والامدادات الغذائية ونقص في المحاصيل الغذائية ويمكن أن تشمل الخسائر المحصول بأكمله.

* الصقيع: هو انخفاض درجات الحرارة إلي ما دون الصفر عند المجموع الجذري للنبات، مما يؤدى إلي تعطيل جهاز النمو لدي النبات، وقد يكون الصقيع اقل تأثيراً إذا اقتصر علي حرق الأطراف العلوية للنبات، وعلي الرغم من تدني درجات الحرارة إلي ما دون الصفر بشكل متكرر، فإن للفترة الزمنية لانخفاض درجات الحرارة أهمية في هذا الصدد، وجدير بالملاحظة أن الصقيع قد يصيب مساحات شاسعة من الزراعات.

* تصيب الرياح القوية الزراعات، والصوبات الزراعية، وقد تتسبب الرياح العاتية لمدة طويلة في خسائر كبيرة، قد تصل الى حد التدمير الكامل للمحصول، او للصوبات، مالم يتم تدارك الوضع بسرعة، وهنا تكون الخسائر أقل، ولكنها تبقي كبيرة نسبياً.

- الكوارث الطبيعية بما في ذلك المتطرفة، وتشمل: الفيضانات، والجفاف*، والأعاصير، والزلازل، والنشاط البركاني.
- المخاطر البيولوجية والبيئية: وتشمل، آفات وأمراض المحاصيل، وتلوث المنتجات، وتدهور الموارد الطبيعية والبيئة، وتدهور عمليات الإنتاج والتجهيز.

٢-٢-٢ مخاطر السوق: وتشمل، تقلبات العرض والطلب، التي تؤثر على الاسعار المحلية، والدولية للمدخلات، او المنتجات، وتقلب وتغير، وعدم إمكانية التنبؤ بأسعار السوق، كما تشمل مخاطر السوق ايضا، تدني كفاءة السوق وفعاليتها، وبخاصة ما يتعلق بنصيب المزارع في سعر السوق، وحصته من سعر المستهلك، وارتفاع الهوامش التسويقية، مقارنة بتواضع الخدمات التسويقية المقدمة.

٢-٢-٣ مخاطر الإدارة والتشغيل: وتشمل، القرارات الادارية السيئة، خاصة كفاءة استخدام الأصول، واختيار المنتجات، والمشروعات، وسوء استخدام المدخلات، وضعف مراقبة الجودة، وأخطاء التنبؤ والتخطيط، وأعطال المعدات الثابتة، واستخدام العمالة، واستخدام تقاوى وبذور غير صالحة، وعدم القدرة على التكيف مع التغيرات في الاسواق، والخلل في التدفقات النقدية.

٢-٢-٤ مخاطر السياسات العامة والمخاطر المؤسسية: وتشمل، المخاطر، واللايقين في السياسات النقدية، والمالية، والضريبية، والسياسات التجارية والتسويقية، ومخاطر التمويل، والائتمان، والتغيرات غير المؤكدة في الاجراءات التنظيمية والقانونية، وسياسات تملك الأراضي، ونظم الحيازة، والفساد الإداري والمالي.

٢-٢-٥ المخاطر السياسية: وتشمل، المخاطر الامنية، (التهديدات التي تتعرض لها الممتلكات/ والحياة)، المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي، والاجتماعي داخل الدولة، او في البلدان المجاورة، ومخاطر التجارة، والتأميم، والمصادرة.

٢-٢-٦ مخاطر اخرى: وتشمل مخاطر السرقة، والاعتداء، وغيرها، ويوضح الشكل رقم (٢-١) انتقال صدمة الجفاف الى مختلف جوانب الاقتصاد، والشكل رقم (٢-٢) تأثير خطر "الصقيع" على معدلات التنمية في المجتمع.

---

* يكمن خطر الجفاف، في أنه قد يصيب قطاعاً واسعاً وربما المنطقة بأسرها، والخسائر المترتبة عليه متصاعدة وكبيرة.

شكل (٢ــ١): انتقال صدمة الجفاف الى مختلف جوانب الاقتصاد

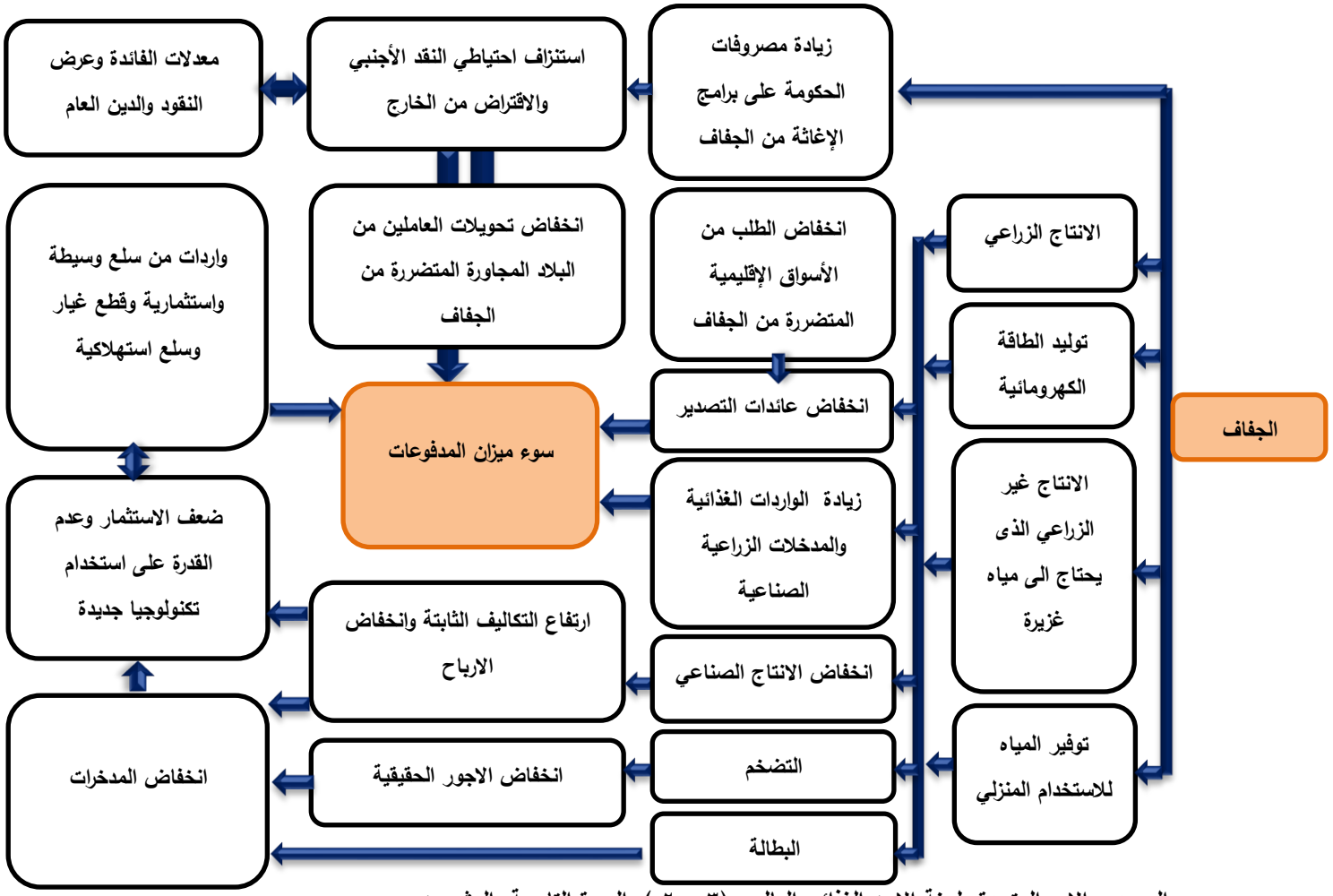

المصدر: الامم المتحدة، لجنة الامن الغذائي العالمي (٢٠٠٣م)، الدورة التاسعة والعشرون.

شكل (٢-٢): تأثير خطر الصقيع على معدلات التنمية في المجتمع

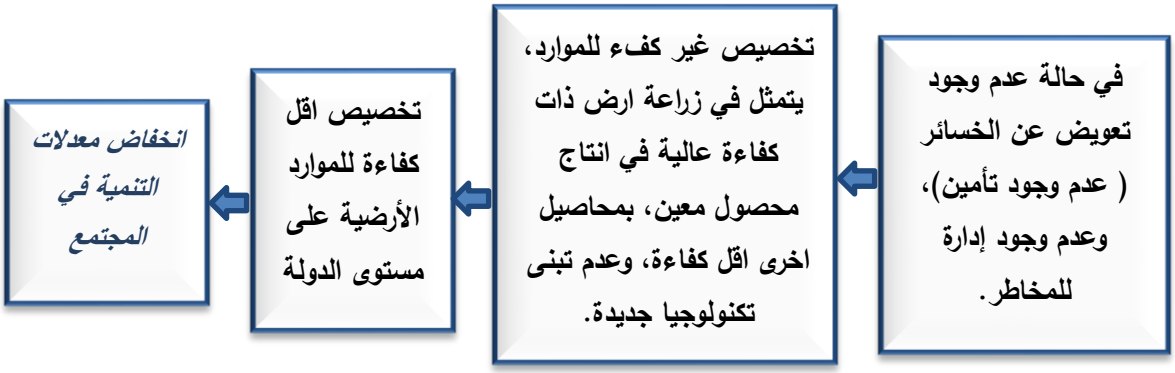

المصدر: عريقات، سمير عبد الحميد، التكافل وادارة المخاطر الزراعية في مصر، مصدر سابق.

٢-٣ مستويات المخاطر الزراعية:

للمخاطر في الزراعة ثلاثة مستويات/ طبقات Layers of risk، تتطلب استجابات مختلفة، وتتمثل في:

- لا تتطلب التغيرات الطبيعية في الإنتاج، والأسعار، والطقس، أي استجابة في السياسات الحكومية، ويمكن إدارتها مباشرة من قبل المزارعين، كجزء من الادارة المزرعية.
- الأحداث الكارثية غير المتكررة، التي تؤثر على عدد كبير من المزارعين أو جميعهم في منطقة واسعة، وتكون خارج قدرة المزارعين، أو الأسواق على التعامل معها، مثل الجفاف الشديد والواسع الانتشار، او تفشي وانتشار مرض شديد العدوى والضرر، هي مخاطر تتطلب تدخل الحكومات.
- في ما بين الطبقة الطبيعية، والطبقة الكارثية، تكمن طبقة المخاطر التي يمكن التعامل معها من خلال أدوات السوق، مثل أسواق التأمين، والأسواق الآجلة، أو من خلال ترتيبات تعاونية بين المزارعين، ومن أمثلة هذه المخاطر، أضرار البرد، والصقيع، والارتفاع او الانخفاض الزائد في درجات الحرارة، وبعض الاختلافات في أسعار السوق.

٢-٤ الكوارث والمخاطر الزراعية تحت الظروف المصرية:

تحدث في مصر العديد من الكوارث التي عاده ما تتمثل في: السيول، ونقص مياه الري، وفقدان خصوبة التربة، وزيادة الملوحة، والرياح، والتصحر، والآفات والأمراض الزراعية، وغيرها. وتشير احدى الدراسات[١٣] الى انه من المتوقع أن تكون مصر احدى الدول الأكثر تضرراً من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، والتي تتمثل في: ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط سقوط

[١٣] سرحان، سليمان (٢٠١٥م)، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الانتاج الزرعي.

الأمطار، وارتفاع مستويات مياه البحار، وازدياد تواتر الكوارث، ذات الصلة بالمناخ، مما يشكل خطراً كبيراً على الانتاج الزراعي، والأرض الزراعية، وإمدادات المياه، والامن الغذائي، والاقتصاد القومي، وتشير هذه الدراسة[١٤] الى انه من المتوقع ان يصل إجمالي المساحة المنزرعة في مصر إلى نحو ١١.٥ مليون فدان، وأن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الموارد الأرضية الزراعية في مصر بنحو ٣.٧٪ بحلول عام ٢٠٣٠م، بالمقارنة بنظيره في عام ٢٠١١م، وأن هناك احتمال فقد ما بين نحو ١٢٪ ـ ١٥٪ من مساحة الأراضي الزراعية عالية الجودة في منطقة الدلتا نتيجة للغرق، أو التملح مع ارتفاع منسوب سطح البحر بحوالي نصف متر فقط، مما سيكون له تأثير على الزراعة المصرية وكذا الامن الغذائي المصري.

هذا وتشير خبرة حدوث المخاطر الزراعية في مصر، في العديد من السنوات، الى ان تقلبات الطقس، قد اثرت على المحاصيل الزراعية، وقد تمثل ذلك في الصقيع، وتأثيره على المزروعات، وبصفه خاصة على الطماطم، والقصب، والفول، والبطاطس، وثمار الحلويات، كما اثرت "اللفحة الشمسية"، ودرجة الحرارة المرتفعة فوق الدرجة العظمى التي يمكن أن يتحملها النبات، وتؤدى إلى احتراق حواف الأوراق أو تلونها باللون البنى، او احتراق النبات بأكمله، مثل ما يحدث لأشجار الحلويات، والفاصوليا، والبطاطس، أيضا يؤدى زيادة الرطوبة الأرضية، سواء بزيادة كميات المياه، أو تقارب فترات الري، أو ارتفاع الماء الأرضي، أو زيادة كمية الأمطار إلى تعفن الجذور، وتساقط الأوراق مثلما يحدث في حالة "القطن".

ايضا يؤدى نقص الرطوبة الأرضية، نتيجة نقص مياه الري، أو تباعد فترات الري، أو نقص كمية الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة إلى اصفرار الأوراق وتجعدها، كما يؤدى نقص العناصر الغذائية سواء كانت غير موجودة أصلا في التربة، أو موجودة بصوره لا يستطيع النبات الاستفادة منها، والعكس أيضا زيادة العناصر الغذائية، تؤدى إلى اختلال التوازن الفسيولوجي بين العناصر، مما يؤدى إلى تهيش النباتات وزيادة تفرعها وأصابتها بالفطريات والبكتريا. أيضا التسمم بالمبيدات والمركبات الكيماوية، وتلوث البيئة نتيجة القرب من المصانع. وسوء تخزين الثمار والخضر والأجزاء النباتية.

وفى مصر يحدث ايضا فقدان لخصوبة التربة في بعض الأراضي الزراعية، ويأتي ذلك نتيجة التصحر، وزيادة ملوحة التربة، حيث تتعرض الأراضي المتاخمة للصحراء والأراضي المستصلحة حديثاً في مصر إلى مناطق صحراوية (غرب الدلتا، وشمال سيناء، والواحات)، أيضا

[١٤] المصدر السابق.

يؤدى ارتفاع منسوب المياه الجوفية، إلى زيادة ملوحة الأراضي الزراعية، وبالتالي تدهور الإنتاجية الزراعية.

بالإضافة الى ما سبق فإن الآفات والحشرات والأوبئة، تعتبر من أوضح المخاطر التي تؤثر على الإنتاج الزراعي في مصر، حيث تقدر خسائرها سنوياً بنحو ٣٥٪ من إنتاج المحاصيل الزراعية في الحقول، والمخازن بسبب العديد من الآفات والحشرات، كما تؤدى الإصابة بالآفات والحشرات إلى خسائر في الإنتاج الزراعي تقدر بنحو ٢٠٪ تقريباً، ويتبين من الجدول (٢-١) بعض الاضرار الى لحقت بالزراعة المصرية في بعض السنوات نتيجة العديد من الاسباب منها، السيول، وانهيار الجسور، وتقلبات الطقس، وغيرها.

---

* التصحر هو تحول الأراضي المنتجة في المزارع، أو المراعي، إلى الجدب أي ما يعرف بالتحول إلى حالة تشبه الصحراء.

جدول (٢ـ١): بعض الاضرار الى لحقت بالزراعة المصرية في بعض السنوات حسب السبب

التاريخ	السبب	
٢٠١٦م	موجة الحر	في محافظة قنا، بقرى نجع حمادي، تسببت درجة الجرارة التي تجاوزت ٤٥ درجة مئوية في سقوط ثمار الفاكهة، وتلف عدد من المحاصيل الصيفية (الذرة الشامية، لخضروات)، وزيادة كبيرة في الدودة الخضراء.
٢٠١٥م	السيول	• غرق مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وغرق قرية عفونة بوادي النطرون بمحافظة البحيرة.
٢٠١٥م	موجة الحر	• تضررت بشدة عدة مزارع تتركز في وادي النيل والدلتا، والمناطق الجديدة وتأثرت الإنتاجية الزراعية فيها تأثرا كبيراً، مما أدى إلى زيادة حادة في الأسعار المنتجات الزراعية.
٢٠١٠م	موجة الحر	تضررت بشدة عدة مزارع تتركز في وادي النيل والدلتا، والمناطق الجديدة وتأثرت الإنتاجية الزراعية فيها تأثرا كبيراً، مما أدى إلى زيادة حادة في الأسعار المنتجات الزراعية.
٢٠٠٤م	السيول	• غرق الأراضي الزراعية بمركز البدارى بأسيوط. • غرقت قرية درنكة بأسيوط، وتلف نحو ٥٠٠٠ فدان من الأراضي المزروعة.
١٩٩٤م	السيول	• شهدت محافظات أسيوط، وسوهاج، وقنا، ومدينة الأقصر (٣١٠ قرية)، أعنف موجه أمطار شهدتها البلاد خلال القرن الماضي. فتهدمت منازل وحدثت خسائر في الماشية والدواب، والمناحل، والآلات الزراعية، وغيرها. • تلف ما يقرب من ٢٠٠٠٠ فدان من الأراضي المزروعة في قرية درنكة بمحافظة اسيوط. • تدمير الأراضي الزراعية، وتلف المحاصيل بالعريش بشمال سيناء
١٩٩٢م	الزلازل	اغراق مساحات من الأراضي الزراعية في محافظتي الفيوم والجيزة.
١٩٩١م	انهيار الجسور	• إنهيار جسر عموم البحيرة، وانهيار الجسور في النوبارية (زاوية عبد القادر)، وادكو مما أدى إلى تلف في الأراضي الزراعية والممتلكات. (ديسمبر ١٩٩١م). • تسببت السيول في وادي أم الرحم، بالصحراء الغربية في إغراق بعض الصوبات الزراعية. (يناير ١٩٩١م).
١٩٨١م	الحرائق	• أتت الحرائق على قرية المطاوعة بالشرقية.
١٩٧٥م	السيول	• أدت السيول إلى اغراق حوالى ٥٠٠ فدان في بنى سويف. • غرق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في اسيوط. • غرق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في العريش.

المصدر: جمعت من مصادر متعددة على شبكة المعلومات الدولية.

الفصل الثالث

سياسات وأدوات إدارة المخاطر الزراعية

٣-١ تمهيد:

يقصد بسياسات إدارة المخاطر الزراعية، تحديد الطرق الرئيسية للتعامل معها، بهدف التوصل إلي وسائل يمكن من خلالها التحكم فيها، والحد من تكرار وقوعها، وتقليل نتائجها السلبية، ويكون ذلك إما من خلال إدارة المخاطر، (وتكون سابقة لوقوع الخطر)، او مواجهة المخاطر بعد حدوثها، وعادة ما تتولى جهة متخصصة اكتشاف الأخطار المختلفة مسبقا، وتحليلها وقياس درجة الخطورة الناشئة عنها، والبحث عن أنسب الوسائل الملائمة لمواجهتها.

هذا وتتوقف سياسات، وادوات مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الزراعة[١٥]، على طبيعة الخطر ومستوى تأثيره، ويمكن تمييز نوعين من استراتيجيات إدارة المخاطر: **النوع الأول**، ويتمثل فى المشاركة في توزيع المخاطر، أو تقاسم المخاطر (Risk Sharing Strategy)، ويشمل ذلك: عقود التسويق، وعقود الأنتاج، والتكامل الرأسى، والبيع المستقبلى، والبيع التعاقدي، والمشاركة في صناديق المنفعة المتبادلة*، والتأمين الذى يُعد أفضل وسيلة أو أداة لمواجهة المخاطرة في الزراعة، اما **النوع الثاني**، فيتمثل فى سياسات خاصة بادارة المزرعة، ومعايير ادارتها، وقدرتها على استخدام الاساليب والوسائل العلمية الحديثة، التي تمنع او تقلل احتمال وقوع الخطر، والحد من الخسائر الناشئة عنه، ويتضمن ذلك على سبيل المثال: صيانة أنظمة الري، واستخدام البذور المحسنة، واختيار منتجات أقل تعرضاً للخطر مثل، المنتجات التى تتمتع برعاية الحكومة، وزراعة محاصيل ذات دوره إنتاجية قصيرة، والتنوع الأنتاجى، والتأمين الذاتي من قبل المزارعين، من خلال الزراعة في السنوات الجيدة، والاحتفاظ بسيولة مالية كافية، وغير ذلك من وسائل يمكن ان تقوم بها ادارة المزرعة.

وبالاضافة الى هذين النوعين يوجد سياسات وادوات أخرى مثل: صناديق الكوارث الطبيعية (Calamities Fund)، وتدار في الغالب من قبل الدولة، وتدعم المزارعين بعد إعلان

---

[١٥] عريقات، سمير عبد الحميد، التكافل وادارة المخاطر الزراعية في مصر، مصدر سابق.

* صندوق المنفعة المتبادلة، هي صناديق يملكها المزارعون المشاركون، ويدار من بواسطتهم، أو لصالحهم، وقد يقلل ذلك من الخطر الأخلاقي (Moral hazard) الذي تتعرض له برامج التأمين الرسمية، وقد ينشأ صندوق المنفعة المتبادلة في مناطق معينة، ولكنها غالبا ما تكون في هذه الحالة أكثر عرضة للخسارة، وأقل فرصة للاستدامة، بسبب مخاطر المنظومة (Systemic risk).

حالة الكارثة من قبل الدولة، وقد يساهم القطاع الخاص في تمويل هذه الصناديق، وهي عادة ما تكون مغطاة بقانون، بالإضافة الى ذلك، ما تقوم به الدولة من ضمان سعر عادل ومستدام للمنتجات الزراعية، وغالبا ما يشمل ذلك المحاصيل الاكثر اهمية، وبصفة عامة تتمثل سياسات، وادوات ادارة المخاطر الزراعية تفصيلاً فيما يلى:

٣-٢ التأمين الزراعي:

سبق الاشارة، الى أن التأمين الزراعي، يُعد أفضل سياسات مواجهة المخاطرة في الزراعة، ويتم ذلك من خلال جهة متخصصة (شركة/ صندوق) تقوم بعملية دراسة الاخطار وتحليلها، واختبار الصالح منها لعملية التامين، بقصد وضع الأسعار المناسبة، وتسويقها، ومراقبتها خلال مدة التأمين، مقابل أن يتحمل من يتعرض للخطر تكلفة الخطر، التي تُدفع مقدما في معظم الأحوال، وبهذه الطريقة يتم نقل عبء الخطر من الشخص المعرض له الي جهة لديها القدرة، والرغبة في تحمله نظير مقابل محدد.

هذا وتجدر الاشارة الى أن كل الأخطار ليست صالحة للتأمين لأنها تكن من قبيل اللايقين والذى ليس له توزيع احتمالي إحصائي لحدوثه، ويجب توفر شروط معينة فيها حتي تكون صالحة للتأمين، وتتمثل هذه الشروط فيما يلى[١٦]:

- يجب أن يكون الخطر احتماليا، بمعني أن لا يكون مستحيل الوقوع، فاذا كان وقوعه مستحيلا، فلا توجد حاجة للتأمين، كما يجب الا يكون وقوعه مؤكداً، فان ذلك يؤدى الي زيادة تكلفة الخطر.
- يجب ان يكون الخطر غير متعلق بمحض ارادة الشخص المعرض له، بمعني أن لا يرتبط تحقق الخطر، ولا يخضع لإرادة صاحب الخطر، أي ألا يكون تحقق الخطر عمداً بواسطة المؤمن له، وأن يكون تحققه عارضاً.
- يجب توفير أعداد كبيرة من المزارع المعرضة لنفس الخطر، وذلك لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة، فكلما كان عددها كبيراً، كلما كان الاحتمال التقديري أقرب للاحتمال الفعلي المحقق، وكلما كان التنبؤ بالخسارة المستقبلية دقيقاً، كلما أصبح من السهولة تحديد تكلفة الخطر بدقة.
- يجب ان يكون الخطر قابلا للقياس، بمعني امكانية تقدير القيمة الكلية للخسائر التي تصيب الأشخاص المعرضين للخطر، ويستعان في ذلك بدراسة حجم الخسائر المحققة في الفترة الماضية.

[١٦] زين العابدين، نوال سيد احمد(٢٠٠٤م)، دور التأمين الزراعي في استقرار الإنتاج الزراعي، أطروحة مقدمة للاستيفاء بمتطلبات درجة الماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الخرطوم.

- يجب ألا يكون الخطر مركزاً، بمعني أن لا يكون من النوع الذي يصيب عددا كبيرا في نفس الوقت مثل الزلازل والبراكين والحروب.
- يجب أن تكون الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر محددة، أو ممكنة التحديد من حيث الوقت والمكان.

٣-٣ التعاقدات المُقدمة (للمستقبل):

التعاقددات المقدمة* هى اتفاقية بين المُنتج ومتعاقد/ مشترى، على الأنتاج المستقبلى من منتج معين، وغالباً ما توقع هذه الاتفاقية قبل الحصاد، ويحدد في بنود العقد وقت توقيعه، الكمية، والنوعية، وموعد التسليم. وعادة ما يحتفظ المتعاقد/ المشترى في عقود الأنتاج بملكية المنتج، بينما يتولى المزارع (المُنتج) الإدارة وتقديم الأصول المزرعية مقابل رسوم معينه، أما في عقود التسويق لا تنتقل الملكية للمتعاقد حتى إنتقال المنتج لنقطة البيع، وتفيد العقود المستقبلية المزارعين، حيث توفر لهم السوق، والسعر، وقدرة اكبر على الحصول على مدخلات الأنتاج، وبالتالى تقل المخاطر، ويمكن للمزارعين ضمان دخل اكثر ثباتاً.

٣-٤ عقود الشراء المستقبلية (العقود الوقائية/عقود التحوط):

عقود الشراء المستقبلية Hedging Contracts، تتم بين المُنتج والتاجر/ المشترى، وتسمى بعقود التحوط، حيث يتحوط بها المزارع من التعرض لتقلبات اسعار المنتج، فيما بين الانتاج والحصاد، لأنه يضمن الثمن المتفق عليه في العقد، وبذلك لم تعد هنالك حاجة للقلق من انخفاض سعر المنتج في موسم الحصاد، وتعمل عقود التحوط على ضمان سعر، أو هامش ربح مستقبلى، وتسمح للمزارعين بتقليل الأخطار السعرية دون الحاجة لتعديل المنتجات، ويمكن لهذه العقود أن تتم في أسواق الحبوب (الذره بانواعها ـ القمح ـ الشعير ـ فول الصويا)، ومنتجات أخرى (القطن، والسكر)، وايضا المنتجات الحيوانية (الأغنام، والدجاج، والبيض، والصوف).

٣-٥ التسعير المستقبلى للمدخلات:

يضمن هذا النوع من الإجراءات استمرارية الامداد بالمدخلات بالسعر المحدد مسبقاً، وفي نفس الوقت عدم تحمل المزارع بنفقات التخزين، وهذا الاجراء، يفيد الموردين في تأكيد حصولهم على دخل معين، ولكن قد يمنع ذلك المزارع من تحقيق الاستفادة المحتمله في حالة انخفاض أسعار المدخلات.

---

* قد يحرم هذا النوع من العقود المزارع من فرصة الحصول على الأموال الاضافية من ارتفاع السعر في أوقات الحصاد.

٣-٦ التنـوع الأنتـاجى:

نظراً لخصائص المنتجات المزرعية من عدم التأكد سواء للناتج، أو الأسعار، فإن لجوء المزارع إلى تنويع المنتجات "Enterpris Diversification" يؤدى إلى توزيع المخاطر الأنتاجية عبر عدد من الأسواق، بدلاً من تركزها في سوق واحد، وتؤدى خبرة التنوع لدى المزارع إلى اختيار عدد أقل من المحاصيل، غالباً ما تتشابه في متطلبات زراعتها ومدخلاتها، وعادة ما يميل المزارع إلى التنوع الأنتاجى كلما زادت الثروة لديه، وكلما حقق درجات عالية من المبيعات.

٣-٧ توزيع المبيعات خلال العام:

تتطلب هذه الاستراتيجية توافر إمكانيات تخزينية، يستطيع بها المزارع أن يجتاز فترة انخفاض الأسعار نتيجة زيادة العرض عند الحصاد، ويرتبط ذك بمحاصيل قابلة للتخزين، كما يرتبط بتكلفة التخزين.

٣-٨ تأجير الأصول:

وفى هذه الحالة يقوم المزارع بتأجير بعض الأصول (آلات ومعدات، حيوانات، أرض) مما يحرره من عبء ضرورة توفير مبلغ رأسمالى كبير في وقت قصير، وفي نفس الوقت يتيح لملاك الأصول تحقيق عائد على ما يملكونه، وفي هذه الحالة هناك خيار آخر يتمثل فى الإيجار بالمشاركة، الذى يسمح للملاك والمنتجين المشاركة في المخاطر، والعائد المحتمل، بما يتيح درجة أعلى لكلاهما من المرونة والكفاءة وخفض التكاليف.

٣-٩ المشاركة في البرامج الحكومية:

تقوم بعض الحكومات بتصميم برامج تهدف إلى تثبيت أسعار السلع، وضمان حصول المزارعين على دخول اكثر ثباتاً، ومنها التزام المزارعين بزراعة سلع معينه، أو قد تتمثل تلك البرامج في تمويل الأبحاث العامة، ودراسات التوسع الزراعى، والتأمين العام، والمزارعين الذين يشاركون في البرامج الحكومية للتأمين، لا يظهروا أى رغبة في استخدام استراتيجيات أخرى لتقليل المخاطر، مثل الاشتراك في التأمين الخاص، أو التنوع الأنتاجى، أو العقود المسبقة أو غيرها.

٣-١٠ سياسات أخرى لإدارة المخاطر الزراعية:

هناك استراتيجيات اخرى مثل: الاحتفاظ بأموال سائله، أو خطوط مفتوحة للاقتراض، أيضا شراء وثائق التأمين، واستخدام الأراضى في اغراض اخرى (الاراضى غير المستغلة)، مثل تحويلها إلى منتجعات ريفية، أو حدائق حيوان، أو مزارع خيول، أو انشطة أخرى.

٣-١١ دور الحكومة في ادارة المخاطر في قطاع الزراعة:

في تقرير للبنك الدولي[١٧] اوضح فيه ان فاعلية إدارة المخاطر، تتطلب أن تعمل الحكومات بما لديها من الصلاحية والقدرة، على تشجيع البحوث، والدراسات، وتوفير المعلومات، وتنفيذ برامج واسعة النطاق للحد من المخاطر، كما أن الحكومة قادرة على وضع السياسات وأطر التشريعات، التي تقدم الضوابط والحوافز الصحيحة موضع التنفيذ للحد من المخاطر ومواجهة آثارها.

واشار التقرير ايضا الى ان الاستراتيجية الفاعلة لإدارة المخاطر يتطلب نهجاً لا مركزياً، وتقسيما ملائماً للعمل والموارد بين كافة مستويات الحكومة، ومن الضروري توعية المجتمعات المحلية بالمخاطر، والعمل اللازم من أجل الجاهزية والاستجابة، وتعتبر منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط العلمية والأكاديمية، والمواطنين. جميعهم شركاء في بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه المخاطر، ومجابهة آثارها.

وفى هذا السياق نخلص الى ملامح الدور المطلوب للحكومة في ادارة المخاطر الزراعية، ويتمثل ذلك فيما يلى:

- يجب أن تتبع السياسات الحكومية نهجا شاملا لإدارة المخاطر، وتقييم جميع المخاطر، وعلاقتها ببعضها البعض، وتجنب التركيز على مصدر واحد للمخاطر، كما يمكن للحكومات أن تساعد المزارعين على تقييم وإدارة المخاطر الخاصة بهم عن طريق توفير المعلومات والتدريب.
- يجب أن تركز سياسات إدارة المخاطر الزراعية، على المخاطر الكارثية التي هي نادرة، ولكنها تسبب أضرارا كبيرة للعديد من المزارعين في نفس الوقت، وينبغي ان يكون لدى الحكومة خطط مسبقة لإدارة المخاطر تتضمن إجراءات، ومسؤوليات، وحدود استجابة هذه السياسات.

---

* توجد عدة استراتيجيات اخرى لمواجهة المخاطر واللايقين في الزراعة منها: السياسات المباشرة "Direct Policy" كدعم عناصر الإنتاج، او دعم الإنتاج الزراعي. وسياسات غير المباشرة Indirect Policy ومنها: تحسين خدمات الإرشاد الزراعي، ودعم البحوث الزراعية.

[١٧] البنك الدولي، و صندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها (GFDRR)، (٢٠١٢م)، إدارة مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل ـ تقرير سِنداي ـــ هو منتدى خاص معني بإدارة مخاطر الكوارث نظمته الحكومة اليابانية، والبنك الدولي، في سياق برنامج الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام٢٠١٢م.

- التأمين المدعوم هو أحد طرق تقديم المساعدة في حالات الكوارث، مع مراعاة ان ذلك قد يؤدى إلى الحد من تطوير أسواق التأمين الخاصة.
- ينبغي أن يكون لتسهيل ظروف "البدء" الجيدة" ــ (المعلومات، والتنظيم، والتدريب) ــ الدور الرئيسي للحكومة في تطوير أدوات إدارة المخاطر القائمة على السوق، مثل العقود الآجلة والتأمين، وعقود التسويق.
- ينبغي ان لا توفر السياسات الحكومية الدعم في مواجهة المخاطر العادية، حيث ينبغي أن تكون إدارة هذه المخاطر بواسطة المزارعين انفسهم حتى لا يحدث ذلك نتائج عكسية، ويحرض على ممارسات زراعية أكثر خطورة.

٣-١٢ الزراعة التعاقدية وادارة المخاطر الزراعية:

تعرف الزراعة التعاقدية بأنها اتفاق بين المزارعين وشركات التصنيع و/أو التسويق على انتاج وتوريد المنتجات الزراعية بموجب اتفاقات مسبقة، وغالباً ما يكون ذلك على أساس أسعار محددة سلفاً[١٨]، كما تعرفها منظمة الاغذية والزراعة على انها " انتاج زراعي يتم وفقاً لاتفاق بين المشترى والمزارعين، تحدد بموجبه شروط إنتاج وتسويق منتج، أو منتجات زراعية، وعادة يوافق المزارع على توفير كميات متفق عليها من منتج زراعي محدد، وينبغي أن تستوفى المنتجات معايير الجودة التي يحددها المشترى، وان يتم توفيرها في الوقت الذى يحدده المشترى، وفى المقابل فان المشترى يلتزم بشراء المنتج، وفى بعض الحالات، يتم دعم الانتاج من خلال توفير المدخلات الزراعية، واعداد الأرض وتوفير المشورة الفنية[١٩]، كما تعرف الزراعة التعاقدية على انها " إنتاج سلع زراعية بموجب اتفاقات، أو عقود مستقبلية النفاذ، وفقا لأسعار متفق عليها".

وقد اكتسبت الزراعة التعاقدية اهمية كبيرة في السنوات الاخيرة حيث ينظر اليها المشترون على انها: اداه لتعزيز التحكم في أسفل سلسلة التوريد، بهدف تلبية تزايد الحاجة الى تتبع، ومراقبة الانتاج وتوحيد مواصفات المنتجات الغذائية، نظراً لأهمية الجودة ومعايير سلامة الأغذية في الوقت الراهن، ونظراً لأهمية الموضوع فقد أصدرت منظمة الأغذية والزراعة دليل خاص بالزراعة التعاقدية، أثبتت من خلاله فعالية هذا النظام في الربط بين صغار المزارعين ومصادر الحصول

[١٨] الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠١١م)، الحق في الغذاء، الدورة السادسة والستون، البند ٦٩ (ب) ــ تقرير حقوق الانسان وحمايتها، أغسطس، ص٥.

[١٩] منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٦م)، الزراعة التعاقدية من أجل شراكات أفضل بين المزارع وقطاع الأعمال، تجربة بنك التنمية الأسيوي في الصين، ترجمة مشروع تطوير الارشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا التابع لبرنامج التعاون الفني بين منظمة الاغذية والزراعة الامم المتحدة ووزارة الزراعة السعودية، الرياض.

علـى المعرفـة الارشـادية، والميكنـة الزراعيـة، ومـدخلات الانتـاج الملائمـة ومؤسسـات الاقـراض، والأسواق.

وتعتبر الزراعة التعاقدية من السياسات الزراعية الفعالة والهامة التي تتبعها العديد من الدول المتقدمة والنامية في الوقت الراهن، فتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في ٩٥٪ من زراعات الخضر على الزراعة التعاقدية، كما تعتمد عليها ٧٥٪ من الزراعات في دول جنوب شرق أسيا، بالإضافة لبعض البلدان مثل المغرب وكينيا وماليزيا وغيرها.

٣-١٣ مـزايا الزراعة التعاقدية لأطراف التعاقد:

للزراعـة التعاقديـة عـدد مـن المزايـا لأطـراف التعاقـد، منهـا مـا تحققـه مـن مزايـا لصـغار المنتجين، ومنها ما تحققه من مزايا للمصدرين أو المصنعين، بالإضافة الى ما تحققه من مزايا اخرى على مستوى الدولة، ويتمثل ذلك فيما يلى:

٣-١٣-١ مزايـا الزراعـة التعاقدية لصغار المنتجين:

- ضمان التسويق الدائم لمنتجات صغار المزارعين، بأسعار مرضية قبل اتخاذ قرار الزراعة.
- اتاحة الفرصة لاستخدام تقنيات زراعية متطورة، لا يستطيعون الحصول عليها بسبب ضعف امكاناتهم المالية.
- تحقق زيادة في الانتاجية، أو تحسن من مستويات جودة المنتج، أو كلاهما، مما يؤدى لتحسين مستويات دخول المزارعين.
- تتيح الزراعة التعاقدية الظروف التسويقية الملاءمة لإقامة العديد من عناصر البيئة التسويقية، مثل: المخازن المبردة، ومحطات الفرز والتعبئة، وذلك في صورة مركزية اعتماداً على العمل الجماعي الطوعي، مما يحقق وفورات هامة في اقتصاديات تشغيل هذه التسهيلات التسويقية.
- تمثل ضمانة لصغار المزارعين للحصول على الائتمان من الجهاز المصرفي، عبر تقديم العقود كرهن مقابل الحصول على الائتمان، ومن ثم فأنها يمكن ان تقدم ضمانات بان الايرادات مستقرة نسبياً وفى معزل عن تقلبات اسعار السوق.
- تتيح نمطاً للشراء المباشر، عبر الغاء الوسطاء والهوامش التسويقية الغير مبررة (ما يتميز به السوق الزراعي المصري)، ومن ثم فإنها تعتبر حل مربح لكل من الشركات والمزارعين والمستهلكين على السواء.
- تتيح فرصاً ملائمة للمزارعين لتنمية مهاراتهم وخبراتهم في مجال تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة.

٣-١٣-٢ مـزايا الزراعة التعاقدية للمصدرين أو المصنعين:

- تتيح الزراعـة التعاقديـة امكانيـة التعاقـد المسـبق علـى تصـدير كميـات محـددة مـن المنتجـات الزراعية، مما يساعد على الاستفادة من الفرص التسويقية الملاءمة في الأسواق الخارجية، كما تضمن امدادات مستمرة من السلع الغذائية في الاسواق طوال العام.
- زيـادة القـدرة علـى الـتحكم فـي نوعيـة السـلع المسـوقة، أو المصـنعة، ودرجـة تجانسـها، ودرجـة ومستوى جودتها، وذلك بالتعاقد على أصناف محددة بدرجات جودة متفق عليها، مما يزيد من كفاءة عمليات التسويق أو التصنيع.
- تشـجع علـى التوسـع فـي التصـنيع الزراعـي، وزيـادة معـدلات التشـغيل فـي وحـدات التصـنيع الزراعي، مما يساعد على خلق فرص عمل، ويقلل من تكلفة عمليات التصنيع، ومن ثم زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة.
- تتيح الزراعة التعاقدية للشركات الحصول على إنتاج المحاصيل في الأراضي التي كان هناك صعوبة في الوصول إليها، مع التمتع في نفس الوقت بميزة اضافية تتمثل في عدم ضرورة شراء تلك الأراضي أو تأجيرها.
- تمكن العقود الشركات من جدولة تسليم المنتجات في الوقت الامثل لأعمالها التجارية، وهو امر لا يمكنها ان تتحكم فيه اذا اعتمدت على السوق الفورية[٢٠].

٣-١٣-٣ مزايـا الزراعـة التعاقدية للدولة:

- احترام الحق في توفير الغذاء من خلال عدم اتخاذ تدابير تؤدى إلى منع الحصول على الغذاء الكافي.
- تعتبر وسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي، وتقليل العبء المالى على الحكومات، من خلال دخول القطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات الزراعية، وأنواع الدعم التي تقدمها الحكومة، في مقابل المزايا والحوافز، والاعفاءات الضريبية، التي يحصل عليها القطاع الخاص، بشرط ألا يكون ذلك بديلاً عن دور الدولة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الارشادية العامة، وايضاً الائتمان للفئات المستحقة.
- القدرة على اتخاذ تدابير فعالة لمنع الأفراد والشركات من تطبيق أي ممارسات احتكارية وحرمان المجتمع من الحصول على الغذاء الكافي، ومن ثم فإن دور الدولة هو مراقبة العقود والترتيبات طويلة الأجل بين المستثمرين والبائعين والمزارعين، والمنتجين، لمنع وقوع انتهاكات، وفي حالة وقوع أي انتهاك توجد وسائل لتحقيق العدل والانصاف.

---

[٢٠] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الحق في الغذاء (٢٠١١م)، مذكرة من الامين العام، الدورة السادسة والستون.

- حماية حقوق العمل الأساسية وفقاً لقوانين منظمة العمل الدولية، ومنع انتهاكها والحق في التمتع بمستوى معيشي لائق ومعترف به.
- التزام الدولة بالمشاركة بشكل فعال في الأنشطة التي تهدف لتعزيز وصول صغار المزارعين للموارد بما يحقق لهم مستوى معيشي أفضل.
- تتيح الزراعة التعاقدية امكانية اقامة مناطق زراعية متخصصة.

٣-١٤ نماذج الزراعة التعاقدية:

توجد خمس نماذج متفق عليها للزراعة التعاقدية على مستوى العالم، ويتوقف اختيار أي منها على طبيعة المحصول، او المنتج الزراعي (سلعة زراعية صناعية، سلعة استراتيجية)، وطبيعة مصادر التوريد للمشترى، والطاقة التوريدية للبائعين، والمؤسسات المنظمة للعلاقة بين طرفي التعاقد، وتتمثل هذه النماذج فيما يلى:

- **النموذج المركزي:** وفيه تقوم الجهة المتعاقدة بشراء المحاصيل من المزارعين لتصنيعها او تسويقها، ويتم الاتفاق على المحصول في بداية كل موسم زراعي، ويتم مراقبة الجودة بصورة صارمة من قبل تلك الجهة، ويرتبط هذا النموذج بمحاصيل القطن، والتبغ، وقصب السكر، والموز، والبن، والشاي، والكاكاو.

- **نموذج المزرعة النواه:** وفيه تمتلك الجهة المتعاقدة إحدى المزارع الكبرى التي تقع بالقرب من المصنع وتديرها، وتقدم التكنولوجيا وتقنيات الادارة الحديثة للمزارعين، يرتبط هذا النموذج بالمحاصيل البستانية، ومنتجات الالبان.
- **النموذج غير الرسمي:** حيث يتفق المتعاقدون (متاجر السوبر ماركت) مع المزارعين بشكل غير رسمي على شراء المنتجات الطازجة من المزارعين موسمياً.
- **النموذج الوسيط:** ويتم فيه إبرام الشركات الكبرى، عقود بسيطة من الباطن مع الوسطاء والذين يقومون بدورهم بإبرام عقود غير رسمية مع المزارعين، وينتشر هذا النموذج في دول جنوب شرق آسيا.
- **النموذج المتعدد الاطراف:** وفيه تشترك أكثر من جهة في ابرام العقود مع القري، والأفراد المزارعين، وهذه الجهات إما هيئات قانونية، أو شركات خاصة بالشراكة مع المزارعين، وتشترك الادارات الحكومية ولجان المدن والشركات الأجنبية معاً في إبرام العقود مع القرى والمزارعين الأفراد وينتشر هذا النموذج في الصين.

٣-١٥ الزراعة التعاقدية ادارة للمخاطر ام مزيد من الخطر؟

على الرغم من المزايا والفرص التي يتيحها تطبيق الزراعة التعاقدية، الا ان هناك جوانب سلبية قد تحدث في حالة تطبيق ذلك النظام تتمثل فيما يلى:

- تركيزها بشكل مباشر على أصحاب المزارع الكبيرة، وبالتالي عدم قدرة المزارع الصغير ذو الحيازة الصغيرة الحجم، على الاستفادة من المزايا والفرص، بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات.
- زيادة فرص انعدام الأمن الغذائي، وخاصة في الريف، نتيجة التركيز على الانتاج التجاري للسوق، وزراعة محاصيل بعينها دون غيرها، خاصة اذا كانت محاصيل نقدية للتصدير ومن ثم تنخفض فرص انتاج المحاصيل الغذائية، فيقل عرضها، ويرتفع سعرها، وعدم قدرة الفقراء من الوصول للغذاء في النهاية.
- تدمير الارض الزراعية، وزيادة التصحر، وتآكل رقعة الأراضي الزراعية، وتدني مستويات خصوبة التربة، نتيجة التركيز على زراعة محاصيل معينة للتصنيع او التصدير، مما يؤدى إلى فقدان التنوع البيولوجي، والابتعاد عن تنوع المنتجات، والتحول نحو الزراعة الاحادية، والذى قد يضر بالنشاط الحيوي للتربة، ويسرع من وتيرة تدهورها[٢١]، ومن ثم يجب أن يراعى القانون موضوع حماية الاستدامة الايكولوجية.

- الزراعة التعاقدية قد تحول صغار المزارعين لشبه عمال زراعيين مأجورين على أراضيهم، ولكن دون حصولهم على الاستحقاقات المرتبطة بالعمل المأجور، مثل الحد الأدنى للأجور والاجازات المرضية والاستحقاقات القانونية الأخرى.
- الزراعة التعاقدية قد تكون عائق أمام تحقيق العمل اللائق في المزارع في ظل الزراعات الأسرية وعمل المزارع وأسرته للوفاء بشروط العقد بما يؤدى لضياع حقوقهم.
- قد يترتب على الزراعة التعاقدية استغلال للأطفال (استغلال اقتصادي واجتماعي)، وهو ما يتنافى مع شروط التصدير، حيث ترفض العديد من الدول الصادرات التي تشمل نسبة من عمالة الأطفال، كما قد يترتب على ذلك ارتفاع نسب التسرب من التعليم، حيث يلجأ المزارع لأبنائه (حيث تكون تكلفة العمالة صفر في هذه الحالة، وذلك لرفع نسبة الأرباح) في مساعدته للوفاء بشروط العقود مما يساهم في ارتفاع نسب الأمية بالمجتمع.
- قوانين العمل المطبقة في المزارع الكبيرة تختلف عن تلك المطبقة في المزارع الصغيرة، والتي لا تخضع لقوانين العمل المتعارف والمنصوص عليها، حيث تنخفض الأجور، ولا تتوافر شروط

[٢١] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (٢٠١٥م)، الخطوط التوجيهية لعمليات الزراعة التعاقدية المسؤولة، شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية.

الضمان والرعاية الاجتماعية، أو شروط العمل اللائق، كما أنه من الصعب في المزارع الصغيرة الامتثال للقانون، مما قد يحدث تعارض في هذه الحالة ويضر بحالة المزارع.

- أن الزراعة التعاقدية بالرغم من اهميتها إلا أنه قد يترتب عليها ظلم للمرأة الريفية نتيجة لعدم امتلاكها الارض الزراعية ومن ثم تضعف قدرتها على اتخاذ القرار المناسب، كما ان المرأة تفقد السيطرة على عملية صنع القرار في حالة انتاج المحاصيل للحصول على المال، وليس للاستهلاك المحلى، ومن ثم فيجب ان يحترم أي اطار للزراعة التعاقدية او أي تعاقد حقوق المرأة، ويراعى الاعتبارات الجنسية دعماً للمساواة بين الجنسين، ومن هذه الاعتبارات ضرورة تسجيل العقود باسم المرأة وليس باسم الذكور في عائلتها.[٢٢]

[٢٢] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الحق في الغذاء، مرجع سابق، ص٢٣

الفصل الرابع
التأمين الزراعي

٤-١ تمهيد:

يعرف التأمين الزراعي بأنه، الأداة المالية التي تحمي المنتجين من المخاطر الاحتمالية التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي، والتي لا يمكنهم السيطرة عليها، وذلك من خلال نقل، أو تقاسم تلك المخاطر، بين طرفين، الطرف الاول المزارعين في مناطق الإنتاج المشمولة بالتغطية التأمينية، والطرف الثاني الجهة المُؤمنة (شركة/ صندوق التأمين)، التي توافق علي تعويض الخسارة التي يتعرض لها المُؤمن، مقابل دفع مبلغ دوري بسيط هو قسط التأمين، او ما يعرف بقسط الخطر "Risk Premium".

من وجهة نظر المزارعين، يمكن النظر إلي التأمين على أنه استبدال خسارة كبيرة محتملة بتكلفة قليلة معلومة، بهدف حصولهم على الحماية، والدعم المالي، عند تعرضهم لفشل في عملية الإنتاج الزراعي لأسباب معينة، منها: الكوارث الطبيعية، والأمراض، والآفات، وغيرها. *ويؤكد الخبراء على أن إعطاء التأمين الزراعي الجدية اللازمة، ونشر ثقافته من قبل المنتفعين وأصحاب القرار، يعد دليل واضح على اقتصاد قوى يستطيع ان يحقق التنمية المستدامة في قطاع الزراعة.*

هذا وترجع بدايات التأمين الزراعي إلى نهاية القرن الثامن عشر في المانيا، ومع نهاية القرن التاسع عشر، عرفت الكثير من دول اوروبا التأمين الزراعي، خاصة التأمين ضد الصقيع، والبرد، ومنذ عام ١٩٣٠م بدأت الولايات المتحدة في تقديم الدعم للتأمين الزراعي، والذى استمر حتى اليوم وبصورة واسعة، وقد شهدت الفترة ما بين الخمسينات والثمانينيات من القرن العشرين، التوسع في ادخال خدمات التأمين الزراعي في الكثير من الدول النامية، نتيجة العديد من الاسباب، والمتغيرات والتي يأتي في مقدمتها التغيرات المناخية، وما يصاحبها من تعرض الكثير من المحاصيل للتلف أو الدمار، فاتجه عدد منها الى اتباع نظم التأمين متعدد المخاطر للمحاصيل، كما تم في تلك الدول الربط بين التأمين الزراعي وتقديم القروض الموسمية لصغار المزارعين، كما حدث في امريكا اللاتينية (البرازيل، وكوستاريكا، والمكسيك)، وفى أسيا (الهند، والفلبين)، وحاليا تطبق أكثر من (١٠٠) دولة نظم مختلفة للتأمين الزراعي، بما فيها الدول الأقل نمو،[٢٣] ويطبق نظام التأمين ضد خطر وحيد في كل الدول المتقدمة وحوالى (٥٠٪) من الدول النامية، ويطبق

[٢٣] فكري سالم، أسامة عبد الحميد (٢٠٠٨ م) ، دراسة اقتصادية للمخاطرة في الإنتاج الزراعي المصري، مجلة العلوم الزراعية، جامعة الإسكندرية، ج. م. ع، العدد ١، المجلد ٧.

التأمين متعدد المخاطر في (٥٠٪)من الدول مرتفعة الدخل ونحو (٨٠٪) من الدول متوسطة الدخل[٢٤].

وحيث أن التأمين الزراعي يساعد في الحد من الخسائر الناجمة عن المخاطر، وليس إدارة تلك المخاطر، الا انه يعد احد افضل ادوات مواجهة المخاطرة في الزراعة، ضمن استراتيجيات المشاركة في توزيع المخاطر، أو ما يعرف باستراتيجية تقاسم المخاطر (Risk Sharing Strategy) ، والتى تتضمن عدد من الطرق المختلفة، والادوات من الهامة لمواجهة هذه المخاطر، ومنها: عقود التسويق، وعقود الأنتاج، والتكامل الرأسى، والبيع المستقبلي، والبيع التعاقدي، وغيرها من طرق مختلفة يمكن من خلالها المواءمة بين تقنيات الإدارة المزرعية والأشكال المختلفة من المخاطر[٢٥].

من جهة اخرى فإن التوجه نحو نظم الإنتاج الزراعي التجاري الذى يتسم بكثافة استخدام رأس المال، يدفع المستثمرين، والبنوك الممولة للأنشطة الزراعية، نحو البحث عن أداة مالية تتحمل جزءاً من المخاطر المصاحبة للاستثمار في هذه الانشطة، وتعد الزراعة التعاقدية إحدى اهم الأشكال المستخدمة حالياً للزراعة التجارية، وفي هذا النوع من الزراعة يتم تقديم الخدمات التأمينية إلي جانب المشورة الفنية، ومستلزمات الإنتاج للمزارعين المتعاقدين.

٤-٢ اهمية التأمين الزراعي:

يعتبر التأمين الزراعي في العديد من دول العالم المتقدم، والنامي، من اهم وسائل إدارة المخاطر الطبيعة علي مستوي المزرعة، تمكن المزارعين وبصفة خاصة اصحاب الحيازات الصغيرة منهم، من مواجهة الخسائر التي يتعرضون لها، لذا فإنه ينطلق من ثلاث اعتبارات اساسية تتمثل فيما يلى[٢٦]:

اولاً: يعمل التأمين الزراعي علي استقرار (Stabilize) دخل المزارعين، وتأمين استقرارهم، بتقليل الخسائر الناجمة عن ما يتعرضون له من الاخطار المُؤمن ضدها، مثل: الجفاف، والفيضان، والأمراض، ... الخ، وهو ما يعنى انه يشتت المخاطر زمنياً علي مستوي المزرعة.

---

[٢٤] أبو حيدر، محمد (٢٠١٦م)، وضع اسس اطلاق التأمين الزراعي، ورقة مقدمة لمؤتمر التأمينات الاجتماعية للعاملين في قطاع الزراعة والاقتصاد غير النظامي، الجمهورية اللبنانية، وزارة الاقتصاد والتجارة.

[٢٥] على، ابراهيم صديق (٢٠٠٩م)، دور التمويل والتأمين ضد المخاطر الزراعية في التنمية الزراعية ، ورقة مقدمة الى ورشة عمل حول إمكانيات تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ابريل.

[28] Ramiro Iturrioz (2009), Agricultural Insurance, World bank issue 12.

ثانياً: يساعد التأمين الزراعي على التكوين الرأسمالي، وزيادته في القطاع الزراعي، وتشجيع المزارعين، بمن فيهم غير الراغبين في المخاطرة (Risk averse)، وتعزيز قدراتهم، علي تحمل المخاطرة، وبالتالي زيادة الاستثمار في القطاع، بما في ذلك تقنيات وتكنولوجيا الإنتاج الاكثر تطوراً.

ثالثاً: علي مستوي الاقتصاد الكلي، يعمل التأمين على مواجهة المخاطر، عند مستوى المزارعين، صغيرهم وكبيرهم، وفي المناطق المختلفة، وعلى مستوى الدولة ـ راجع الشكل رقم (٤-١).

وبصفة عامة فإن اهمية التأمين الزراعي تفصيلا تتمثل ما يلى:

- استقرار دخل المزارع، واحساسه بالأمان والثقة، في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها.
- تشجيع المزارعين علي تحسين الاداء وتبنى شروط الجودة، وتقنيات الإنتاج الزراعي المتطورة.
- تطوير العلاقة بين المزارعين، والجهاز المصرفي، وتمكينهم من الوصول الى التمويل والائتمان المصرفي اللازم، والخدمات الزراعية الاخرى.
- تحسين قدرة المزارعين، ومتخذي القرار عموماً علي، اتخاذ القرارات المبنية علي المعرفة والمعلومات.
- يساعد التأمين المزارعين في الحفاظ علي السجلات المزرعية للمحاصيل المختلفة، وبالتالي تعزيز قاعدة المعلومات الزراعية، وتعزيز قدرة المزارع علي إدارة العملية الإنتاجية.
- وجود برامج جيدة للتأمين الزراعي، يساهم في تقليل الاعتمادات الحكومية، وإعفاء الدولة من التعويضات العشوائية عند وقوع الكوارث الزراعية.
- يعد التأمين قناة ملائمة للنفاذ الى دعم قطاع الزراعة ــ مدفوعات تحويلية ـ من خلال دعم أقساط التأمين الزراعي، انطلاقا من سماح منظمة التجارة العالمية بذلك[٢٧].
- التأمين الزراعي أداة مهمة تستخدمها الدولة من أجل دعم وحماية القطاع الزراعي، وبخاصة في ظل تحرير التجارة، سواء تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، أم في ظل تحرير التجارة البيئية بين الأسواق العالمية.
- يشجع التأمين الزراعي على وجود انظمة الزراعات التعاقدية، مما يساهم في حماية المزارعين، وتطوير القطاع الزراعي، وتنويع منتجاته.
- تفعيل دور القطاع الخاص في قيادة التنمية الزراعية، بما فيها خدمات التأمين الزراعي.

---

[27] R.A.J. Roberts(2005), Insurance of Crops in Developing Countries, Fao, Agricultural Services Bulletin 159, Food And Agricultuer Organization Of The United Nations.

شكل رقم (٤-١): أهمية التأمين الزراعي

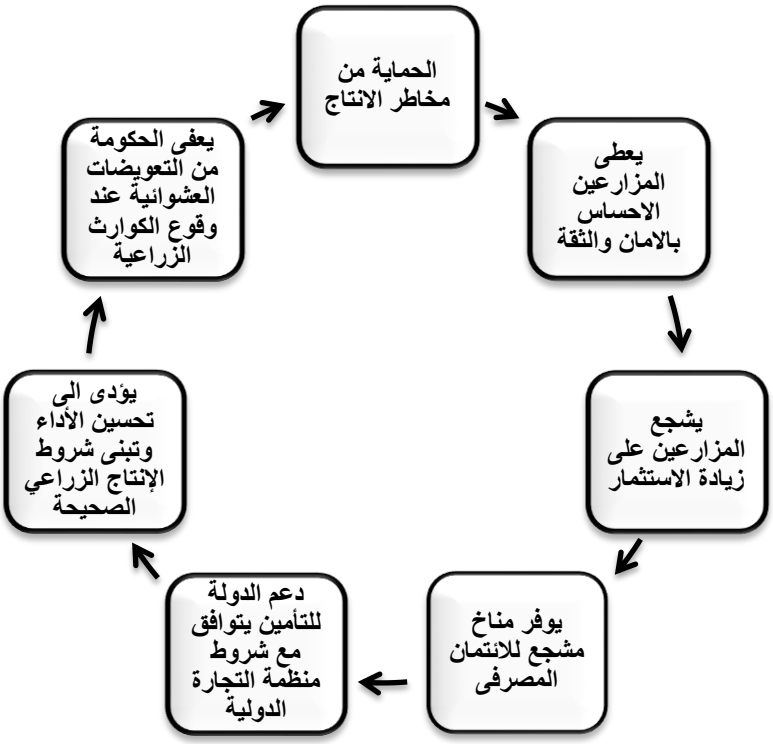

المصدر: أبو حيدر، محمد، وضع اسس إطلاق التأمين الزراعي، مصدر سابق.

٤-٣ مشاكل التأمين الزراعي:

اذا ما نجحت برامج التأمين في استقطاب عدد كبير من المُؤمن لهم، فإن المُؤمن (شركة، أو صندوق التأمين) يواجه مخاطرة قليلة، إذا ما كانت المخاطر مستقلة عن بعضها البعض، وغير متسقة، وبالتالي تتوزع المخاطر بشكل مثالي لصالح فكرة التأمين نفسها، اما في *مجال التأمين الزراعي*، وبصفة خاصة في العالم النامي، وحيث تتدخل الحكومات، يختلف الامر بشكل كبير، حيث يواجه تنفيذ برامج التأمين الزراعي عدداً من المخاطر ذات العلاقة بالفساد، أو الظروف السيئة، وعلى رأسها ارتفاع التكاليف الإدارية لتنفيذ البرنامج، والمشاكل المرتبطة بالتأمين، مثل الاختيار الصعب وغير المريح، والخطر الأخلاقي، وغيرها[٢٨].

مثل هذه المشاكل أو الصعوبات (*أو ما يمكن تسميته بأمراض عقود التأمين*) قد تؤدى الى فشل البرنامج برمته، وتقلل من فرص استدامته، وهو ما يستدعي دراسة مستفيضة عند إقرار سياسة التأمين الزراعي في هذه الدول، وهنا تجدر الاشارة الى ان التطورات الاخيرة في عالم

[٢٨] برغوثي، عبد الحميد موسى(٢٠٠٩م)، التأمين الزراعي في فلسطين، الواقع الراهن وآفاق المستقبل، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.

التأمين الزراعي، وابتكار برامج اكثر تطوراً ومنها التأمين المبني علي المؤشر[٢٩]، قد قلل الى حد كبير من تأثير هذه الأمراض، وبصفة خاصة الفساد، وسوء الاستغلال المقصود، والضعف الهيكلي، وغيرها من المشاكل التالية:

٤-٣-١ الانتقاء المعاكس:

تحدث مشكلة الانتقاء المعاكس "Adverse Selection" بسبب ان العملاء المحتملون للبرنامج التأمينى، خاصة في السنوات الأولي من تطبيقه، يعلمون عن الخطر أكثر مما يعلم المُومن (شركات التأمين)، الذى يستقى معلوماته من المزارعين انفسهم، وبالتالي، فإن الاكثر اقبالا على الاشتراك في البرنامج هم المزارعون ذوى المخاطر المرتفعة، بينما يحجم ذوى المخاطر المنخفضة، بسبب مطالبتهم بدفع أقساط تأمين عالية نسبياً، مقارنة بخسارتهم المتوقعة، وبالتالي تتدنى رغبتهم في الحصول علي التأمين، هذا الوضع المعكوس، يتسبب في طرد الأقل عرضة للخطر، وهم بالتأكيد الشريحة الأقدر علي تسديد الرسوم، والإبقاء علي المزارعين الأكثر عرضة للخطر، وهم الشريحة الأكثر تلقياً للتعويض.

ولتجنب هذه المشكلة، فمن المهم إيجاد الحل الوسط الذي بموجبه يستعد الطرفان للدخول في برنامج التأمين، كأن يتم تصنيف الأسواق والمزارعين، والمحاصيل، والمناطق إلي نوعين: متدنية المخاطرة، وعالية المخاطرة، او يتم تنويع سياسة التأمين، كأن يتم عرض بوليصة تأمين مرتفعة الثمن وبتغطية عالية للخسارة (٩٠٪)، وأخري رخيصة ولكن بتغطية أقل، وهو ما يريح المزارع، ويريح برنامج التأمين باختيار المزارع نفسه.

٤-٣-٢ المخاطر الاخلاقية:

تتمثل المخاطر الأخلاقية "Moral Hazard" كأحد اهم المشاكل التي تواجه التأمين الزراعي، وبصفة خاصة في الدول النامية، وتتمثل في عدد من سلوكيات المزارع منها: اهمال ادارة المزرعة، أو المحصول المشمول بالتأمين، أو زراعة محاصيل لا تجود في مزرعته، او منطقته، ولكن فقط لكونها مشمولة في برنامج التأمين، و/أو زراعة أراض هي أكثر عرضة للمخاطر، مما يؤدى الى زيادة خسائر المُومن (شركة/ صندوق/ برنامج التأمين)، مما يزيد من اعباء البرنامج، وتكاليفه بسبب تكاليف متابعة المزارعين ميدانياً للوقوف علي إنجازاتهم، وفرز الجادين من غيرهم، بهدف التقليل من الخطر الأخلاقي. ويعد زيادة مساهمة المزارع في التغطية

[٢٩] راجع التأمين المبنى على المؤشر، الدراسة، ص ٤٦

(قسط التأمين) و/أو زيادة خصم التأمين (Deductible) الذي يتحمله المؤمن له قبل أن يستحق التعويض إحدى أدوات الحد من تأثير الخطر الأخلاقي.

٤-٣-٣ خطر الأساس:

يحدث ما يعرف بخطر الاساس "Basis risk" عندما يكون التعويض لا يتسق مع توزيع الخسارة في الإنتاج[٣٠]، حيث قد يتم تعويض من لم يخسر كثيراً بشكل أفضل نسبياً من الذي خسر أكثر، وفى هذه الحالة يعتمد التعويض بدرجة اساسية على ادارة المزرعة، والمعلومات التي تستطيع ان توفرها، أو تتوفر لدي شركة التأمين.

من ناحية أخري، فإن شمول المزارعين المهمشين ذوي الدخل المحدود ضمن الأهداف التنموية لبرنامج التأمين، قد يؤثر سلباً علي تنفيذ البرنامج، وبخاصة عند التعويض، حيث تبرز ظاهرة من سيأخذ أكثر من مساهمته؟ وفيه ابتعاد عن مبدأ التكافل، والمشاركة الذي يعتبر المرتكز الأساس للتأمين، كما أن استثناء هذه الشريحة من المزارعين سيقلل من الأهمية الوطنية للبرنامج وبعده التنموي، وهو ما يستدعي المقارنة بين هذه الأهداف، وضمان استدامة البرنامج التأمينى.

٤-٣-٤ خطر المنظومة أو الترابط:

تأتى مفهوم خطر المنظومة "Co-variability / Systemic Risk" من ان أحد أهم شروط التأمين في القطاعات المختلفة، التي تضمن توفر فرص استدامة البرنامج، وتأمين دخل للشركة المنفذة له هو، استقلالية المخاطر والخسائر، سواء علي مستوي مصدر الخطر، أم متلقى الخسارة، وفي حالة الزراعة، فإن شرط الاستقلالية غير متوفر، بل علي العكس، فإن الخطر يتهدد شريحة كبيرة من المزارعين، أو منطقة، أو مناطق بأكملها، إلا من تمكن من مواجهة المخاطر وأخذ الحيطة، وهو ما يعنى ترابط الخسائر لدي قطاع واسع من المزارعين، وبالتالي تصعب تغطيتها ببرامج تأمين تقليدية، فالمخاطر الزراعية ليست مستقلة عن بعضها البعض كما يفترضه التأمين، بل إن المحاصيل تتعرض لمشكلة ما أو خطر ما في الفترة نفسها، حيث يؤثر مصدر المخاطرة علي قطاع واسع من المزارعين في الوقت ذاته، وبخاصة أن المخاطر في معظمها طبيعية، والزراعة منظومة حيوية مفتوحة علي العوامل الخارجية بشكل كبير، وبالتالي فالخسائر تلحق بشرائح ومناطق واسعة غير محصورة جغرافيا، او وفقا لطبيعة تكنولوجيا الإنتاج.

[٣٠] قد يؤدى التأمين المبني علي المؤشر الى تكريس مثل هذا النوع من المشاكل، ــ راجع التأمين المبنى على المؤشر، الدراسة، ص ٤٦.

يقابل ذلك مخاطر تلحق بالأفراد وليس منظومة الإنتاج بأكملها. فمثلاً درجات الحرارة، والسوق، والرياح، تصيب قطاعاً واسعاً من المزارعين، أو منطقة بأكملها، وإن كانت بدرجات متفاوتة أحياناً، وبالتالي تشكل مخاطرة عالية لشركة التأمين أو المُؤمن، أما المرض مثلاً، ففي الكثير من الأحيان يصيب مزرعة بعينها، ويمكن تجنبه بالوقاية من قبل الجميع، والتباين المذكور هنا، هو استثناء عن القاعدة، كأن تحمي بيوت بلاستيكية من الرياح العاتية كونها مستورة ومحمية، أو تعرض بعض المناطق المكشوفة للصقيع بوتيرة أعلي من المناطق المخفية، وما إلي ذلك، وهذا يحتم علي برنامج التأمين أن يكتب بوليصة التامين للمزارعين مع بعض التصحيح (معامل أو سقف) تبعاً لخصوصية الموقع على سبيل المثال.

٤-٣-٥ ضعف المعلومات:

يعتمد نجاح برنامج التأمين الزراعي على مدى توفر المعلومات والبيانات حول النشاط الزراعي علي المستويات الثلاثة (الدولة، والمناطق، والمزرعة)، وبخاصة البرامج التقليدية ذات الطلب غير التقليدي للمعلومات والبيانات، وبالتالي فإن برامج التأمين التقليدية غير مناسبة للدول النامية، حيث أن عدم توافر المعلومات، أو ضعف توزيعها، يخلق مشاكل حقيقية للتأمين علي المحاصيل الزراعية، وبالتالي فإن الجدوى الاقتصادية لأي برنامج تأمين محدد علي المحاصيل، يتأثر عادة بتوفر البيانات حول الإنتاجية، ايضا عدم توفر المعلومات والبيانات حول المخاطر، سيؤدي بالضرورة إلي المبالغة في تقدير وتوقع الخسائر الناجمة عنها، والتي تواجه التأمين الزراعي، مما يؤدى لاحقاً إلي رفع قيمة أقساط التأمين وتفاقم المشكلة، والابتعاد عن البعد التنموي للتأمين، وهو الهدف الاسمي للتأمين الزراعي، وبخاصة في الدول النامية.

٤-٣-٦ تدني الطلب علي التأمين الزراعي:

يعاني التأمين الزراعي من مشكلة رئيسية تكمن في مرونة الطلب عليه في حالة ارتفاع قيمة قسط التأمين، بمعني تراجع الطلب بشكل كبير في حالة ارتفاع القسط، ولو بقدر قليل نسبياً، وعدم المرونة أثناء الهبوط، ويضاف إلي تلك المشكلة صعوبة الوصول إلي المزارع الصغيرة، وهي الأكثر عرضة للخسارة، والخسارة فيها مهما كانت صغيرة ستكون مؤثرة، نظراً لأهمية الزراعة في بقاء الأسرة الريفية، وبالتالي فهي بحاجة أكثر إلي الوقوف إلي جانبها. وجدير بالملاحظة هنا أن تدني المعلومات حول المخاطر وتوزيعها الاحتمالي سيؤدي إلي رفع قسط التأمين لتغطية المخاطر الكبيرة، وإن كانت قليلة الحدوث.

٤-٣-٧ الاعتماد على الدعم الحكومي:

يعد دعم المزارعين، وبخاصة في المناطق الريفية المهمشة ذات الكثافة الزراعية من أولويات التنمية المتوازنة، والتنمية بشكل عام، علي الرغم من أن التأمين الزراعي يلعب دوراً محدوداً في إدارة المخاطر الخاصة بالمزارع، بعكس بعض الآليات الأخرى مثل التنوع الزراعي، واختيار الأصناف والعمليات المزرعية المناسبة.

ومن جهة اخرى فإن التأمين الزراعي يؤثر أكثر كلما كان موجهاً للزراعة المكثفة، التي تستفيد منه أكثر مما يستفيد منه التنوع الزراعي، والزراعات التقليدية، إلا أن الدعم يبقي مطلوباً ومهماً، ومن الضروري توجيهه وتصميمه لخدمة القطاع الزراعي، مع مراعاة أن تدخل الحكومات في حالات الكارثة يزيد حالة عدم اليقين لدي شركات التأمين الخاصة، وكذلك يقلل من الطلب علي بوالص التأمين.[٣١]

ايضا إن الإغداق بالتعويض والدفع بعد الكارثة (الطوارئ)، كما هو الحال في معظم الدول بما فيها الاتحاد الأوروبي، وأمريكا، واليابان وبوتيرة عالية، وكذلك في الدول النامية في حالات الاعفاء من الديون أو ما شابه، هو في كثير من الحالات غير ذي جدوي، ولا يصل التعويض غالبا إلي مستحقيه، بل ان هذه الاجراءات غالباً ما تقلل من مغزي الحماية لبرنامج التأمين، وبالتالي يقل الإقبال علي الاشتراك فيه[٣٢].

هذا وتزداد هذه المشاكل صعوبة إذا ما عمدت الحكومة إلي تعويض جميع المزارعين في حالة الكوارث الطبيعية، وهو يفقد البرنامج ميزته واهتمام المزارعين به، وفي الوقت ذاته، يعفي الدولة من القيام بواجبها تجاه المزارعين، وبخاصة الفقراء منهم، وهو ما يتطلب العمل علي إيجاد صيغة وسط للإبقاء علي جاذبية برنامج التأمين الزراعي، إذ من المسلم به اقتصادياً، أنه إذا لم يدفع أصحاب القرار ثمناً للمخاطرة المرتبطة بقراراتهم، وتلقوا الدعم بشكل مجاني، فإنه من المتوقع أن تزداد هشاشة اوضاع التعامل مع المخاطرة، وهو ما يدفع للاعتقاد بأولوية التأمين الزراعي، ودعمه المدروس، والمبني علي أسس علمية لتحقيق أهداف عملية واضحة.

---

31 Ramiro Iturrioz, Agricultural Insurance, op. cit.

32 Wenner, M., Agricultural Insurance Revisited: New Developments and Perspectives in Latin America and the Caribbean, , op. cit.

٤-٤ تحديات التأمين الزراعي في الدول النامية:

يواجه برامج التأمين الزراعي في الدول النامية، العديد من التحديات التي ترتبط بشكل أساسي بحالة التنمية، ومدى استدامتها بشكل عام، والتنمية الزراعية بشكل خاص، وتتمثل هذه التحديات فيما يلى:

- غالباً ما يفتقر مقدمو التأمين، والحكومات في الدول النامية إلى القدرات، والخبرات الفنية، مثل، الاكتوارية اللازمة لتصميم وتقييم المنتجات التأمينية، والتسعير القائم على المخاطر، وتمويل المخاطر الفعالة من حيث التكلفة، وهى خبرات بدونها لا يمكن ضمان سلامة منتجات التأمين.[٣٣]
- يمكن للتأمين الزراعي أن يخلق مخاطر معنوية، ويدعم قرارات الإنتاج الزراعي السلبية، ويشوه الحوافز السوقية، ويحدث عقبات مالية لأنشطة التخفيف من تغير المناخ، بسبب ارتفاع تكايف البرنامج، وفى هذا يمكن أن يساعد التحليل الاكتواري في تزويد الحكومات ومقدمي التأمين، بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات مستنيرة حول أنواع البيانات التي يمكن الاستثمار فيها، وكيفية تنفيذ حلول تمويل المخاطر المستدامة، وكيفية وضع الأقساط أو استهداف الدعم العام.
- غياب البنية الاساسية للتأمين الزراعي، يحد من عرض منتجات تأمينية مناسبة للمزارعين.
- انخفاض الوعى بالمخاطر، وانخفاض ثقافة التأمين لدى المزارع، المفاهيم الخاطئة عنه يؤدى الى انخفاض اقبالهم على الاشتراك.
- عدم تماثل درجة المعرفة بالمخاطر لدى كل من المزارعين، وشركات التأمين، يدفع المزارعين الى التردد في الاشتراك، ويدفع الشركات الى المغالاة في قيمة القسط، خوفاً من التعرض للأخطار السلوكية، وللانتقاء العكسي Adverse Selection
- الصعوبات التي يمكن أن تواجه الشركات الخاصة في قياس المخاطر، وجمع البيانات، ومتابعة سلوك المنتجين، وتنفيذ وفرض أدلة إصدار الوثائق، يؤدى الى زيادة التكلفة مما يمنع الشركات الخاصة من تطوير التأمين.
- التركيز على برامج الاعانات، عقب الكوارث يدفع المزارعين إلى استبعاد فكرة حماية أنفسهم من خلال التأمين.
- احتمالات وقوع المخاطر الزراعية في صورة كارثية، يهدد الوضع المالي لشركات التأمين.
- عدم التطور الكافي لسوق اعادة التأمين.

[33] World Bank(2013), Promoting Access to Agricultural Insurance In Developing Countries , Agricultural Insurance, Development Program, (AIDP), Strategy Paper.

٤-٥ انواع التأمين الزراعي:

تتعدد انواع وخصاص التأمين الزراعي (تأمين الانتاج النباتي)، ويشمل الجزء التالي انواع التأمين الزراعي الاكثر انتشارا في العالم[٣٤].

٤-٥-١ تأمين المحصول ضد نوع واحد من الخطر: Named-peril Crop Insurance

- يطبق في كل الدول المتقدمة وحوالى ٥٠٪ من الدول النامية[٣٥].
- ينحصر في الأخطار الرئيسية، كالصقيع، والبرد، والجفاف.
- يغطى الخسائر التي تزيد عن ٥٠% من المحصول المؤمن علية.
- هذه النسبة يتم تطبيقها على المبلغ المؤمن عليه (والذى قد يكون تكاليف الإنتاج، أو الايرادات المتوقعة من المحصول).
- الإقساط في متناول الغالبية من المزارعين.
- يتم احتساب التعويض عن طريق قياس نسبة الضرر في الحقل بعد حدوث الضرر مباشرة.
- اذا ما كان الضرر لا يمكن قياسه بدقة على الفور بعد الخسارة، يجوز تأجيل التقييم حتى وقت لاحق في موسم الحصاد.
- انخفاض قيمة التعويضات.

٤-٥-٢ تأمين المحصول ضد مجموعة من المخاطر: Multiple Peril Crop Insurance

- يغطى ٥٠٪ من الدول مرتفعة الدخل ونحو ٨٠٪ من الدول متوسطة الدخل[٣٦].
- يغطى غالبية المخاطر التي يتعرض لها المحصول، ويكون العائد المؤمن كنسبة مئوية من المتوسط التاريخي للعائد، إذا كان العائد الفعلي أقل من العائد المؤمن عليه، ولا يطبق ذلك على المزارع الصغيرة في البلدان النامية، حيث يتطلب ذلك دعما كبيرا عند تشغيله.
- ادارته اكثر تكلفة عن غيره من أشكال المشاركة الاخرى.
- أكثر تعقيدا من التأمين ضد خطر وحيد.
- أسعار التأمين أكثر ارتفاعا عن غيرها من اشكال التأمين.
- يحتاج الى معاينة قبل التأمين، ومعاينات حقلية مستمرة خلال مراحل نمو المحصول، وقياس دقيق للمحصول لتقدير الخسائر.

---

[٣٤] برغوثي، عبد الحميد موسى، ، التأمين الزراعي في فلسطين، الواقع الراهن وآفاق المستقبل، مصدر سابق

[٣٥] أبو حيدر، محمد، وضع اسس اطلاق التأمين الزراعي، مصدر سابق.

[٣٦] المصدر السابق.

- عرضة للمخاطر السلوكية Moral Hazard عندما يؤثر سلوك المؤمن على مدى الضرر الذي يؤهل لدفع مبلغ التأمين، مثل اللامبالاة وعدم المسؤولية، وغيرها.
- ينتج عنه مشكلة الانتقاء العكسي Adverse Selection.

٤-٥-٣ تأمين الانتاجية الفدائية: Yield insurance

- هو التأمين ضد انخفاض الانتاجية الفدانية عن مستوى معين، (عادة ما يكون المتوسط العام للمزرعة في السنوات السابقة).
- يتطلب توافر سجلات مزرعية موثوق فيها.
- يتم احتسابه كنسبة من متوسط الانتاجية الفدانية للمزارع صاحب وثيقة التأمين خلال فترة زمنية مناسبة (٥-١٠ سنوات)، وبنسبة ٧٠٪.
- يتم التأمين عادة على (٥٠٪-٧٠٪) من متوسط محصول المزرعة .
- إذا كان المحصول المحقق أقل من المحصول المؤمن علية يتم دفع التعويض، بما يوازى الفرق مضروبا في النسبة المؤمن عليها.
- هذا النوع من التأمين يغطى مخاطر متعددة لأنه من الصعب تحديد السبب الدقيق للخسارة.

٤-٥-٤ تأمين الصوب الزراعية:

هو نوع من التأمين يتم على الصوب الزراعية، ويتم فيه تغطية الاضرار المادية لهيكل الصوبة، والمعدات، وايضا التأمين على محصول الصوبة ضد نوع معين من الخطر.

٤-٥-٥ تأمين العائد الفدانى: Revenue insurance

- يغطى كل من مخاطر النقص في الانتاجية الفدانية وانخفاض أسعار المحصول.
- يطبق هذا النوع من التأمين بصفة خاصة في الولايات المتحدة، واعتبارا من عام ٢٠٠٩م، تم تسويق هذا المنتج على أساس تجاري في الولايات المتحدة بالنسبة للحبوب والمحاصيل الزيتية.
- يستلزم توافر مصدر للمعلومات السوقية، مثل وجود بورصة للبضاعة الحاضرة.

٤-٥-٦ تأمين الانتاجية القياسية: Area Yield Index Insurance

- هو التأمين ضد انخفاض انتاجية منطقة معينة عن نسبة معينة من المتوسط العام للمنطقة.
- يتم التأمين على نسبة (٥٠٪-٩٠٪) من المتوسط التاريخي للمحصول بالمنطقة.

- يتم دفع التعويضات اذا انخفض المحصول المحقق بالمنطقة عن المحصول المؤمن علية، بغض النظر عن المحصول الذى حققه كل حامل وثيقة على حدة.
- يتطلب هذا النوع من التأمين توافر بيانات تاريخية عن الانتاجية الفدانية بالمنطقة.
- يتطلب وجود جهاز محايد لتقدير الانتاجية الفدانية، على مستوى المناطق من خلال العينات.

٤-٥-٧ التأمين بالمؤشر: Index Insurance

نظرا للمشاكل المتعلقة ببعض البرامج التقليدية للتأمين على المحاصيل في البلدان المتقدمة[٣٧]، تم إيجاد حلول جديدة للمساعدة في التخفيف من حدة العديد من هذه المشاكل، ويعد التأمين بالمؤشر "index insurance" احد هذه الحلول، حيث تعتمد التعويضات على قياس مستقل، يرتبط ارتباطا وثيقا مع العائد على مستوى المزرعة، أو نتائج الإيرادات، خلافا للتأمين على المحاصيل التقليدية التي يتم فيها قياس انتاجية، او عائدات المزارع الفردية، ويعتمد تأمين المؤشر في الوثيقة الفردية، على عوامل خارجية، مثل الانتاجية على مستوى المنطقة، وقياس موضوعي لبعض العوامل مثل درجة الحرارة، أو هطول الأمطار، والتي لها علاقة قوية بالخسائر على مستوى المزرعة، وتعد عقود التأمين بالمؤشر بديل فعال للتأمين التقليدي على المحاصيل على مستوى المزرعة، كما انه يساعد على نقل المخاطر إلى الأسواق المالية.

التأمين بمؤشر الطقس ليس حلا سحريا، بل هو الأنسب لمواجهة المخاطر التي تحدث على مساحة واسعة الانتشار، حيث العلاقة الوثيقة بين الطقس وغلة المحاصيل، وتكون العلاقة اقوى ما يكون في حالة محصول واحد، يعتمد على موسم امطار دون ري. وتجدر الاشارة الى ان معظم جهود منظمة الأرصاد الجوية العالمية "WMO"[٣٨] قد ركزت حتى الآن على المخاطر الناتجة من عجز الأمطار(الجفاف).

هذا ويصبح التأمين بمؤشر الطقس أقل فائدة عندما يواجه ظروف أكثر تعقيدا، مثل مخاطر البرد، أو الرطوبة، او عندما تكون الآفات والأمراض هي الاكثر تأثيراً على الانتاجية، في هذه الحالات تكون منتجات التأمين الأخرى، هي أكثر ملاءمة مثل التأمين القائم على مؤشر الانتاجية في منطقة معينة.

---

[٣٧] تقدير الخسائر الميدانية عادة ما يكون مكلفا، أو غير مجدي خاصة عندما يكون هناك عدد كبير من صغار المزارعين أو عندما تكون أسواق التأمين غير متطورة.

[38] World Meteorological organization.

٤-٥-٧-١ الخصائص الأساسية للمؤشر:

يجب ربط المؤشر الأساسي المستخدم لمنتجات التأمين القياسية، مع نتائج العائد، أو إيرادات للمزارع عبر مساحات كبيرة، وبالإضافة إلى انه يجب أن يفي المؤشر بعدد إضافي من الخصائص التي تؤثر على درجة الثقة فيه من المتعاملين في السوق، فيجب ان يكون المؤشر قابلا للتصديق وموثوقا به، وأن مخاطر القياس به منخفضة، ويتطلب في المؤشر المناسب قياس المتغيرات العشوائية وفقا لما يلى:

- يمكن ملاحظتها وقياسها بسهولة.
- ان يكون القياس موضوعي، وشفاف.
- يمكن التحقق من المؤشر بشكل مستقل، وان القياس مستقر ومستدام مع مرور الوقت.

هذا ويعد عقد التأمين القائم على مؤشر الطقس نموذجياً في حالة توفر عدد من السمات تتمثل فيما يلى:

- ان يتم تسمية محطة أرصاد جوية محددة كمحطة مرجعية.
- ان يتم تعيين قياس الطقس الذى يمثل نقطة البداية (على سبيل المثال، هطول الامطار التراكمي بالمليمترات والتي يبدأ عقد التأمين عندها في دفع التعويض).
- يتم دفع مبلغ مقطوع أو دفعة إضافية (على سبيل المثال مبلغ دولار/ ملليمتر من الأمطار فوق أو تحت الحد.
- يتم تعيين حد من المعلمة المقاسة (مثل هطول الأمطار التراكمي)، كحد اعلى للتعويض.
- ان تكون فترة التأمين مذكورة في العقد، وتتزامن مع فترة نمو المحصول ويتم تقسيمها إلى ثلاثة مراحل (حد البداية/ الحد الاوسط/ الحد الاعلى).

٤-٥-٧-٢ مميزات التأمين على اساس المؤشر[٣٩]:

- المؤشرات التي يعتمد عليها البرنامج موضوعية، وتعطي حلاً عملياً لمواجهة المخاطر وتجنب المشاكل التي تواجهها في العادة برامج التأمين التقليدية.
- عملي ويسهل فهمه وتطبيقه، وهو نظام معياري وشفاف، ومجال المحاباة فيه يكاد يكون معدوماً.
- يزيد من إمكانية الوصول إلي شريحة أكبر من المزارعين.

[39] World Bank (2005),Managing Agricultural, Production Risk Innovations in Developing Countries Agriculture, & Rural Development Department,. http://www.worldbank.org/rural.

- يتمتع بالشفافية، حيث عادة ما تتمتع عقود التأمين القائم على مؤشر الطقس بوصول حامل الوثيقة بشكل مباشر الى المعلومات التي سيتم احتساب التعويضات عليها.
- يمكن توفير وتسويق بوالص التأمين من خلال قنوات موجودة في المنطقة، مثل الجمعيات التعاونية وغيرها من منظمات المجتمع المدني.
- يحسن من فرص إعادة التأمين، ويمكن استخدام تأمين المؤشر لنقل انتشار الخطر وخسائر الإنتاج الزراعي المترابطة بسهولة أكبر.
- يقلل من فرص التدخل والتحريف وسوء الاستخدام خاصة في حالة صناديق التأمين أو مواردها.
- التكاليف الإدارية والتشغيلية لبرنامج التأمين منخفضة نسبياً، ويمكن للقطاع الخاص تحمل ذلك دون تدخل الحكومة.
- قسط التأمين متساو للجميع وكذلك التعويض وبالتالي فهناك عدالة وحوافز.
- المؤمن هنا لا يحتاج إلي تقدير الخسائر، ولا يتوقف التعويض على الانتاجية المحققة لدى كل منتج بشكل منفرد، فهي تحسب للمنطقة أو للنشاط الزراعي المحدد في المنطقة (تبعاً للمؤشر الموضوعي).
- بيانات الإنتاجية للمنطقة، أو بيانات المناخ أكثر دقة وأقل كلفة، ومتوفرة لسلسلة زمنية أطول مقارنة بنفس المؤشرات علي مستوي المزرعة الواحدة.
- يوفر مواجهة المخاطر الأخلاقية Moral Hazard.
- يتفوق برنامج التأمين المبني علي المؤشر على غيره في حالة المخاطرة المتعدية علي المنظومة ككل (Systemic Risk)، وبالتالي في القطاع الزراعي.
- التأمين بالمؤشر يحفز علي إدخال تكنولوجيا المعلومات في الخدمة، وبخاصة الإنذار المبكر والرصد الجوي، وغيرها، وكذلك يزيد من أهمية الاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات المبنية علي المعرفة.
- عقود المؤشرات يمكن ربطها بسهولة مع غيرها من الخدمات المالية، وتسهيل إدارة المخاطر الأساسية.

٤-٥-٧-٣ عيوب تأمين المؤشر[٤٠]:

- حدوث مخاطر الأساس "Basis risk"، دون وجود ارتباط كاف بين المؤشر والخسائر الفعلية، في هذه الحالة فإن التأمين على المؤشر لا يكون اداة فاعلة لإدارة للمخاطر، ويخفف من ذلك التأمين الذاتي للمخاطر الأصغر حجما من قبل المزارع، والمنتجات التكميلية المقدمة من

[40] Ibid p.18

شركات التأمين الخاصة. ومزج التأمين على المؤشرات والتمويل الريفي، وتقدم التغطية فقط للأحداث المتطرفة.

- يحتاج الى نمذجة اكتوارية دقيقة، ويجب على شركات التأمين، فهم الخصائص الإحصائية للمؤشر الأساسي.
- يجب أن يكون المستخدمون قادرين على تقييم البرنامج.
- يحتاج الى توفر إدارة فعالة للمخاطر.
- لا يزال سوق التأمين على اساس المؤشر في مراحله الأولى في البلدان النامية، ويحتاج التطبيق الى ان تتوفر بعض تكاليف البدء.
- يمكن ان تؤدى دورات الطقس الغير عادية الى تقويض السلامة الاكتوارية.
- ان التوقعات، والمعلومات غير متماثلة، حول احتمال وقوع حدث في المستقبل القريب.

٤-٦ المعونات الخاصة والتأمين:

عادة ما تلجأ الحكومات الى تقديم المعونات الطارئة "Ad-hoc Aid and Insurance" الى جانب التأمين الزراعي، وذلك في الحالات التالية:

- حينما لا تتوافر أداة تستند الى السوق Market Based Instrument لإدارة المخاطر، تلجأ الحكومات إلى تقديم المعونات الطارئة لمساعدة المزارعين وقت الكوارث الطبيعية.
- غالبية الدول الأوروبية لديها صندوق حكومي للتعويضات الطارئة لمواجهة الكوارث.
- الدول التي لديها صناديق لتعويضات الكوارث، تخصص كل عام مبلغ في الموازنة العامة للدولة لحساب الصندوق، مع ترحيل الفائض كل عام الى العام التالي، وذلك حتى لا يحدث خلل في الموازنة العامة للدولة.
- تلجأ بعض الدول الى تمويل صندوق الكوارث، من خلال فرض رسوم على بعض المنتجات لصالح الصندوق.

٤-٧ أشكال المساندة الحكومية للتأمين الزراعي:

يعد دعم الأقساط، أهم أشكال الدعم أو المساندة التي تقدمها الدول للتأمين الزراعي في، مع اختلاف مستويات النمو، حيث تبلغ نسبة الدول التي تقدم هذا النوع من الدعم نحو (٦٤٪) من عدد دول العالم، وان كانت هذه النسبة تصل إلى أدنى مستوياتها في الدول ذات الدخل المنخفض (٤٠٪) مقارنة بنحو (٦٧٪) للدول ذات الدخل المرتفع، كما أن نحو (٤٠٪) من دول العالم تقدم دعما للبحوث والتطوير في مجال التأمين الزراعي، وان كانت هذه النسبة تصل الى

أقصاها (٦٠٪) في حالة الدول ذات الدخل المنخفض، والى جانب دعم الاقساط فإن الغالبية العظمى من دول العالم المتقدم، أو النامي تقدم واحد أو أكثر من أشكال المساندة التالية:

- إصدار قانون خاص للتأمين الزراعي.
- حماية صغار المزارعين ضد الكوارث المناخية بنسبة ١٠٠٪.
- دعم اقساط التأمين (الاشتراكات) للمحاصيل الرئيسية الأساسية.
- دعم المصروفات الادارية والتشغيلية لشركات/ صناديق التأمين.
- دعم أجهزة ونظم تقدير الخسائر.
- تقديم خدمات اعادة التأمين. Public Sector Reinsurance
- دعم برامج التدريب، والتعليم في مجال التأمين الزراعي.
- دعم البحوث والتطوير.

٤-٨ التأمين الإجباري في مقابل التأمين الاختياري:

تلجأ بعض الدول إلى تقديم التأمين الزراعي في صورة اجبارية وذلك للأسباب التالية:

- تعتقد الحكومات أن الوعى التأمين منخفض بين المزارعين.
- اتباع الأسلوب الإجباري يؤدى إلى الاسراع بتوسيع مظلة التأمين الزراعي.
- الربط بين التأمين الإجباري، والائتمان الزراعي في الدول متوسطة الدخل والأقل دخلا.

وتجدر الاشارة الى ان التأمين الإجباري لا يقتصر تطبيقه على الدول النامية، بل إن نحو ١٧٪ من الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع تطبق أسلوب التأمين الإجباري، أما التأمين الإجباري للمقترضين فلا يتواجد إلا في الدول النامية ـ (راجع الدروس المستفادة من التجارب العالمية للتأمين). الفصل السادس من الدراسة.

الفصل الخامس
التأمين الزراعي والزراعة التعاقدية في مصر

٥-١ الوضع الراهن للتأمين الزراعي في مصر:

حتى الان لا يمكن القول بوجود نظام للتأمين الزراعي في مصر صدور رغم قانون التكافل الزراعي رقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٤م، والذى لم يتم الانتهاء من وضع لائحته التنفيذية بعد اكثر من اربعة اعوام من صدور القانون، ولم يشهد واقعا تنفيذيا حتى الانتهاء من اعداد هذه الدراسة، على الرغم مما تواجهه الزراعة سنويا في مصر من مخاطر السيول، وارتفاع/او انخفاض درجات الحرارة، والصقيع[٤١]، وغيرها، وهو ما يعكس العديد من التحديات، والمعوقات التي تواجه تطبيق التأمين الزراعي في مصر، وهى في الواقع تحديات ترتبط ارتباطا وثيقا بحالة الزراعة في مصر، مثلها مثل العديد ان لم يكن غالبية الدول النامية، ويتمثل ذلك فيما يلى:

- صغر حجم الحيازات الزراعية، وتواضع الدخل المتأتي منها، يزيد من عدم القدرة علي تحمل المخاطر، وضعف القدرة علي دفع اقساط التامين.
- انخفاض الوعى بالمخاطر، وثقافة ادارتها لدى المزارعين.
- ضعف البيئة القانونية الضابطة لوجود التأمين الزراعي.
- صعوبة تبني المزارعين المصريين لفكرة التأمين، وضعف ثقافة التأمين لديهم، فضلا عن سيادة المفاهيم الخاطئة حوله بين المزارعين، الى الحد الذى قد تصل فيه الفكرة الي التحريم، خاصة في غياب الثقة بينهم وبين الحكومة.
- عدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين، وتخوفهم من كل نشاط جديد، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية، واعتقادهم انه علي الدولة تدبير الدعم والمعونات والتسهيلات، مما يتطلب بذل جهد مبدئي كبير في التوعية، والارشاد لهؤلاء المزارعين حول اهمية التامين الزراعي.
- ضعف دور الارشاد الزراعي، وغياب الدور الوظيفي له، في نشر ثقافة الوعي التكافلي في القطاع الزراعي.
- عدم توفر المعلومات والبيانات الكافية، حول النشاط الزراعي علي المستويات الثلاثة (الدولة، والمناطق، والمزرعة).
- عدم وجود الخبرات الفنية اللازمة، والكفاءات المتخصصة في التأمين الزرعي، خاصة الخبرات الاكتوارية اللازمة لتصميم، وتقييم المنتجات التأمينية الزراعة، والتسعير القائم على المخاطر، فبدون تصميم المنتج الاكتواري وتقييمه، لا يمكن ضمان سلامة منتجات التأمين بصفة عامة،

[٤١] راجع الفصل الثالث ص ١٧.

والزراعي بصفة خاصة. " من الأسهل تعليم المزارع التأمين بدلاً من تعليم الزراعة لموظف التأمين ".

- عدم توفر البنية التحتية للتأمين، مثل محطات الرصد الجوي والمختبرات، وغيرهما.
- عدم التطور الكافي لسوق اعادة التأمين، خاصة للتأمين الزراعي.
- التركيز على برامج الاعانات، عقب الكوارث، يدفع المزارعين إلى استبعاد فكرة حماية أنفسهم من خلال التأمين.
- عدم وجود سجلات مزرعية في معظم المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- عدم توفر ظروف "البدء" الجيدة ـ (المعلومات، والتنظيم، والتدريب).
- قد يواجه نظام التأمين في مصر، معوقات مؤسسية تتعلق بالجهات الرقابية، خاصة في ظل التداخل في الاختصاصات، وضعف في التنسيق بين الجهات المعنية والاطراف الفاعلة.

٥-٢ صندوق التكافل الزراعي في مصر:

انطلاقا من عدم قبول المزارعين في مصر لفكرة التامين الزراعي، وبعيداً عن شركات التأمين، التي لا تُقبل، ولا تبرم، عقوداً للتأمين الزراعي في كل من الشق النباتي، والشق السمكي، خاصة لصغار المزارعين، اتجهت الحكومة المصرية في إطار سياستها الزراعية لتطوير قطاع الزراعة، الى انشاء صندوقاً للتكافل الزراعي[٤٢]، بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٤م[٤٣]، كصندوق تأمين حكومي، تابع لوزارة الزراعة واستصلاح الاراضي.

هذا ويختص صندوق التكافل الزراعي[٤٤] وفقا للقانون، بتقديم التعويضات عن الكوارث الطبيعية، والمخاطر اللاإرادية، والتأمين على الحاصلات الزراعية، ويخصص للصندوق مخصصات تشغيلية واستثمارية سنوية ضمن الموازنة العامة للدولة، وقد نص القانون على أن يتمتع الصندوق بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المالي، والإداري، وله القيام بجميع

[٤٢] التأمين التكافلي نوع من التامين ضد المخاطر والكوارث، بموجب عقد يلتزم فيه المُؤمن نيابة عن المؤمن لهم، بأن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد مبلغا من المال، أو أي عوض في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل مبلغ محدد يؤديه المؤمن له للمُؤمن على وجه التبرع لمقابلة التزامات المؤمن.

[٤٣] الجريدة الرسمية (٢٠١٤م)، العدد (٣٧)، مكرر (ج).

[٤٤] المجلس المصري للتنافسية، ومؤسسة اقتصاد المعرفة (بشاير) (٢٠١٤م)، الملخص التنفيذي لورشتي عمل "الزراعة التعاقدية وصندوق التكافل الزراعي"، ٢١-٢٢ ديسمبر.

التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافه وإبرام العقود والتقاضي، وله بهذه الصفة تملك الأموال المنقولة، وغير المنقولة وتأجيرها واستثمارها، كما يحق له قبول التبرعات والهبات والوصايا.

ويكون للصندوق مقراً رئيسياً، ويحق له فتح فروع أو مكاتب في أي مكان آخر داخل الجمهورية، أو خارجها، بقرار من مجلس الإدارة، كما يتمتع الصندوق بالإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات الحكومية، وأية إعفاءات أخرى تمنح للصندوق بموجب أي قوانين أخرى.

٥-٢-١ أهداف صندوق:

يهدف الصندوق الي المساهمة في تحقيق التنمية الزراعية، واستدامتها، من خلال، تغطية الخسائر، والأضرار الناتجة عن المخاطر، والكوارث الطبيعية، التي تتعرض لها الحاصلات الزراعية، والحد من آثارها، وكما سبق الاشارة فإن دعم الدولة للتأمين، يتمشى مع شروط منظمة التجارة الدولية، ويعفى الحكومة من دفع التعويضات العشوائية عند وقوع الكوارث، مما يساعد على التنوع في الانتاج، وتوفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على العمليات الإنتاجية وتصريف الانتاج بأسعار عادلة، والصندوق مؤسسة غير هادفة للربح يسعي بصفة عامة لتحقيق الاهداف التالية:

- المحافظة على الدخل الزراعي للمستفيدين في كافة المناطق والمجتمعات الزراعية، فضلاً عن تحسين دخولهم، ومستوى معيشتهم.
- زيادة إحساس المزارعين بالأمان والثقة، مما يشجعهم على زيادة الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، ويوفر مناخ جيد للتمويل المصرفي الريفي.
- إدارة المخاطر التي يتعرض لها القطاع الزراعي، خاصة المخاطر الطبيعية المناخية، والبيئية، والبيولوجية، والخارجة عن ارادة المزارعين، ولا يمكن التحكم فيها مثل الموجات الحارة، والحرائق، والجفاف، وموجات الصقيع، والفيضانات، والسيول، والأعاصير، وانتشار الآفات النباتية.
- تعويض المستفيدين حال وقوع المخاطر الزراعية الطبيعية، حسب درجة تصنيفها، كارثية وغير كارثية، طبقاً لتكرارها ونطاقها وحدتها وقوتها.
- بناء القدرات المؤسسية في مجال إدارة المخاطر الزراعية.
- تشجيع المستفيدين على اتباع تكنولوجيات الإنتاج الحديثة لتقليل المخاطر الزراعية.
- المحافظة على مستوى مستقر من الدخل الزراعي للمستفيدين.
- غرس روح التكافل بين المزارعين والمنتجين.

٥-٢-٢ مهام الصندوق[٤٥]:

للصندوق في سبيل تحقيق اهدافه، ووفقاً لقانون إنشائه القيام بالمهام التالية:

- تحفيز الزراعة التعاقدية، من خلال إبرام عقود التأمين مع منتجي الحاصلات الزراعية النباتية بأسعار محفزة.
- اعادة التأمين مع الشركات المختصة، وهو ما يوفر علي المزارعين الخوض في الامور الادارية، وتفرغهم للإنتاج بجانب توفير عنصر الامان.
- أداء دور ارشادي توعوي، حيث يهدف الصندوق لنشر ثقافة الوعي التكافلي في القطاع الزراعي، وحث المزارعين علي التوسع في تطبيق نظام التأمين التكافلي، خاصة في قطاعي الثروة الحيوانية والانتاج النباتي، ونشر التوعية اللازمة لصغار المزارعين، لضمهم للمنظومة للاستفادة بهذا النظام التكافلي، علي ان يتم هذا الدور من خلال جهاز الارشاد الزراعي.
- توجيه الانتاج الزراعي، من خلال تجميع وتوعية المزارعين، وتشجيعهم على اتباع التكنولوجيا الحديثة لتقليل المخاطر الزراعية.
- تدعيم المركز المالى للمزارعين، والمنتجين لدي مصادر التمويل لضمان حصولهم علي الائتمان اللازم.
- اتخاذ اي من الاجراءات اللازمة لتحقيق الاهداف التي أنشئ الصندوق من أجلها.

٥-٢-٣ موارد الصندوق

تتكون موارد الصندوق وفقا للقانون مما يلى:

- اقساط التأمين التكافلي المُحصلة من قيمة اشتراكات المزارعين المشتركين طواعية بالصندوق.
- المخصصات السنوية الصندوق في الموازنة العامة للدولة.
- نسبة ٥٥٪ من الخدمات المقدمة من وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي.
- الهبات والوصايا والمنح والتبرعات التي يقبلها الصندوق.
- عائد استثمار اموال الصندوق، وناتج نشاطه، ويطبق عليه في هذا القواعد المالية الخاصة بالجهات الحكومية، من حيث تكوين احتياطي نقدي، وخضوعه لمراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

٥-٢-٤ اختصاصات الصندوق

للصندوق وفقا للقانون ممارسة الاختصاصات التالية:

- توفير الموارد اللازمة لتغطية أنشطته بما في ذلك الموارد المحلية.

[٤٥] المرجع السابق

- طلب، وتلقى الدعم الدولي، والإقليمي.
- تحديد الأسس والمعايير الازمة لاستقطاب الموارد والصرف منها، وفقاً لخططه.
- وضع الخطط والبرامج والسياسات، لإنجاح وتطوير أعماله وفقا لأهدافه.
- تقديم التعويضات التأمينية للمنتجين الزراعيين المشتركين في الصندوق.
- وضع الآليات المحددة لتعويض المنتجين الزراعيين، عن الكوارث الطبيعية وتحديد حجمها.
- الاستثمار في التكنولوجيات، والأدوات التي تحسن من القدرة على التنبؤ بالمخاطر.

٥-٢-٥ الهيكل التنظيمي للصندوق:

وفقا للقانون، يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من (٩) أعضاء برئاسة وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وعضوية رئيس مركز البحوث الزراعية، نائباً للرئيس، ورئيس مجلس إدارة البنك الزراعي، ورئيس الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، وممثل لوزارة المالية، والمدير التنفيذي للصندوق، وثلاثة من ذوى الخبرة والاختصاص في المجالات ذات الصلة بعمل الصندوق، يتم تسميتهم من قبل رئيس المجلس لمدة (٣) سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ولرئيس مجلس الإدارة دعوة أي شخص من ذوى الخبرة، لحضور اجتماعات المجلس، دون أن يكون له حق التصويت، وينعقد المجلس مرة كل ثلاث اشهر، بحضور ثلث الاعضاء علي الاقل من بينهم الرئيس وتتخذ القرارات بالتصويت.

وتكون عضوية مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات، وعلي مجلس ادارة الصندوق مهمة تدبير أمواله وموارده وتنميتها، وما في ذلك من وضع النظم، واللوائح المالية، والفنية للعمل بالصندوق بما يتضمن ذلك من الاعمال التالية:

- تحديد نطاق التأمين، والحد الأقصى للتعويضات من الصندوق بما لا يتجاوز ٧٠٪ من رصيده في السنة المالية الواحدة.
- تحديد المخاطر التي يغطيها الصندوق، واسعار عمليات التامين.
- تحديد أوجه ونسب استثمار اموال الصندوق لتحقيق اغراضه.
- وضع واعتماد الميزانية السنوية للصندوق واقرار الحساب الختامي له.
- مراجعة واعداد التقارير السنوية للصندوق.
- قبول الهبات والوصايا والمنح والتبرعات.
- مراجعة واعتماد التقارير السنوية للصندوق.
- تعيين مدير للصندوق وتحديد معاملته المالية ومدة شغله لمهام منصبه.

٥-٢-٦ حدود تعويضات الصندوق:

نص القانون على أنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يدفعه الصندوق كتعويضات عن الأضرار في العام الواحد عن (٧٠٪) من رصيد موارده، كما يحدد الصندوق قيمة الخسائر والتعويضات عن الكوارث الطبيعية التي تفوق هذه النسبة، والتي تتوجب تدخل الحكومة، ويتفق معها على نسبة مساهمتها وتصرف هذه المساهمات من خلاله.

٥-٢-٧ أوجه القصور في قانون صندوق التكافل الزراعي:

اسفرت المناقشات العلمية[٤٦] للقانون وبنوده، من خلال عدد من الخبراء، والمختصين، والباحثين، على وجود بعض اوجه القصور، التي تؤثر على تحقيق أهداف الصندوق، وتحد من وجود نظام تأمين تكافلي ناجح، ويتمثل ذلك فيما يلى:

- حددت المادة الثانية من مواد القانون أغراض الصندوق، فقصرتها على تغطية الكوارث الطبيعية، ومخاطر الآفات، التي تتعرض لها الحاصلات الزراعية النباتية، وهى أغراض محدودة للغاية، سواء من ناحية الأخطار التي يغطيها، أو من ناحية قصر التغطية التأمينية للصندوق على الحاصلات الزراعية النباتية، واستبعاد الانتاج الحيواني، والداجني والسمكي.
- تنص المادة السابعة، من قانون الاشراف والرقابة على التأمين على أن: من اختصاص الهيئة العامة للرقابة على التأمين الاشراف على صناديق التأمين الحكومي التي تنشأ بقرار من مجلس الوزراء، ولما كان صندوق التكافل الزراعي هو صندوق تأمين حكومي لم ينشأ بقرار من مجلس الوزراء، فهناك تخوف من عدم خضوعه لإشراف هيئة الرقابة المالية، إذ لم يتضمن القانون نصاً واضحاً وصريحاً يُخضع الصندوق لإشراف هيئة الرقابة المالية.
- حدد القانون الحد الأقصى للتعويض من الصندوق بما لا يجاوز (٧٠٪) من رصيده في السنة المالية الواحدة (المادة ٥ فقرة ٢)، ولا شك أن ربط مبلغ التعويض، برصيد الصندوق في السنة المالية الواحدة، يتعارض مع مبادئ التأمين المستقرة، ويؤدى الى إحجام المزارعين عن إبرام عقود تأمين مع الصندوق مما يهدد مصير الصندوق بالفشل.
- لم يوضح القانون علاقة الصندوق، بالصناديق الأخرى المنشأة تحت مظلة التعاونيات، مثل صندوق التأمين على الصيادين، ومراكب الصيد، التابع للاتحاد التعاوني للثروة المائية.
- لم يلزم القانون الدولة بتقديم دعم كاف للصندوق، بما يضمن نجاحه، وترك تحديد المبالغ التي تخصصها الدولة للصندوق في الموازنة العامة سنويا خاضعا لتقديرها، ومن المعلوم انه بدون

[٤٦] المجلس المصري للتنافسية ومؤسسة اقتصاد المعرفة (بشاير)، الملخص التنفيذي لورشتي عمل "الزراعة التعاقدية وصندوق التكافل الزراعي"، مرجع سابق.

دعم الدولة لنظام التأمين الزراعي خاصة في فترة البدء، يصعب أن يحقق التأمين الزراعي أهدافه.

ونخلص من ذلك الي ان قانون التكافل الزراعي الحالي يجب تعديله لتلافي اوجه القصور به، وبما يحقق الاهداف المرجوة للتنمية الزراعية والمزارع المصري.

٥-٢-٨ هل يرغب المزارعين في مصر في صندوق للتكافل؟

افادت نتائج استطلاع رأى[٤٧] شمل عدد (١٣٠) مزارعاً، من اصحاب الحيازات الصغيرة في مصر، بشأن صندوق التكافل الزراعي، وكيفية تنفيذه، ان (٩٧٪)، منهم يحتاجون للصندوق، للحفاظ على حقوقهم، من المتغيرات المناخية، والآفات الزراعية، وعمليات تذبذب الأسعار، وأكد (٨٨٪) منهم حاجتهم لهذا النظام، وتطبيقه على جميع المحاصيل، وأكد (٥٧٪) منهم على ان يتم تطبيقه بشكل فردى، واختيارياً، وأبدو استعدادهم لدفع قيمة الاشتراك.

وفي دراسة ليوسف، والشناوي(٢٠١٥)[٤٨]، (سبق الاشارة اليها في الفصل الاول من هذه الدراسة) لاستطلاع رأى المزارعين المستفيدين من قانون التكافل الزراعي الصادر برقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٤م، استهدفت الدراسة الوقوف على مدى سماع الزراع عن القانون، ومصادرهم في ذلك، وماهية المعلومات المتوفرة لديهم عن القانون، كما استهدفت الدراسة تعريف المزارعين بمواد القانون، واهميته بالنسبة لهم، والتعرف على مدى استعدادهم للمشاركة فيه، واسباب عدم الرغبة في عدم المشاركة، ثم التعرف على وجهة نظر المزارعين في كل من: شكل المشاركة في الصندوق، ونوعية من يرغبون في المشاركة، والمخاطر والاصول التي يجب ان يعوض عنها القانون، والجهة او الجهات التي تقوم بإدارة الصندوق، واسلوب تحديد الاقساط وطريقة تحصيلها، وكيفية تقدير قيمة التعويضات، ومدى جواز الطعن على قيمة التعويضات.

هذا وقد أجري البحث على عينة قوامها (٢٥٠) مبحوثا تم اختيارهم بطريقة عشوائية من خمس محافظات هي: المنوفية، والشرقية، وكفر الشيخ، والبحيرة، والغربية، بواقع (٥٠) مبحوثا من كل محافظة. وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج الهامة حول رأى المبحوثين في الصندوق، فعلى سبيل المثال بينت الدراسة أن نحو ٧٢٪ من المبحوثين لم يسمعوا عن القانون، وان نحو ٣٦.٦٪ من المبحوثين ممن سمع عن القانون، ليس لديهم معلومات عنه، وان نحو ٧١.٥٪ من المبحوثين يرون ان الصندوق مهم جدا لهم، وان نحو ٧٦٪ من المبحوثين يرغبون في المشاركة في الصندوق، وغير ذلك من النتائج التي استهدفت الدراسة الوصول اليها.

---

٤٧ المجلس المصري للتنافسية، ومؤسسة اقتصاد المعرفة (بشاير)، مصدر سابق.

٤٨ يوسف، عصام عبد الحميد، الشناوي ليلى حماد، مصدر سابق.

وفى دراسة للشناوي، ويوسف،(٢٠١٥م)[٤٩]، لاستطلاع رأى الباحثين الزراعيين حول قانون التكافل الزراعي الصادر برقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٤م، استهدفت الدراسة الوقوف على مدى سماع الباحثين عن القانون، ومصادرهم في ذلك، والتعرف على آرائهم في كل من: اهمية الصندوق، ومهامه وصلاحيات مجلس الادارة، ومصادر تمويل المشروع، وشكل المشاركة، وقيمة الاقساط، وطريقة تحصيلها، ومدى ارتباط المشاركة بتقديم خدمات للزراع، والمخاطر، والحد الاقصى من اموال الصندوق التي يتم استثمارها، والجهة القائمة باستثمار اموال الصندوق، وغير ذلك من اهداف.

هذا وقد أجري استطلاع رأى الباحثين في عشر معاهد بحثية زراعية، وقد بلغت العينة (٥٠) مبحوثا بواقع (٥) مبحوثين من كل معهد بحثى. وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج الهامة حول رأى المبحوثين في الصندوق، فعلى سبيل المثال بينت الدراسة ان نحو ٢٤٪ فقط من المبحوثين لم يسمعوا عن القانون، وان نحو ٦٨٪، من المبحوثين يرون ان الصندوق مهم جدا لهم، وان نحو ٢٤٪ من المبحوثين يرون انه مهماً الى حد ما، كما بينت الدراسة ان ٨٨٪ من الباحثين يرون ان مهمة الصندوق تتمثل في رسم السياسة العامة للصندوق، واقرار الخطط اللازمة، وان ٧٢٪ من المبحوثين يرون ان من مهام الصندوق اعداد مشاريع الانظمة الخاصة بعمل الصندوق، وطالب ٧٢٪ ان يتم اعتماد بنك محلى، او اكثر لإيداع اموال الصندوق، وحدد الاستطلاع عدداً اخر من المهام التي يجب ان يقوم بها الصندوق. وغير ذلك من النتائج التي استهدفت الدراسة الوصول اليها.

٥-٣ الزراعة التعاقدية في مصر:

لمصر تجربة رائدة في مجال الزراعة التعاقدية في بعض المحاصيل الزراعية، ولكن على نطاق ضيق، وتمثلت فيما يلى:

- التعاقدات بين مُنتجي القصب، وشركات صناعة السكر، ووزارة التموين ـ (توجد جمعية لمزارعي القصب ذات قواعد مقبولة من جميع الأطراف).
- التعاقدات بين منتجي بنجر السكر، وشركات صناعة السكر في، النوبارية، وكفر الشيخ (الحامول)، والفيوم، والدقهلية (بلقاس)، والاسكندرية وغيرها. وتأخذ العقود طابع الإذعان لصالح المصانع لاحتكارهم للسوق، وتختلف طبيعة هذه العقود عن غيرها لأنها تتضمن شروط

[٤٩] الشناوي، ليلى حماد، يوسف، عصام عبد الحميد، مصدر سابق.

المصنع لتنظيم وجدولة الإنتاج، بمعنى أنها تتضمن شروطا تحدد تاريخ الزراعة، وتاريخ الحصاد والتسليم.

- التعاقدات بين منتجي الذرة الصفراء، والاتحاد العام لمنتجي الدواجن، والجمعيات التعاونية الزراعية، والبنك الزراعي. وتجدر الاشارة الى ان التعاقدات على الذرة الصفراء تمت في الفترة الأخيرة في ضوء استهداف وزارة الزراعة في خطتها الزراعية لعام ٢٠١٥م زراعة ٥٠٠ ألف فدان سنويا من الذرة الصفراء لتصل إلى ٢ مليون فدان عام ٢٠١٨م، وذلك في إطار الحد من استيراد الذرة الصفراء المكون الرئيسي للعلف الداجنى.
- التعاقدات بين شركات تصنيع "الشيبسى"، ومزارعي البطاطس في الغربية.
- بعض التعاقدات في زراعات الخضر والفاكهة، بالإضافة الى التعاقدات الشفوية وغير الرسمية بين المزارعين، والتجار، بأسواق الجملة، يتم بموجبها وفاء كل طرف بما تعاقد عليه من حيث الكميات، والاسعار، والاصناف، وتلعب الثقة هنا دور كبير في نجاح هذا الاسلوب، الذى اسس على العلاقات اجتماعية بين المزارعين، وتجار الجملة، والتي تصل الى حد الزواج او الاقتراض للزواج، وغيرها من اشكال العلاقات الاجتماعية.
- التعاقدات بين منتجي الالبان، وشركات تصنيع الالبان.
- التعاقدات بين شركات انتاج التقاوي والمزارعين.

مما سبق يلاحظ ان التعاقدات التي تتم تكون غالباً على بعض المحاصيل الرئيسية والاستراتيجية، ولا تتم على المحاصيل البستانية كالخضر والفاكهة بشكل عام نتيجة الطبيعة الخاصة لتلك المحاصيل من حيث سرعة التغير والتلف، هذا ويقوم المجتمع المدني في مصر بعض الجهود من اجل نشر فكر الزراعة التعاقدية.

٥-٣-١ مشكلات الزراعة التعاقدية في مصر:

بالرغم من ان مجال الزراعات التعاقدية في مصر ما زال محدود ويتم تطبيقه كما سبق الاشارة على بعض الزراعات، الا انه رغم ذلك هناك العديد من المشكلات التي تواجه المزارعين للمحاصيل السابقة عند التعاقدات يتمثل اهمها فيما يلى[٥٠]:

- صعوبة تحديد احتياجات الاسواق من المحاصيل ذات الاسعار المرتفعة.
- نقص رأس المال اللازم للإنفاق على العمليات الانتاجية الزراعية.

[٥٠] سالم، محمد حمدي (٢٠١٥م)، أهداف الزراعة التعاقدية وبعض التجارب الناجحة، ورشة عمل قانون الزراعة التعاقدية في إطار مشروع تحسين الدخول والظروف الاقتصادية في المناطق الريفية، المجلس الوطني للتنافسية، مؤسسة اقتصاد المعرفة، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

- عدم القدرة على توفير مدخلات الانتاج بالأسعار المناسبة، وعدم معرفة المزارعين بالممارسات الزراعية الحديثة التي تمكنهم من الحصول على انتاجية اعلى من المحاصيل المختلفة.
- عدم القدرة على تسويق الانتاج بأسعار عادلة، بحيث يحصل المنتج على عائد أعلى، بأقل تكاليف ممكنة.
- عدم حصول المنتجين على اية عقود موثقة من الجهات المتعاقد معهم.
- تأخر الجهات المتعاقدة في دفع الثمن المتفق عليه، واستلام المحصول في الميعاد المحدد والتأخير في نقل المحصول.
- معظم الجهات المتعاقدة مع صغار المزارعين تضع شروط لصالحها بحيث لا تتحمل أي خسائر مستقبلية حتى لو كانت طرفاً فيها.
- نقص المشورة الفنية والارشادية اللازمة للمزارعين، من خلال الجهات المتعاقدة.
- تلاعب الجهات المتعاقدة بمواصفات الجودة.
- عدم وفاء الجهات المتعاقدة، بالعقود المبرمة في الكثير من الاحيان، فبعض المتعاقدين يتخلون عن المحصول في حالة حدوث تغيرات سعرية مما يكبد المزارع خسائر كبيرة.

٥-٣-٢ مبررات تطبيق الزراعة التعاقدية في مصر:

علاوة على ما سبق، نجد ان مصر من أكثر دول العالم احتياجا لتطبيق الزراعة التعاقدية، لعدة أسباب من أهمها:

١. زيادة معدل التفتت في الحيازات الزراعية، حيث تشكل المساحات دون الثلاثة أفدنة نحو نصف أراضي الدلتا والوادي.
٢. ضعف التكامل بين المنتجين، والأسواق، بدءاً من عدم توفير البذور المنتقاة، والاسمدة الكيماوية، والمبيدات الحشرية، والتمويل اللازم والمناسب، فضلاً عن عدم توافر البيانات والمعلومات التسويقية، وغياب الخدمات التسويقية، وافتقار المزارعين لتلك الخدمات وعدم قدرتهم على التسويق الامثل لمنتجاتهم الزراعية.
٣. انخفاض النصيب السوقي للمزارعين من أسعار المستهلكين، مع تعاظم أنصبة الوسطاء التي تتراوح ما بين (٤٠٪ و ٦٠٪) في معظم المنتجات الزراعية.
٤. تضاؤل حجم المُصدر من المنتج الزراعي، بالمقارنة بكمية انتاجه نتيجة تراجع جودته، وعدم توافر المعايير والمواصفات العالمية، سواء خضر ام فاكهة، رغم توافر الفرص المختلفة بالأسواق الدولية، وبالأسعار المناسبة.
٥. فشل سياسة الانتاج الموجه للتصدير نتيجة الاعتماد على مجموعة محدودة من السلع الأولية، والتعرض لصدمات الأسعار نظرا لكون مصر دولة مستوردة للغذاء.

٦. الضعف الشديد في نظم الإرشاد الزراعي المتخصص، والذى يعتبر اداه ضرورية لتطوير المعارف الزراعية لدى مجتمع المزارعين وخاصة صغارهم.
٧. من الممكن أن يكون صغار المزارعين وصيادي الاسماك الذين يعتمدون على السوق المحلى في توزيع منتجاتهم أول المستفيدين من تعزيز الأسواق المحلية، والإقليمية، مما يعمل على سهولة وصولهم للمشترين المحليين وخاصة في المناطق الحضرية.
٨. آلية لتطبيق نظام الدورة الزراعية من خلال تحديد المساحات المنزرعة من المحاصيل، واسعارها في وقت مبكر، وخاصة المحاصيل الاستراتيجية، التي تمكن من التعاقدات على الكميات المطلوب استيرادها من الخارج وبأسعار مناسبة.
٩. الحاجة لإنشاء قاعدة بيانات للمزارعين، من خلال تسجيل الحيازات الزراعية، حيث تمكن المزارع من الحصول على الائتمان من البنوك، والدعم المالى والعيني، اللازم للزراعة علاوة على أي خدمات اخرى، كما سيتمكن المزارع المشترك في الدورة الزراعية من الحصول على امتيازات وتسهيلات بالمقارنة بمن لم يشترك.

٥-٣-٣ قانون الزراعة التعاقدية في مصر:

نظراً للمشاكل المتعددة التي يعانى منها القطاع الزراعي، والمزارعين في مصر، والتي تمثل حجر عثرة أمام تطوير القطاع، بدأت الدولة منذ عدة سنوات في الاهتمام بالقطاع الزراعي بصورة فعلية، من اجل زيادة دوره في تحقيق الأمن الغذائي المصري، من خلال تطوير العملية الانتاجية، والتسويقية، والاهتمام بالمزارعين، والعمل على رفع مستوياتهم المعيشية، فصدر القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥م[٥١]، الخاص بالزراعة التعاقدية والذى يتضمن ست مواد تمثلت فيما يلى:

مادة (١): تعرف الزراعة التعاقدية طبقاً لقانون الزراعة التعاقدية على انها " الانتاج الزراعي او الحيواني، او الداجنى، او السمكي، الذى يتم استناداً الى عقد بين المنتج، والمشترى، ويلتزم بموجبه المنتج بالتوريد طبقاً للكميات، والأصناف، والجودة، والسعر، وغيرها من الشروط التي يتضمنها التعاقد.

مادة (٢): تنشا بموجب هذا القرار بقانون هيئة عامة لتسجيل العقود التسويقية التي يتم ابرامها بين المنتجين الزراعيين، والهيئات والمنظمات والشركات التسويقية والتصديرية والتصنيعية، تسمى "بمركز الزراعات التعاقدية"، على ان يشمل نشاطها مختلف المنتجات الزراعية، النباتية، والحيوانية والداجنة، والسمكية، وتتبع هذه الهيئة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وتتولى المهام التالية:

- التوعية، والارشاد، والترويج، للزراعة التعاقدية لمختلف المنتجات الزراعية.

[٥١] الجريدة الرسمية، العدد ٩ مكرر (ج)، ٤ مارس٢٠١٥م.

- تسجيل العقود المبرمة بعد مراجعتها من قبل خبراء الهيئة.
- بناء قاعدة معلومات، عن مضمونات هذه العقود، تكون متاحة لمن يطلبها من المنتجين الزراعيين، او غيرهم من المتعاملين في السوق.
- تنفيذ اجراءات التحكيم عند الاخلال بتنفيذ هذه العقود، وذلك في حال طلب ذلك من أي طرف من اطراف التعاقد، على ان تبت الهيئة في ذلك بالسرعة المناسبة لطبيعة المنتجات الزراعية المتعاقد عليها، ويحرر محضر تحكيم معتمد من الهيئة، يحدد اسباب تعثر النفاذ والمتسبب في ذلك.
- القرار الصادر في التحكيم ملزماً للطرفين، وفقا للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة واستصلاح الأراضي.
- وتطبق تلك القواعد والاجراءات على أي تحكيم يلجا فيه المحتكمون الى المركز اختياريا.

مادة (٣): يصدر وزير الزراعة واستصلاح الأراضي قرارا بتعيين رئيس المركز لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويحدد القرار معاملته المالية.

مادة (٤): يندب للعمل بالهيئة خبراء تحكيم من المتخصصين الزراعيين، من ذوى الخبرة في مجال اختصاصاتهم، وذلك من الباحثين في مركز البحوث الزراعية، او مركز بحوث الصحراء، أو المركز القوم للبحوث، أو من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وتطبق بشأنهم كافة اللوائح والمزايا المالية التي يتمتعون بها في أعمالهم الأصلية، بالإضافة للحوافز التي يصدر بشأنها قرار من السيد وزير الزراعة.

مادة (٥): اصدار القرارات المنظمة لعمل المركز من وزير الزراعة.

مادة (٦): بدء العمل بالقانون اعتبارا من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية.

٥-٣-٤ ملاحظات حول قانون الزراعة التعاقدية:

في إطار دراسة قانون الزراعة التعاقدية بعد صدوره، اشار عدد من الخبراء، والمتخصصين الى الملاحظات التالية:

- بالرغم من ان الهدف من اصدار قانون الزراعة التعاقدية يتمثل في، وضع أطر مؤسسية، وتشريعية، وتنظيمية لنظام تداول المنتجات الزراعية في مصر، الا ان القانون أغفل عدد من القضايا الهامة التي تحتاج الى معالجة، كما ان نصوصه تحتاج الى تعديل لتحقيق أهداف الزراعة التعاقدية، حيث لم تتضمن مواد القانون نصوصاً محفزة المزارعين على التعاقد، ونوعية الحوافز، اذ اقتصر فقط على انشاء مركز للزراعة التعاقدية، وتحديد اختصاصاته دون توضيح آليات تحقيق تلك الاختصاصات.

- تضمن القانون خلط واضح بين الوظيفة التنفيذية، والوظيفة القضائية لمركز الزراعة التعاقدية، من خلال ما خوله القانون للمركز في، الفصل في منازعات الزراعة التعاقدية، بطريق التحكيم، وكون القرار الصادر في التحكيم ملزما للطرفين. حيث انه من المفترض أن حياد المركز واستقلاله، يتطلب ان يقتصر اختصاصه على تسوية المنازعات، دون ان تسند اليه أي اعمال تنفيذية، أخذاً في الاعتبار، ان قرارات مركز الزراعات التعاقدية فيما يتعلق بالأعمال التنفيذية التي اسندها القانون اليه، هي قرارات تخضع للطعن فيها امام القضاء الإداري، على خلاف احكام التحكيم التي يكون لها طبيعة قضائية ملزمة ولا يجوز استئنافها[٥٢].
- تتضمن احدى مواد القانون " تحمل الطرف الذى يلجا للتحكيم (٢٪) من قيمة العقد موضوع التحكيم، والمسجل لدى الهيئة، حيث يمثل ذلك عبئاً اضافياً على المزارع الصغير في حالة تضرره، ومن ثم فيجب ان تكون هناك مراجعة كافية لنصوص القانون، ومواده، بما يحقق اهداف الزراعة التعاقدية المستدامة ويصب في مصلحة اطراف التعاقد.

وفى دراسة استقصائية[٥٣] على عينة من (أطراف التعاقد)، شملت عدد (١٣٠) مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة، ومن يمثلهم من الجمعيات الزراعية، والأهلية، والنقابات، في عدة مراكز من محافظات: البحيرة، والاسكندرية، والمنيا، وسوهاج، والاقصر، كما شمل الاستقصاء عدد (٨٤) فرد، و(٢٤) جمعية زراعية، و(١٧) جمعية اهلية، و(٥) نقابات وروابط، و(٧) شركات تصنيع كبيرة في عدة مراكز من محافظات: البحيرة، والاسكندرية، والمنيا، وسوهاج، والاقصر، وذلك بهدف معرفة أراءهم في قانون الزراعة التعاقدية رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥م، ومركز التحكيم الزراعات التعاقدية، وكيفية تنفيذ هذا القانون، وقد تبين من النتائج ما يلى:

- ابدى المزارعون المبحوثين رغبتهم في ان يتضمن العقد بالإضافة الى التعريف بالأطراف، تحديد نوعية وجودة، وكمية المنتج، والتزامات كلا الطرفين فيما يتعلق بالممارسات الانتاجية، والتسويقية، بوضوح، وتحديد الطريقة، ووقت، ومكان التسليم، والتحصيل، وتحديد السعر من خلال ما يلى:
  - لجنة أو هيئة فنية.
  - استخدام معادلة سعرية في ضوء فروق متفق عليها.
  - ربط السعر بتكلفة الانتاج.

---

[٥٢] عامر، عادل (٢٠١٦م)، رؤية قانونية للزراعة التعاقدية، دنيا الوطن.

[٥٣] المجلس الوطني المصري للتنافسية، ومؤسسة اقتصاد المعرفة (٢٠١٥م)، ورشتي عمل الزراعة التعاقدية والتكافل الزراعي، فندق سفير الدقي،٢١-٢٢ ديسمبر.

- المساومة بين الاطراف.
- ان يشمل التعاقد كل المحاصيل الزراعية.
- ان يتضمن العقد تحديد المدة، والجهة، والكيفية، التي يتم من خلالها تسوية المنازعات.

- ان ٦٦٪ من المبحوثين من المزارعين اصحاب الحيازات الصغيرة، لم يكن لديهم علم بصدور قانون للزراعة التعاقدية، في حين كانت الشركات كلها لديها علم.
- ٩٥٪ من المزارعين المبحوثين يرون ضرورة الزراعة التعاقدية، ووافقت عليه الشركات المبحوثة بالإجماع.
- ٩٤٪ من المزارعين المبحوثين طالبوا بان تكون العقود اختيارية، بينما انخفضت النسبة الى 66٪ بالنسبة للشركات، كما طالبوا بأن يشمل نظام التعاقد كل المحاصيل الزراعية، وانه يجب اضافة بند يشمل المبالغ المدفوعة والمستحقة لأطراف الاتفاق.
- تضمنت أهم مقترحات المبحوثين: ضرورة ان يتضمن مجلس ادارة المركز، رئيس اتحاد نقابات صغار المزارعين، ورئيس اتحاد الجمعيات الاهلية ذات الصلة، ورئيس اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية كممثل للمزارعين من اصحاب الحيازات الصغيرة في كل مركز من مراكز المحافظة.
- اقترح ٨٥٪ من المزارعين، و١٠٠٪ من الشركات، ان يتضمن العقد مادة تخص التامين على العقود لمواجهة المخاطر غير المسؤول عنها الطرفين، وان يكون هناك حوار مفتوح بين المزارعين والمشترين قبل توقيع العقد.
- حدد المبحوثون المجالات التي يمكن تطبيق التعاقد فيها في مصر في الوضع الحالي وتشمل: المحاصيل التصنيعية، والنقدية مثل: القطن، والشعير، والذرة الصفراء، وقصب السكر، وبنجر السكر، والبذور الزيتية، في المساحات الكبيرة، والانتاج البستاني من الخضر، والفاكهة، وانتاج الالبان لبعض شركات الألبان.
- يرى المبحوثين ان العقد يجب ان يحتوى على ما يلى:
  - ❖ تعريف الأطراف.
  - ❖ تحديد نوعية المنتج المتفق عليه.
  - ❖ تحديد كميته.
  - ❖ جودة المنتج ومواصفاته.
  - ❖ الأسلوب المستخدم في الزراعة.
  - ❖ مسئوليات كل من الطرفين فيما يتعلق بالممارسات الانتاجية والتسويقية بوضوح.
  - ❖ مواعيد التسليم والتحصيل وأسلوب النقل المتبع.
  - ❖ السعر المتفق عليه.

- ❖ مدة العقد وطريقة انهائه أو تجديده (عقود الخضروات والمحاصيل الحقلية)، دائما ما يتم توقيعها على أساس سنوي، أما عقود الفاكهة فتمتد لأكثر من سنه.
- ❖ الأسلوب المتبع لفض المنازعات، والجهة التي يتم الاستعانة بها في هذا الشأن.
- ❖ توقيع الطرفين.
- ❖ ضرورة توافر المعلومات والاخبار السوقية المصرفية.

٥-٣-٥ الفرص الذى يتيحها تطبيق نظـام الزراعة التعاقـدية في مصر:

- تتيح الفرصة لتدريب المزارعين، واكسابهم المهارات والممارسات الزراعية الجديدة، الخاصة بتطبيق أساليب الزراعة، والحصاد الجديدة، حيث تتمثل المهارات التي يجب أن يتعلمها المزارعون من خلال الزراعة التعاقدية فيما يلى:
  - ❖ مسك السجلات.
  - ❖ استخدام الموارد الزراعية بكفاءة.
  - ❖ استخدام الطرق المحسنة لاستخدام الكيماويات، والاسمدة، والمعارف الخاصة بالجودة، والمتطلبات الخاصة بأسواق التصدير.
  - ❖ خبرات في مجال تنفيذ الانشطة الحقلية وفقاً لجدول زمنى صارم.
  - ❖ كيفية استخدام التقنيات التي تستخدمها الادارة في المحاصيل النقدية والمعيشية الاخرى.
- تتيح فرص زيادة الاستثمارات في الزراعة، والوصول للأسواق لصالح صغار المزارعين، ومن ثم، يمكن أن تكون آلية للقضاء على الفقر الريفي.
- تتيح الزراعة التعاقدية فرصاً تصديرية كبيرة من خلال تبنيها لزراعات ومنتجات زراعية أكثر تنوعاً، قد تستخدم في طياتها مزيجاً من النباتات، والأشجار، والحيوانات، وفقاً لمبادئ الايكولوجيا الزراعية.[٥٤]
- التوسع في التصنيع الزراعي، والغذائي، فهناك فرص كبيرة لزيادة التصنيع الزراعي خاصة وان المستهدف الوصول بالتصنيع الزراعي في مصر الى ٤٠٪ خلال الفترة القادمة، حيث تكون الزراعة التعاقدية الية لتطوير الاساليب الفنية لتصنيع المنتجات الزراعية في الوحدات التجارية التصنيعية ذات السعات المتوسطة والصغيرة، لتحسين جودة المنتجات، وتشجيع زيادة ما يتم ادخاله من منتجات زراعية في التصنيع، ويمكن ربط هذا الجزء بالمشروع القومي

[٥٤] الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠١١م)، الحق في الغذاء، الدورة السادسة والستون، البند ٦٩ (ب) تقرير حقوق الانسان وحمايتها، أغسطس، ص٢١.

لتطوير أوضاع التسويق، والتصنيع الزراعي، ضمن برنامج تحديث وتطوير اوضاع التسويق والتصنيع الزراعي المدرج في الخطة التنفيذية للتنمية الزراعية (٢٠١٥/١٤، ٢٠١٨/١٧)[٥٥].

- في مجال انتاج وتصنيع الاسماك، حيث تمتلك مصر إمكانيات كبيرة في هذا المجال، وتشير الدراسات الى أن المزارع السمكية، أعلى ربحية من الانتاج المحصولى، حيث إنها تحقق عائد يوازى ضعف التكلفة، كما أن هناك تزايد في الطلب المحلى على الاسماك كمصدر للبروتين، يتنامى مع اضطراد الزيادة السكانية، ومن ثم فان التعاقدات على الاسماك ومنتجاتها وتصنيعها يعتبر أحد المجالات الواعدة للزراعة التعاقدية.
- الزراعة العضوية تعتبر أحد المجالات الواعدة للتعاقد وخاصة في الفراولة، والخضروات، والتوابل، وزراعات: العنب، والموالح، والبلح، ومع ان معظم الانتاج من تلك الزراعات يتجه للتصدير الا ان هناك زيادة في كميات الانتاج الموجهة للسوق المحلى.
- تعتبر الزراعة التعاقدية فرصة كبيرة لإيجاد نوع من الشراكات بين كل من الدولة، والقطاع الخاص، والأهلي، والمزارع الصغير، وذلك للاستفادة منها في تحديث الزراعة، وخلق أنظمة زراعة مستقبلية تتوائم والمتغيرات والظروف الاقتصادية، والبيئة الدولية، والمحلية، فكما سبق القول أن الزراعة التعاقدية المستدامة والمنظمة تنظيماً جيداً والمنفذة بصورة منصفة يمكن ان توفر فوائد لكل أطراف التعاقد والمجتمع بصفة عامة.

[٥٥] مجلس التنمية الزراعية المستدامة بوزارة الزراعة (٢٠١٥م)، بالاشتراك مع وزارة البحث العلمي، الخطة التنفيذية للتنمية في اطار استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠م، فبراير.

الفصل السادس
تجارب دولية في التأمين الزراعي
والزراعة التعاقدية

٦-١ تمهيد:

يعتبر التأمين الزراعي عالمياً من أصعب أنواع التأمين، وتصنف المخاطر التي يغطيها ضمن المخاطر الكارثية، التي تبتعد عنها عادة شركات التأمين، بالإضافة الى أنه يحتاج الى دعم ومساندة الدولة، مما يجعل تطبيقه في الدول النامية صعباً الى حد بعيد، بسب عجز هذه الدول عن تقديم الدعم اللازم، بالإضافة الى تعدد أنواع المحاصيل، وصغر الحيازات، واختلاف نظم الري، مع الطيف الواسع من التقنيات المستخدمة في الإنتاج الزراعي، بدءاً من الزراعة التقليدية، وانتهاء بالزراعات المائية، والهندسة الوراثية، لكل ذلك فقد أعتبر التأمين الزراعي من أنواع التأمين صعبة التنفيذ.

ويتناول هذا الفصل عدد من التجارب الدولية، والاقليمية في التأمين الزراعي بهدف التعرف على افضل الممارسات العالمية في هذا النوع من التأمين، ويشمل ذلك تجربة كل من: الولايات المتحدة الامريكية، وكندا، والمكسيك، وكوستاريكا، وشيلي، ودول الاتحاد الأوروبي ــ (اليونان، والبرتغال، واسبانيا، وايطاليا، والنمسا، والمانيا، فرنسا، وقبرص) ــ وباكستان، والهند، واليابان، والجزائر، وتونس، وينتهى الفصل بالدروس المستفادة من هذه التجارب من خلال ثلاثة محاور، يتناول المحور الاول: دور الحكومات في التأمين الزراعي، ويتناول المحور الثاني المخاطر والانشطة المغطاة بالتأمين الزراعي، ويتناول المحور الثالث، إجبارية، واختيارية المشاركة في التأمين على الحاصلات الزراعية، يلى ذلك استعراض المشكلات التقليدية للتأمين الزراعي في اطار التجارب الدولية.

٦-٢ التأمين الزراعى فى الولايات المتحدة الامريكية:

بدأ التأمين الزراعي في الولايات المتحدة الامريكية[٥٦] منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي (١٩٣٨م)، مصاحبا لعدد من الاجراءات التي استهدفت مساعدة الزراعة على مواجهة آثار الكساد العظيم، وكارثة العاصفة الترابية آنذاك، وفي عام ١٩٨٠م تبنت الحكومة نظام تأمين الحاصلات الفيدرالى، بالتعاون مع شركات التأمين الخاصة، وامتدت التغطية إلى محاصيل

[٥٦] يدير أعمال التأمين هيئة اتحادية (FCID) Federal Crop Insurance Department، لها مجلس إدارة منفصل وشخصية اعتبارية، وهي مدعومة من الدولة ومعفية من كافة الرسوم والضرائب، وتقوم الهيئة بأعمال إعادة التأمين لشركات التأمين الخاصة التي تعمل في التأمين الزراعي.

معينه، وأقاليم معينه مقابل نظام " كوارث ما بعد الحصاد " الذى تم العمل به في فترة الستينات والسبعينات، مع استمرار الحكومة الامريكية في تقديم المساعدة لكوارث ما بعد الحصاد حتى ١٩٩٤م، وهو ما كان سبباً باعتبارها مساعدات مجانية في عدم تحقيق برامج تأمين الحاصلات لمستويات مشاركة كافية.

وفي عام ١٩٩٤م قدم قسم الزراعة الفيدرالى الأمريكى مشروع قانون " تأمين الحاصلات متعدد المخاطر" ليحل محل مساعدات كوارث ما بعد الحصاد، بهدف تعزيز برامج تأمين الحاصلات، وقد اوجد هذا القانون "وثائق تأمين حاصلات متعدد المخاطر" تغطى معظم الاخطار الطبيعية متضمنه: الجفاف، وقلة الأمطار، والفيضانات، والأمطار الثلجية والرياح العاتيه، وغيرها من الكوارث.

هذا وقد غطت تلك الوثائق معظم الحاصلات الزراعية الرئيسية مثل الذره، والقمح، والفول، بالإضافة إلى بعض انواع الفاكهة والخضر، وغيرها (٧٠ محصولاً). وتتعدد وثائق التأمين على الحاصلات متعدده المخاطر والتى تقدمها شركات التأمين الخاصة، ويمكن للمزارعين الاختيار بين اكثرها ملائمة بالنسبة لكل منهم، ويتم عمل هذه الوثائق على اساس بيانات الناتج الخاصة بكل مزرعة، والبيانات التاريخية للأنتاج، وبحسب متوسط الناتج خلال فترة (٤ ـ١٠) سنوات لحساب الناتج الحقيقى الذى يقدر بناءاً عليه القيمة التأمينية.

هذا وتجدر الاشارة الى ان التأمين في الولايات المتحدة يشتمل على العديد من اشكال التأمين منها، ما هو تابع لنظام تأمين الحاصلات متعدد المخاطر، وما هو خارج هذا النظام وفق قواعد وشروط معينة. جدول رقم (٦-١).

٦-٢-١ نظام الحماية من مخاطر الكوارث في الولايات المتحده الأمريكية:

Catastrophic Risk Protection, (CAT)

يمكن للمزارعين تحت هذا النظام الحصول على حد أدنى من التغطية التأمينية، وقد دفعت الحكومة المقدمات التأمينية للنظام، ويقوم المزارع بدفع رسوم إدارية بلغت آنذاك ٥٠ دولار عن كل محصول يريد التأمين عليه زادت عام ١٩٩٩م إلى ٦٠ دولار/ محصول وبحد أقصى ٦٠٠ دولار للمُنتج الواحد، ويُعفى من دفع هذه الرسوم المزارعين الذين تقل دخولهم السنوية عن ٢٠ ألف دولار خلال السنتين السابقتين، ويُغطى هذا البرنامج ٥٠٪ من الأنتاج المحصولى الحقيقى عن مستوى ٥٥٪ من أسعار السوق المتوقعة والتى يتم تحديدها بواسطة شركات تأمين الحاصلات الفيدرالية.

٦-٢-٢ التغطية التأمينية بالشراء: Buy – up Coverage

هو شكل من أشكال التأمين تحت مظلة التأمين متعدد المخاطر، ويمكن للمؤمن عليه تحت هذا النظام، وعند الاشتراك في نظام الحماية من مخاطر الكوارث، أن يزيد مستوى الأنتاجية المؤمن عليه بين ٥٪ -٨٥٪ عن المستوى الحقيقى لأنتاجيتة، وزيادة مستوى الأسعار المؤمن عليها بنسبة حتى ١٠٠٪ بدلاً من ٥٥٪ وذلك بدفع مقدمات تأمينية، وأقساط تأمينية خاصة اعلى من غيرهم، حتى يمكنهم الحصول على هذه التغطية، وتحدد المقدمة التأمينية والأقساط على أساس مخاطر الأنتاجية في المناطق الأكثر اختلافاً، والمعرضه لدرجة أكبر من الخطر وتشارك الحكومة في هذه الحالة بجزء من المقدمات.

٦-٢-٣ خطة المخاطر الجماعية: Grop Risk Plan

هى شكل آخر من أشكال التأمين تحت مظلة التأمين متعدد المخاطر، يُقدم منذ ١٩٩٣م وترتكز التغطية التأمينية لهذا النوع على أساس متوسط الإنتاجية القومية، وليس الإنتاجية الخاصة بالمزارع. ويمكن للمزارعين، شراء وثيقة على أساس الإنتاجية القومية، وإذا انخفضت الإنتاجية القومية عن المستوى المؤمن عليه، يحصل المُنتج على قيمة التأمين بغض النظر عن إنتاجية مزرعته، ويعتبر هذا الاختيار فعالاً لحماية إنتاجية الفرد في حالة ما يكون مستوى إنتاجية مزرعة والإنتاجية القومية مرتبطان بشده.

٦-٢-٤ نظام التعويضات غير التأمينية:

يتم تقديمها للحماية ضد خسائر الإنتاجية لمُنتجى المحاصيل المستبعدة من البرامج التأمينية القياسية، مثل: الموالح، الكمثرى، الفلفل، النخيل، ويقدم هذا النظام تغطية مشابهه للتغطية التى يوفرها نظام الحماية ضد الكوارث، ولكنه يتطلب حدوث خساره بنسبة ٣٥٪ في مساحة تمثل على الأقل (٢٠٪) من مزارع المحاصيل المستحقة للتعويض حتى يمكن التعويض على مستوى المزرعة، وتقدم هذه التعويضات دون أى مساهمة من المنتج وعلى المُنتجين التقدم بطلب قبل موسم الزراعة ليكونوا مستحقين لنظم المساعدة غير التأمينية.

٦-٢-٥ تأمين العائد:

بجانب برامج التأمين على أساس الناتج يمكن للمزارعين أن يحصلوا على عدة برامج لتأمين العائد، وفي هذه البرامج يتم اضافة مكون لحساب التغير في العائد، إلى جانب تأمين الناتج، ويرتكز ذلك على الأسعار المستقبلية خلال السنة، ويتم دفع التعويض عندما تكون أسعار الأنتاج الحقيقية وقت الحصاد، وأسعار الناتج المحصولى أقل من المستوى المؤمن عليه، ويقوم المنتج بدفع مقدمات تأمينية لكل منتج، ويحصل هذا النظام على دعم مشابهه لما يحدث في

تأمين الحاصلات متعدد المخاطر، وتتولى الحكومة الفيدرالية أيضا إعادة تأمين الشركات الخاصة ضد جزء من الخسائر المصاحبة لتأمين كل منتج، وأيضا دعم مصاريف توصيل قيم التأمين.

٦-٢-٦ تأمين الدخل:

بدأ هذا النظام عام ١٩٩٦م لأول مرة بواسطة الشركة الفيدرالية لتأمين الحاصلات، وهذا النظام يقوم بتقديم ضمان على العائد الذى يتم تحديده على أساس الإنتاجية التى يتوقع المزارع الحصول عليها، وسعر المحصول وقت الحصاد، وهذا النظام يحمى من انخفاض العائد الحقيقى عن العائد المتوقع لمحصول معين، ويشمل هذا النظام: الذره – والشعير – والقطن – والسورجم – فول الصويا – والقمح، في عدد معين من المزارع. ويتم استخدام تاريخ الناتج الحقيقى كمكون للناتج عند حساب قيمة ضمان العائد لحماية الدخل، ويتم وضع الأسعار على أساس استخدام متوسط الأسعار المتوقع أن تغلق عليه أسواق المحاصيل المؤمن عليها قبل البيع واثناء الحصاد، ويدفع التعويض عند انخفاض قيمة العائد الحقيقى عن العائد المؤمن عليه بنفس نسب نظام الحماية ضد مخاطر الكوارث (٥٠٪ للأنتاج ، ١٠٠٪ للأسعار) حتى ٧٥٪ من القيمة الموافق عليها كمتوسط للناتج الحقيقى.

٦-٢-٧ تغطية العائد المحصولى:

هذا النظام التأمينى تم تقديمه عام ١٩٩٦م، بواسطة شركة خاصة للتأمين، وفيه يمكن للمُنتجين اختيار مستوى تأمينى بين ٥٠٪، ٧٥٪، ٨٥٪ مستوى تغطية متاح لبعض المحصولات والمناطق المختارة، وهو نظام تأمينى نوعى للمحصول ومتاح لحوالى ٩٠٪ من محاصيل: الذره، والقمح، والقطن، وفول الصويا وحبوب السورجم، ومن مميزات هذا النظام التأمينى أن العائد المغطى تأمينيا قد يزيد خلال فترة النمو، لو أن اسعار الحصاد ظهر أنها أعلى من السعر الأساسى الذى تم أخذه عند توقيع العقد، ويتم استخدام سعر السوق وقت الحصاد لإرساء قيمة المحصول التى على أساسها يتم تقدير ضمان العائد ولإعادة حساب قيمة التأمين عندما تزداد عن السعر عند توقيع العقد.

٦-٢-٨ ضمان العائد:

نظام تأمينى تم تقديمه لأول مرة عام ١٩٩٧م في مشروع ارشادى بواسطة شركة تأمين خاصة في عام ٢٠٠٠م ، وأصبح هذا النظام متاحا لعدد من المحاصيل المختارة في عدة ولايات، ووفقا لهذا النظام يتم حساب قيمة ضمان العائد بضرب متوسط قيمة الإنتاج الحقيقى تاريخيا و يوافق عليه الشركة، في سعر الحصاد المتوقع، ومستوى التغطية الذى يختاره المزارع، ومستوى التغطية يتراوح من ٦٥٪ ـ٧٥٪، ويجب أن يغطى هذا النظام كل المساحة للمحصول المؤمن

عليه، ويستحق قيمة التأمين عندما يكون الناتج الحقيقى لاسعار الحصاد أقل من العائد المؤمن عليه.

٦-٢-٩ برنامج العائد الاجمالى المعدل:

هذا البرنامج تم اختباره كبرنامج ارشادى في مناطق معينه من خمس ولايات عام ١٩٩٩م، وهو برنامج موجه لمنتجى المحاصيل التى لا توجد لها برامج خاصة لتأمين المحاصيل. في هذا النظام تتم التغطية التأمينية على اساس الدخل من السلع المزرعية كما تسجله سجلات ضرائب الدخل الفيدرالية للمزارعين، ويغطى البرنامج الدخل لجميع المحاصيل وبعض دخل الإنتاج الحيوانى، وهذه التغطية تعادل نحو ٥٠٪-٦٠٪ من العائد المزرعى.

٦-٢-١٠ برنامج حماية الدخل ضد المخاطر الجماعية:

هذا البرنامج يضيف مكون العائد إلى البرنامج التأمينى للمخاطر الجماعية على أساس المساحة المحصولية – وهو برنامج ارشادى تم تقديمه عام ١٩٩٩م، وهو متاح لمحاصيل الذرة، وفول الصويا في بعض المناطق، من بعض الولايات " أيوا، والينوى، واندايانا "، حيث يتم تقديم برنامج تأمين للمخاطر الجماعية على أساس المساحة المحصولية، وهذا البرنامج يرتكز على مستوى عائد المنطقة الذي يتم حسابه كناتج من (ناتج المنطقة وأسعار السوق المستقبلية وقت الحصاد) ويتم دفع التعويض التأمينى لو انخفض العائد الحقيقى في المنطقة عن قيمة العائد المحسوب والمؤمن عليه.

٦-٢-١١ الشراكة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص في التأمين الزراعى في الولايات المتحدة:

شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية أنشئت عام ١٩٣٨م لتتحمل تأمين الحاصلات الفيدرالى. وهى شركة مملوكه للحكومة بالكامل، ويتم إدارتها حاليا بواسطة "منظمة إدارة المخاطر"، والتى انشئت عام ١٩٩٦م، لإدارة برامج التأمين الزراعى، وبرامج إدارة مخاطر، وبرامج اخرى غير تأمينية، ولكنها تساعد، وتدعم الزراعة الأمريكية، وتتولى المنظمة إدارة المخاطر، وتنظيم وتطور نظم تغطية البرامج التأمينية، ووضع مصطلحات قياسية، متضمنه: معدلات إشتراكات التأمين، والدفعات المقدمة الخاصة بعقود التأمين، والتأكد من كمال العقد، وتقدم دعم الدفعات المقدمة، ودعم عمليات التأمين.

اما وثائق التأمين على الحاصلات فهى تقدم وتباع، ويتم التعامل معها وتكتب بواسطة شركات تأمين خاصة، والتى قد تقوم بتطور أنواع تأمينية جديدة، ولكن يجب أن تحصل على

موافقة شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية، بالإضافة لذلك فشركات التأمين الخاصة تقدم تغطية خاصة، دون دعم حكومى، وأكثر من ذلك ان الشركات المؤهله لتقديم برامج تأمين حاصلات، يجب عليها سنويا أن تقدم خطط لعملياتها، لتحصل على موافقة شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية، ومن خلال هذه الخطط تقدم شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية المعلومات عن قدرة الشركة على دفع الخسائر المحتمله والموجودة بالخطط، وعن تخصص الشركة لأعمال تأمين المحاصيل وتوزيعها وفقا للمخاطر المختلفة، ومقدار مشاركتها لغرض إعادة التأمين، حيث أنه في حالة إعادة التأمين تحصل الشركات الخاصة على دعم بواسطة شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية للمصاريف الإدارية، وأعمال التشغيل ولضبط تكاليف الخسائر.

مستويات الدعم الإدارى ودعم أعمال التشغيل لهيئة إعادة تأمين يتم تحديدها في إتفاقية إعادة التأمين، التى تطبق على جميع الشركات التى قامت بالتقدم للحصول على بوليصة إعادة تأمين من شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية، وتتشارك الشركات الخاصة مع شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية فى المخاطر بتوزيع وثائق التأمين الخاصة بها على أقسام مشاركة مخاطر تسمى بنود إعادة التأمين.

عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية يوجد نظم مكثفة لتأمين الحاصلات وتتدخل الدولة في هذه النظم بالدعم على هيئة أربعة صور:

- دعم في قيمة المقدمة التأمينية.
- تغطية المصاريف الإدارية لقطاع التأمين الخاص.
- تدعيم التكاليف التى يتحملها القطاع الخاص.
- تقديم إعادة التأمين.

جدول (٦-١): ملخص اختيارات نظم التامين الزراعى فى الولايات المتحدة الامريكية

البيان	التأمين متعدد المخاطر على الحاصلات			تأمين العائد		
	برنامج الحماية من مخاطر الكوارث	برنامج التغطية التأمينية بالشراء	برنامج خطة المخاطر الجماعية	نظام تأمين الدخل	نظام تغطية العائد المحصولى	نظام ضمان العائد
نوع المخاطر المؤمن عليها	مخاطر الانتاج الشخصى	مخاطر الانتاج الشخصى	مخاطر انتاج اقليمى	مخاطر العائد الشخصى	مخاطر العائد الشخصى	مخاطر العائد الشخصى
تغطية الناتج	٥٠٪ من قيمة الانتاج المحدد وفقا للتاريخ الفعلى للانتاج	٥٠٪ -٧٥٪ من الانتاج المحدد وفقا للتاريخ الفعلى للانتاج	٧٠٪-٩٠٪ من انتاج الاقليم او المنطقة	٥٠٪ -٧٥٪ من السعر المحدد للانتاج وفقا للتاريخ الفعلى للانتاج	٥٠٪ -٧٥٪ من متوسط سعر الانتاج وفقا للتاريخ الفعلى	٦٠٪ ــ٧٥٪ من السعر المتوقع وفقا للتاريخ الفعلى لسعر الانتاج كما تعلنه وزارة الزراعة الفيدرالية
تغطية السعر	٥٥٪ من متوسط الاسعار المتوقع عند ان تغلق الاسواق عليها	٦٠٪-١٠٠٪ من متوسط المتوقع اغلاق الاسواق عليها	٩٠٪- ١٥٠٪ من متوسط الاسعار المتوقع اغلاق الاسواق عليها	اسعر الزراعة المستقبلية	اعلى من اسعار الزراعة المستقبلية او اسعار الحصاد المتوقعة	اسعار مزرعية مستقبلية
تحديد القيم التامينية	الناتج الحقيقى	الناتج الحقيقى	متوسط ناتج الاقليم او المنطقة	الناتج الحقيقى واسعار الحصاد المستقبلية	الناتج الحقيقى واسعار الحصاد المستقبلية	الناتج الحقيقى واسعار الحصاد المستقبلية
المحاصيل	اكثر من ٧٠ محصول	اكثر من ٧٠ محصول	اكثر من ٧٠ محصول	محاصيل مختارة	الذرة ـ فول الصويا ــ السورجم ــ القطن ــ القمح ــ الارز	المحاصيل
الاقاليم	كل الولايات	كل الولايات	كل الولايات	بعض المناطق وبعض الولايات	معظم الولايات	ولايات ومناطق مختارة
دعم المنتجين	١٠٠٪ دعم، و٦٠ دولار للرسوم الادارية	كل الولايات	٤١.٧٪ من قيمة الدفعة المقدمة للتأمين، و٦٥٪ من مستوى التغطية	مثل ما تقدمه سياسات برامج التغطية التأمينية بالشراء وبرامج خطة المخاطر الجماعية		

المصدر: تفاصيل نظم التأمين الزراعى في الولايات المتحدة.

٦-٣ التأمين الزراعي في كندا:

في كندا برنامج ادخاري لتأمين الحاصلات، بالإضافة إلى شبكة أمان ضد تغيرات الدخل تعمل على تأمين الدخل الكلى المزرعى للأشخاص بنحو ٧٠٪ من متوسط الدخل خلال ثلاث سنوات سابقة، ويتم توفير المساهمات الفيدرالية لبرنامج تأمين الحاصلات، تحت مسؤولية جهاز حماية الدخل المزرعى، والذى يتمثل حاليا فى شركة "كندا للزراعة والصناعات الغذائية"، التى تخصص مبالغ محددة سنويا لتأمين الحاصلات من حصيلة شبكة الأمان الكلية.

ويقوم كل من الحكومة الكندية الفيدرالية، والأقاليم بالمساهمة في إجمالى القيم التأمينية التى يدفعها المزارعين بحوالى ٢٥٪ لكل منهما كما تساهما بنسبة ٥٠٪ من المصاريف الإدارية. وبسبب الطبيعة التشاركية لبرنامج تأمين الحاصلات، تقوم حكومات الأقاليم بإنفاق نصيب مماثل للنصيب الذى تقدمه الحكومة الفيدرالية لبرنامج تأمين الحاصلات، وبالإضافة لدعم مقدمات التأمين والمساهمة في التكاليف الإدارية، وقد تدخل الحكومة الفيدرالية في اتفاقيات إعادة التأمين مع الأقاليم من خلال جهاز حماية الدخل المزرعى.

٦-٣-١ برنامج حساب تثبيت صافى الدخل:

حساب تثبيت صافى الدخل، برنامج تطوعى أنشئ عام ١٩٩١م، بالشراكة بين المنتجين، والحكومة الكندية، والأقاليم المشاركة، كجزء من نشاط تأمين الدخل المزرعى، هذا البرنامج صمم لمساعدة المنتجين على تحقيق ثبات في الدخل على المدى الطويل على أسس فردية، ويقوم المنتجين بإيداع مبلغ مالى سنويا في حسابهم لتثبيت صافى الدخل والذى يتم استكماله بالمساهمات الحكومية.

في السنوات منخفضة الدخل يمكن للمنتجين أن يقوموا بسحب مبالغ من الرصيد الذى قاموا بإيداعه في الحساب، هذا البرنامج متاح في الأقاليم الكندية العشر جميعها، ويمكن لأى شخص لديه سجل ضريبى أن يشارك في البرنامج، ايضا التعاونيات، والشركات، أو الهيئات المجتمعية، التى لديها سجلات ضريبية على العائد، وتستوفى شروط قانونية معينة، يمكنها أيضاً الأشتراك في برنامج حساب تثبيت صافى الدخل، وحتى يصبح المنتجين لهم الحق في الأشتراك بالبرنامج، يجب أن يقوموا بفتح حساب تثبيت لصافى الدخل في احدى المؤسسات المالية المشاركة والتى يختارونها.

برنامج حساب تثبيت صافى الدخل يدعم ويساعد المزارعين في بناء وتنمية مدخرات للسنوات منخفضة العائد، وفي حسابات الادخار التابعة للبرنامج يساهم المزارعون ويحصلون على دولار مساهمة حكومية مقابل كل دولار يدخرونه، وحاليا يسمح للمزارعين أن يساهموا بمبلغ يعادل حتى ٣٪ من صافى مبيعاتهم ويحصلوا على مساهمة من الحكومة الفيدرالية تعادل ٢٪ وعلى ١٪ من حكومة الإقليم،

ويحسب صافى المبيعات، بطرح قيمة المشتريات من السلع المؤهلة، من إجمالى مبيعات السلع المؤهله للتأمين، والسلعة المؤهله للتأمين في هذا البرنامج هى أى سلعة زراعية أولية، ما عدا سلع الامداد المباشر (الألبان، والدجاج، ,البيض)، ويمكن للمنتجين أيضاً إيداع ٢٠٪ اضافية من قيمة إجمالى مبيعاتهم المؤهله، و لكن الحكومة لا تساهم بنصيب مقابل لهذه الزيادة، وبصفة عامة فكل من المساهمات الأساسية والإضافية تستحق ٣٪ فوائد زائدة على الفائدة العادية التى تقدمها المؤسسات المالية، وللمُنتج السحب من الحساب، إذا انخفضت أرباحه الكلية، عن متوسط ارباحه في السنوات الخمس السابقة.

٦-٣-٢ برنامج مساعدات كوارث الدخل الزراعى:

برنامج قومى تم تصميمه لتقديم المساعدة للمنتجين الذين يواجهون انخفاض حاد في الدخل كنتيجة لاسباب خارجة عن إمكانية السيطرة عليها، والتى لا تستطيع البرامج القائمة أن تقدم لها تأمين حتى تستطيع المزرعة الاستمرار في العمل والإنتاج، ويعتبر هذا البرنامج مساعدة فيدرالية النشأة تم تقديمه لأول مرة في العام الضريبى ١٩٩٨م، ويتم تمويله بمقدار ٦٠٪ عن طريق الحكومة الفيدرالية و ٤٠٪ بواسطة حكومات الأقاليم.

هذا البرنامج مفتوح للأشخاص، وتعاونيات المزارع، والتعاونيات الزراعية الأخرى ذات السجلات الضريبية الموثوق فيها، وفي هذا البرنامج لا يطلب من المنتجين دفع أى مصاريف إدارية للمساهمة في النصيب الفيدرالى للبرنامج، اما الأقاليم المستقلة قد تقوم بدفع مصاريف إدارية مقابل نصيبهم في البرنامج.

برنامج مساعدات كوارث الدخل الزراعى يأخذ بمنهج " كامل المزرعة" ويتم تغطية جميع السلع الزراعية بالبرنامج، وتتم التغطية على أساس الهامش الكلى الذى يمثل الدخل المتاح للمزارع بعد دفع تكاليف العمليات النقدية في المزرعة، ويتم التعديل للتأكد من أن المزارعين المبتدئين وذوى القروض العالية، وذوى القروض المنخفضة، وهؤلاء ذوى مستويات الاستثمارات العالية، وذوى مستويات الاستثمار المنخفضة، جميعهم يتم التعامل معهم بالتساوى وعدالة تامة، والتغطية القصوى للبرنامج لا تتعدى ٧٠٪ من متوسط الهامش الكلى خلال السنوات الثلاث السابقة.

الجزء الفيدرالى من البرنامج متماثل في كل إقليم، ويتم من خلال العمليات الإدارية لتجنب أزدواجية الدفع وللحفاظ على التكاليف الإدارية، وغير مطلوب من المنتجين كتابة طلبين، بل هو طلب واحد. يستحق المزارعين بموجبه مساعدات كوارث الدخل الزراعى، سواء كانوا مستحقين لما يقدمه برنامج حساب تثبيت صافى الدخل أم لا، كذلك سواء كانوا مستحقين لبرامج تأمين الحاصلات أو البرامج الإقليمية الأخرى أم لا، عموما فمدفوعات برنامج مساعدات كوارث الدخل الزراعى يتم تخفيضها بمقدار

مساوى لمقدار المساهمة الحكومة الأساسية المتاحة في برنامج حساب تثبيت صافى الدخل سواء كان المزارع مشاركاً أم غير مشارك في برنامج حساب تثبيت صافى الدخل.

٦-٤ التأمين الزراعى في المكسيك:

يعود تاريخ التأمين الزراعى فى المكسيك إلى عام١٩٢٦م، حيث تم تأسيس العديد من المبادرات من خلال التعاونيات، التى أنشأت صناديق خاصة لمواجهة الكوارث الطبيعية، وفى الاربعينات من القرن الماضى، أنشئت الحكومة المكسيكية شركة التأمين الوطنية[٥٧] "ANAGSA"، كأكبر واقدم مؤمن زراعى في أمريكا اللاتينية، قبل أقدام الحكومة على اغلاقها عام ١٩٨٩م.

فى عام١٩٦١ م قامت الحكومة المكسيكية بإصدار وثيقة التأمين متعدد المخاطر (MPI) من خلال برنامج التأمين الزراعي، مصحوبة بدعم للاشتراكات يتراوح بين (٤٥٪ - ٦١٪)، وقد اعتبر التأمين شرط مسبق للحصول على القروض من البنك الزراعى، وفى عام ١٩٩٠م، تم تأسيس الشركة العامة لتأمينات المحاصيل والانتاج الحيوانى، والتى تعمل وفق المبادئ التجارية للتأمين ونظام ادارى على درجة عالية من التطو، وخلال فترة التسعينيات دخلت العديد من الشركات الخاصة مجال التأمين الزراعي.

عملت (Agroasemex) كمعيد تأمين لوقف الخسائر(stop-loss reinsurer)، التى تواجة صندوق صغار المزارعين التكافلى لتأمينات المحاصيل والانتاج الحيوانى، كما تولت الشركة تقديم المشورة الفنية للصناديق التكافلية، وكذا ادارة الدعم الحكومى للتأمين الزراعى، وفى عام ٢٠٠١م انسحبت الشركة من تقديم خدمات التأمين بصورة مباشرة، وتحدد دورها فى اعادة التأمين، وتقديم خدمات البحث والتطوير، وادارة منظومة دعم التأمين الزراعى، وفى عام ٢٠٠٣م، بدأت الشركة العامة فى تقديم خدمات التأمين لكل من الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات، ضد الكوارث على اساس المؤشر المحصولى، وفى عام ٢٠٠٦م، تم استخدام الاستشعار عن بعد للغطاء النباتى[٥٨].

---

[٥٧] الوطنية للتأمين الزراعي والثروة الحيوانية. (ANAGSA).

[٦٠] يتسم السوق المكسيكى بحالة واضحة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فى مجال التأمين الزراعي، يسمى النظام القومى للتأمين الريفى، ويضم ثلاثة جهات رئيسية هى: الشركة العامة والتى تعمل كمعيد تأمين، والشركات الخاصة، وشركات التأمين التكافلى والتى تضم الصناديق الخاصة بصغار المزارعين، ويوجد بالمكسيك (٦) شركات تأمين خاصة، و(٢٧٠) صندوق تأمين تكافلى.

يتوافر بالمكسيك نوعين من التأمين الزراعي[٥٩] يتمثل النوع الاول في أشكال التأمين التقليدية للمحاصيل والانتاج الحيوانى، وهى التى يتم تقديمها من خلال الشركات الخاصة، والجمعيات التكافلية والصناديق، ويمكن التعاقد عليها بصورة فردية أو جماعية، وهى تؤهل للحصول على الدعم الحكومى للاشتراكات. وبالنسبة للمحاصيل يشمل ذلك:

- وثيقة التأمين المحصولى ضد خطر محدد لمحصول محدد ويطلق عليها "وثيقة تأمين النبات الفردية".
- وثيقة التأمين ضد خسارة التكاليف الاستثمارية Multiple peril Salvage Based Loss of Yield Insurance Policy، وفيها يتم تعويض المزارع عن التكاليف التى أنفقها على المحصول حتى لحظة وقوع الضرر.
- وثيقة التأمين متعددة المخاطر والتى يضمن فيها للمزارع محصول يعادل (٥٠٪ ـ٧٠٪) من الانتاجية المتوقعة، وهى تغطى مدى واسع من المخاطر المناخية، والبيولوجية، ومخاطر عدم الانبات.
- وثيقة تأمين الصوب الزراعية.
- وثيقة تأمين الغابات.

اما النوع الثانى من التأمين الزراعي، فيتمثل في: المنتجات التأمينية لمواجهة الكوارث، وتشمل:

- تم توفير هذا النوع من الوثائق اعتبارا من عام ٢٠٠٢ م، وهى تستند الى المؤشرات المناخية.
- تستهدف صغار المزارعين الغير قادرين على التعامل مع شركات التأمين التجارية.
- يدار هذا النظام من خلال صندوق حماية المناطق الريفية من المخاطر المناخية.
- التعامل في هذا النظام يتم على المستوى الكلى من خلال وزارة الزراعة، وحكومات الولايات وليس على مستوى الافراد.
- هذا النظام مدعوم بنسبة ١٠٠٪ من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات.
- يتم التأمين في هذا النظام على مستوى المنطقة التي تخدمها محطة أرصاد زراعية.
- يغطى هذا النظام المحاصيل الرئيسية مثل الذرة، والذرة الرفيعة والبقوليات.
- حكومات الولايات هي التي تشترى وثائق النظام (لصالح صغار الزراع الذين تقل حيازتهم عن خمسة هكتارات، من خلال الشركات الخاصة أو الشركة العامة للتأمين الزراعي.
- في حالة انخفاض قيمة المؤشر عن الحد الحرج، تقوم شركة التأمين بتعويض حكومة الولاية والتي بدورها توزع التعويضات على صغار المزارعين المضارين.

[٥٩] التأمين في المكسيك اختياري، وان كان يتم الربط بين التأمين والائتمان.

٦-٤-١ المساندة الحكومية للتأمين الزراعي في المكسيك

تقدم الحكومة المكسيكية العديد من أشكال الدعم للتأمين الزراعي والتي تتمثل في:

- دعم الاشتراكات، والذى يقدم لشركات التأمين وصناديق التأمين التكافلي لوثائق كل من الانتاج النباتي والانتاج الحيواني.
- يتراوح دعم الاشتراكات للمحاصيل الرئيسية (الأساسية) بين (٣٥٪ ـ ٦٠٪) وفقا للمنطقة، ودرجة التعرض للمخاطر، أما باقي المحاصيل فيتم دعمها بنسبة ٣٥٪.
- بالنسبة للإنتاج الحيواني يتراوح الدعم بين٢٠٪ للمزارع السمكية ونحو ٥٠٪ بالنسبة للأمراض الغريبة والفيضانات، ونسب النفوق المرتفعة.
- اعادة التامين من خلال الشركة العامة للتأمين الزراعي.
- دعم التدريب والبرامج التعليمية حيث تخصص الحكومة في الموازنة مساعدة سنوية للتدريب لصناديق التأمين.
- تقديم المساعدة للشركات، والصناديق من خلال الشركة العامة في مجال تصميم المنتجات والتسعير، وتصميم نظم، واجراءات ضبط الخسائر، واتاحة هذه البرامج للشركات.
- نظام الحماية لصغار المزارعين ضد الكوارث المناخية مدعوم ١٠٠٪ من الحكومة.

شكل رقم (٦-١): التأمين الزراعي في المكسيك

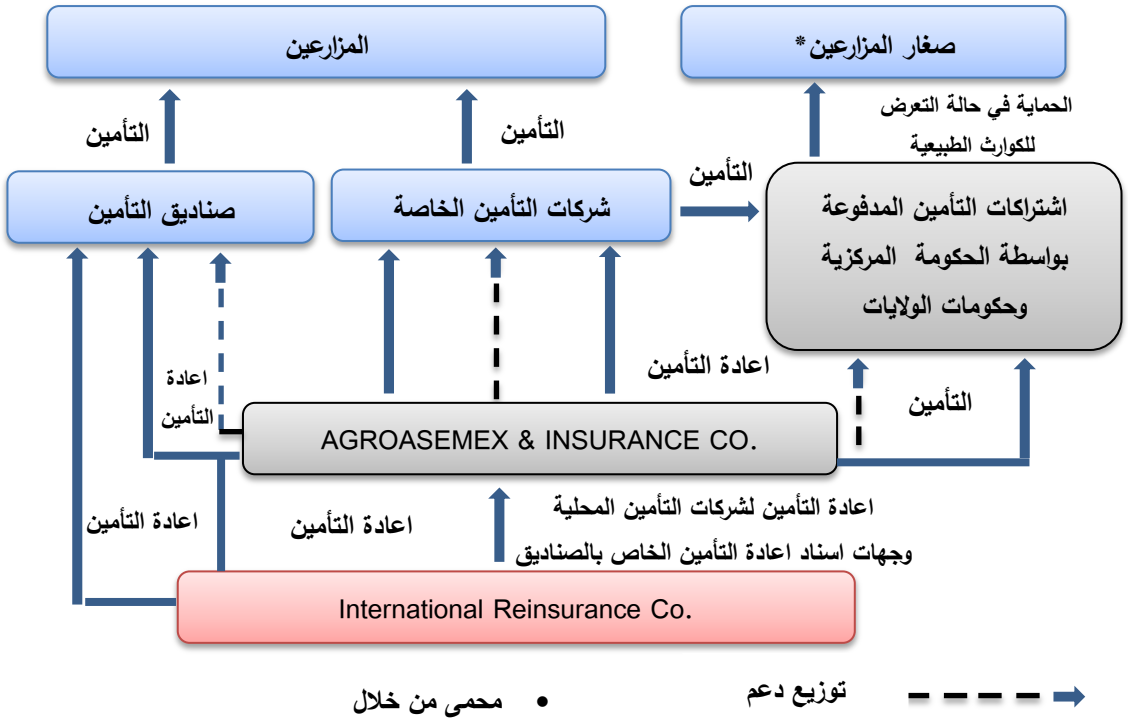

المصدر: عريقات، سمير عبد الحميد، مصدر، سابق، بعد التعديل.

٦-٥ التأمين الزراعى في كوستاريكا:

بدأت كوستاريكا برنامجاً للتأمين على المحاصيل ١٩٧٠م من خلال شركة تأمين حكومية محتكره "Instituto Nacional de Seguros (INS)" ، بقانون صدر في نوفمبر ١٩٦٩م. وقد قام النظام على أساس التأمين الشامل لجميع المخاطر، وذلك بناءاً على تكلفة الأنتاج، وقد ظلت إدارة المشروع في إطار (INS)، وقد تم تنفيذ إدارة الميدان بالتنسيق ما بين وزارة الزراعة والنظام البنكى.

اعتمد تمويل المشروع على ضخ نقود من البنوك الحكومية، الذى كان مطلوباً منه أن يدفع ٥٠٪ من ضرائب الدخل المستحقة عليه سنوياً، للمشروع من أجل بناء الاحتياطيات الفنية، وفي عام ١٩٧٠م دفع النظام البنكى ١٠٪ من ضرائب الدخل المستحقة عليه و ١٠٪ من أرباحه بعد الضرائب إلى المشروع من أجل تمويل برنامج التأمين.

في حالة الكوارث ذات الطابع القومى تتحمل المؤسسة الوطنية للتأمين (INS) التعويضات المادية لاجمالى مبلغ الاحتياطيات التى تمتلكها، وفي حالة الزيادة عن الاحتياطيات لا تكون المؤسسة ملزمة

بدفع الزيادة حيث تتحملها الدولة سواء أعلنت عن حالة الكوارث أو لم تعلن، وبذلك استطاعت (INS) أن تحمى مواردها ضد خسائر المشروع، وفي الواقع استطاعت أن تضع على كاهل الجهات التنفيذية والتشريعية، تقديم موارد مالية إضافية في حالة الكوارث القومية، وجدير بالذكر أنه من أجل تدعيم الاحتياطيات تم إصدار سندات معفاه من الضرائب، وتجدر الإشارة إلى أن الاشتراك في التأمين الزراعى في كوستاريكا اختياريا بموجب القانون (٤٤٦١) الصادر في عام ١٩٦٩م.

٦-٥-١ أنواع المخاطر والاقساط التى يشملها نظام التأمين الزراعى في كوستاريكا:

النظام التأمينى في كوستاريكا يوفر غطاء المحاصيل الزراعية ضد كل المخاطر، وبوالص التأمين التى تقدمها الحكومة لمزارعيها من النوع المتعدد المخاطر، ويوفر المشروع التأمينى غطاء لمحاصيل المزارعين ضد الكوارث الطبيعية، على أن يكون الحد الأعلى بقيمة التأمين هو تكلفة الإنتاج، وكان المطلوب من برنامج التأمين على المحاصيل أن يحدد أقساط كافية لمواجهة كل التكاليف الإدارية وخسائر برنامج التأمين على المحاصيل، باستثناء الحالات الخاصة المبينه على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين.

ونخلص من تجربة كوستاريكا للتأمين الزراعى إلى الآتى:

١. ضرورة أن تكون الأقساط كافية لتغطية الخسائر، والمصاريف الأخرى، مع جواز وضع أسعار أقل للأقساط في حالات خاصة، مبنيه على أساس ظروف المزارعين الاقتصادية والاجتماعية بغرض تقديم الدعم لمزراعى الكفاف.
٢. التأمين في كوستاريكا يعتمد على التكاليف الأنتاجية.
٣. التأمين شامل لجميع المخاطر.
٤. يتم تنسيق ادارة الميدان بين وزارة الزراعة والنظام البنكى.
٥. إمكان إصدار سندات معفاة من الضرائب لتدعيم الاحتياطيات.
٦. الجهاز المصرفى يساهم بنسبة من الضرائب المفروضة عليه أو أرباحه في تمويل برنامج التأمين الزراعى.

٦-٦ التأمين الزراعى في شيلى:

نتيجة للخسائر الكبيرة التى حدثت للحبوب الغذائية في شيلى عام ١٩٨٠م، بسبب الأمطار الكثيفة أثناء موسم الحصاد، طالب المزارعون بضرورة وضع نظام للحماية من المخاطر الطبيعية، وبناءاً على ذلك قامت احدى شركات التأمين الخاصة في شيلى (CNS) باعداد مشروع برنامج تأمينى على الحاصلات الزراعية، إلا أنه هذه الشركة قابلت العديد من المشاكل التى يمكن ايجازها فيما يلى:

- عدم وجود خبره في التأمين على الحاصلات، أو عدم وجود خبراء متخصصون ومدربون على هذا النوع من التأمين في شيلى، إلا أنه أمكن التغلب على هذه المشكلة بتدريب عدد من المزارعين ذو الخبره على التأمين لأنه" من الأسهل تعليم المزارع التأمين بدلاً من تعليم الزراعة لموظف التأمين ".
- عدم توافر البيانات الاكتوارية اللازمة، إلا أنه وبناءاً على ما توفر من إحصائيات عن المناخ الزراعى، فقد تم وضع الأسس الأولى للبرنامج، مع الاستفادة من الأخطار المتعدده في الولايات المتحده، ومن نظام سلامة المحاصيل الأوروبى، ومن نظام دعم المساحات والإنتاجية السويدى.
- أن يتم تمويل البرنامج الجديد ذاتياً وألا يكون اجبارياً، وأن تمول الأقساط التعويضات والتكاليف الإدارية. أيضا لابد أن يكون هناك احتياطى للخسائر والكوارث.

هذا وقد بدأ المشروع من خلال شركات التأمين الموجودة على أن تكون الإدارة بالكامل من خلال شركة (CNS)، ولكن مع الاعتماد على نفس الإجراءات الإدارية، ونفس العاملين بشركات التأمين مع الاستفادة بعدد من الزراع وذوى الخبرة لبعض الوقت، للقيام ببعض الأعمال التنفيذية، والفنية كزيارة الحقول الضارة وتحديد درجة الإصابة وبالتالى الخسائر، الأمر الذى أدى إلى انخفاض التكاليف الإدارية وبالتالى انخفاض قيمة القسط.

٦-٦-١ المستهدفون من التأمين الزراعي في شيلى :

مشروع التأمين الزراعى في شيلى غير موجه اصلاً لصغار المزارعين، وانما يفضل كبار المزارعين، لقدرتهم على شراء التغطية، وذلك نظراً لتعرض هؤلاء المزارعين (الكبار)، وتأثرهم بشده بالمخاطر، بالإضافة إلى أنهم على درجة اكبر من التعليم والخبره والإنتاجية، أيضا يرجع التوجه إلى كبار المزارعين نتيجة ارتفاع التكاليف الإدارية في محاولة الوصول إلى صغار المزارعين.

٦-٦-٢ المحاصيل المغطاة بنظام التأمين الزراعى في شيلى:

تم اختيار محاصيل الحبوب الغذائية، والفواكه لسمعتها التجارية وأهميتها، بالإضافة إلى توافر الإحصائيات عن هذه المحاصيل.

٦-٦-٣ أنواع المخاطر والاقساط التى يشملها نظام التأمين الزراعى في شيلى:

يتعامل التأمين الزراعى في شيلى مع ما يسمى بالمخاطر الطبيعية، وتشمل: بالنسبة للفواكه: على الصقيع والبرد والرياح، ولا تدفع تعويضات الخسائر الناتجة عن الرياح مثل انكسار الأفرع، وانما تدفع التعويضات لتدمير وأتلاف الأزهار والثمار، وأيضا يغطى التأمين أخطار الأمطار، والأمراض الفطرية الناتجة عن الأمطار مثل الاعفان، وبالنسبة للحبوب الغذائية يغطى التأمين نفس الأخطار التى تتعرض لها الفواكه فيما عدا الأمطار فتغطى الأخطار الناجمة عن الفيضانات وأيضا الجفاف.

٦-٦-٤ حساب الأقساط والتويضات:

يتم حساب الأقساط على أساس الإنتاجية المقيده في السجلات التاريخية لكل منطقة (كميونة)، حيث تجمع كل مجموعة من الكوميونات ذات الخصائص الزراعية والايكولوجية، ويتم استنباط الإنتاجية المتوقعة للمزارع من إنتاجية المنطقة المتجانسة ويتم التأمين على ٧٠٪ من الإنتاجية المتوقعة عند الحصاد.

٦-٦-٥ سعر التمويل:

يعرض على المزارع مستويات سعريه لكل طن، ويختار المزارع السعر الملائم لرغباته ويضرب هذا السعر في متوسط الأنتاجية بالمنطقة، ويكون الناتج هو المبلغ المؤمن أو هو مبلغ التعويض في حالة الخسارة الكلية، واذا استطاع المزارع أن يوضح من خلال سجلاته انه يحقق إنتاجية اكبر من إنتاجية المنطقة المتجانسة، فإنه يستطيع شراء تغطية اضافية، وعموما فإن المزارع في كل الحالات يتحمل ٣٠٪ من الخساره، أما إذا انخفضت الإنتاجية بأكثر من ٧٠٪ فيحصل المزارع على ١٠٠٪ من الخساره.

٦-٦-٦ قيمة قسط التأمين:

يتراوح للحبوب بين ٣.٥٪ في المناطق المروية شمال الوادى الأوسط إلى ٥.٦٪ في المنطقة الجنوبية. أما العنب، والتفاح، والخوخ، فيتراوح القسط بين ٦.٢٪ و٦.٨٣٪. وجدير بالاشارة أنه لا يوجد طريقة دقيقة لاستنباط الأقساط من التوزيع المحسوب للأخطار، حيث مثلاً يتوقف تأثير الصقيع على نوع الدوره الزراعية المتبعه، وحالة المحصول، ودرجة الرياح السائده، والتى قد تكون مصاحبه للأمطار. أيضا الأمطار الكثيفة قد تسبب أضرارا بسيطة، أو شديده حسب وقت سقوطها، ونظام الصرف والتضاريس ومدى استواء التربة، أى أنه لتحديد الأثر الناتج عن الخطر بدقه لابد من معرفة كل هذه الظروف[٦٠]، والاهتمام بدقة القسط المقدر.

٦-٦-٧ الهيكل الإدارى:

يتم برنامج التأمين من خلال شركة تأمين خاصة مما يؤدى الى توفير التكاليف الإدارية لحد كبير نظراً للاستفادة من العمالة المتاحة والموظفين في هذه الشركة، ويتم ادارة البرنامج التأمينى من خلال

[٦٠] أوضحت البيانات التى جمعتها شركة "CNS"، أن درجة الحراره أقل من الصفر المئوى تحدث في مناطق انتاج الفاكهه لمدة شهر أو شهرين، ما بين أغسطس ونوفمبر، مما قد يؤدى إلى تثبيط نمو الإزهار أو الثمار، مما يبدو معه للوهله الأولى زيادة المخاطر بحيث يصعب التأمين، إلا أنه بمقارنة بيانات الأنتاجية بهذه المعلومات، يتضح ان انتاج الفاكهة كان جيداً، ومرتبط ارتباطا وثيقاً بهذه الظروف، وبناءاً على ذلك، يمكن تحديد درجة الأخطار والخسائر التى تحدث نتيجة هذه الظروف، أى أن الربط هام جداً بين المعلومات الجوية والأنتاجية للوصول إلى تقدير جيد للخسائر المحتمله، وهكذا .

مكتب رئيسى يديره اثنان من الموظفين. وجدير بالذكر أن البرنامج التأمينى يستعين ببعض المزارعين لبعض الوقت لاجراء العمل اللازم في الحقل عند الحكم وتقدير الخسائر.

٦-٦-٨ تمويل المشروع:

نظراً لأن المشروع يتبع القطاع الخاص يتم تمويله ذاتياً، وينحصر دور الحكومة في التشجيع فقط وليس التمويل، وقد امكن التغلب على مشكلة إيجاد احتياطي مالى استناداً إلى شركة التأمين الام التى تقوم بهذا المشروع بالإضافة إلى المستوى العالى لعمليات إعادة التأمين، ونظراً لاعتماد الشركة الأم على إعادة التأمين لدى شركات التأمين الأخرى، فقد ساعد هذا على تقوية مركزها المالى.

٦-٦-٩ إعادة التأمين:

لقد بدأ برنامج التأمين الزراعى في شيلى من بدايته بعملية إعادة التأمين لنسبة ٨٠٪ من المخاطر، بينما احتفظت شركة "CNS" لنفسها بنسبة ١٠٪ وتخلت عن نسبة ١٠٪ الباقية لشركات التأمين الشيلية، وقد مكن ذلك شركة "CNS" من تطوير وتنمية برنامجها، دون أن تعرض نفسها لخسائر جسيمة، وجدير بالذكر أن شركات إعادة التأمين أخذت على عاتقها الاستمرار في إعادة تأمين البرنامج الشيلى على الرغم من الخسائر الشديدة التى حدثت في العام الأول، حيث يرون أن القائمين على إدارة المشروع على درجة عالية من الكفاءة، كما توقعوا أن الخسارة سيتم تعويضها في السنوات القادمة.

٦-٧ التأمين الزراعى في الاتحاد الاوروبى:

يتباين التأمين الزراعى بين دول الاتحاد الاوروبى الى حد ما، من حيث نظام التأمين، ومصادر تمويله، ونوعه، ودور الدولة، ويبين الجدول رقم (٦-٢) ملخص التأمين الزراعى ونظم الأمان في كل من: اليونان، والبرتغال، واسبانيا، وايطاليا، والنمسا، والمانيا، وفرنسا، وقبرص.

٦-٨ التأمين الزراعى فى باكستان:

ارتبط النظام التأمينى في باكستان بنظام الإقراض، ثم اعتبر ذو نمط رسمى بادراجه ضمن خطط التنمية والائتمان، مع جعل هذا النظام اختياريا. وفي عام ١٩٨٦م بدأ نظام التأمين على محصول القطن في منطقتى ميولتان "Multan" وميوز افار جارج "Muzaffargarg" وكان اجباريا لكل المزارعين، الذين يستخدمون القروض التي يقدمها "بنك التأمين الزراعى الباكستانى"، لمستلزمات الإنتاج. ويقوم بتسويق هذا النوع من التأمين شركة "ادامجي"Adamge" للتأمين كطلب بنك التنمية الزراعى الباكستانى، والنظام التأمينى هو عبارة عن برنامج للتنمية يتم بواسطة الشركة، وربما يكون هذا النظام من أهم نماذج التأمين على المحاصيل تجاريا.

في المرحلة الأولى من تطبيق نظام التأمين على "محصول القطن" عن طريق "ادامجي"، بالاشتراك مع بنك التنمية الزراعى الباكستاني، وربط الشركة بشركة التأمين القومية، أصبحت الحكومة وكيلا لنظام التأمين، وفي العام التالى للتأمين، اقُترح أن يكون برنامج التأمين عبارة عن شركات مشتركة بين الحكومة وبنك التنمية الباكستانى، وشركات التأمين الخاصة، بهدف التأمين على المحاصيل، واعتبر إدراج شركات التأمين الخاصة ضمن خطط التنمية والائتمان ذو نمط رسمى خاضع للتنظيم من قبل الحكومة، كما قدمت الحكومة في هذا الوقت دعما للقروض الزراعية.

٦-٨-١ موارد مؤسسة التأمين الزراعى في باكستان:

تتمثل موارد مؤسسة التأمين الزراعى في الأقساط التى يدفعها المزارعون أى بمعنى تغطية تكاليف المشروع، من خلال ميزانية المُؤمنين كنفقات تنمية.

٦-٨-٢ طريقة الاشتراك في التأمين الزراعى:

بدأ تطبيق نظام التأمين في باكستان على "محصول القطن" اجباريا في أول عام، ثم اختياريا في العام التالى، وامتد نظام التأمين في السنوات التالية إلى محاصيل القمح، الأرز والدخان.

٦-٨-٣ أنواع المخاطر التى يشملها نظام التأمين الزراعي:

يغطى النظام التأمينى على المحاصيل الزراعية في باكستان المخاطر التى تسبب أضرار كبيره للمحاصيل وهى: المطر الغزير، والفيضانات، والبرد، والرياح، والصقيع، والحريق.

٦-٨-٤ ترويج التأمين على المحاصيل الزراعية بين الزراع:

تم تطبيق نظام التأمين اجباريا لكل عناصر القروض المقدمة من بنك التنمية الزراعى الباكستانى، ونتيجة للضغط على بنك التنمية بواسطة المقرضين، أصبح اختياريا مع خفض قيمة القرض بنسبة ١٠٪، ليكون الطلب على التأمين للمحصول ذو مرونة عالية، وهكذا انخفضت تكاليف المزارع إلى الحد الأدنى، ولم يكن هذا النظام ملائما للمؤمن من الناحية التجارية، فتم العمل بنظام تأمين التسويق الجزئى، بغرض جذب عملاء جدد من الزراع.

٦-٨-٥ أقساط التأمين:

المبلغ المؤمن به يساوى عادة قيمة القرض من بنك التنمية الزراعى، وقدرت قيمة قسط التأمين بحوالى ٥.٢٥٪ من المبلغ المؤمن به واستخدم البرنامج ضمانات المحصول والتى تساوى ٩٠٪ من قيمة المحصول.

٦-٨-٦ الإجراءات المتبعة لتعويض الخسارة:

يتم تقدير الخسائر عن طريق المهندس الزراعى، الذى يعمل بشركة التأمين، وقد تأسست لجنة لفض المنازعات تتكون من ممثل بنك التنمية الزراعى الباكستانى، وعضو شركة التأمين، ومزارع حسن السمعة في المنطقة.

٦-٨-٧ نتائج تطبيق تجربة التأمين الزراعى في باكستان:

تم تنفيذ التأمين على المحاصيل في باكستان بالاعتمادات المملوكة للمؤمن، وقد تحقق ذلك كبادرة تجارية بحيث لا يسمح للمؤمنين أن يتوسعوا في توقيع سندات التأمين على المستوى القومى، قبل ان يتبينوا النظام الرائد للتأمين على محصول القطن، ويتوقف التوسع في النظام على إمكانية إتاحة الفرص لاعادة التأمين، والتى تمثل عاملا حاسما للتوسع في تطبيق التأمين على المحاصيل الأخرى وزيادة المؤمنين عليهم.

جدول (٦-٢): ملخص التأمين الزراعى ونظم الأمان فى بعض دول الاتحاد الأوربي

الدولة	النظام	نوع التأمين	تمويل النظام	مساعدات الدولة
اليونان	شركات تأمين عامة، وشركات تأمين خاصة تعملان بشكل متكامل.	**التأمين العام** تأمين إجباري ضد كل من: الأمطار الثلجية، والحرائق، والرياح العاصفة، والفيضانات، والجفاف، والأمطار الغزيرة، والجليد، ومياه البحر، والخسائر الناتجة عن الهبوط الحاد في الأسعار أو بعض الحوادث الطبيعية، وبعض أمراض الحيوانات. **التأمين الخاص** يغطى جميع المنتجات التى لا يغطيها التأمين العام، كما يمنح تغطية إضافية للمنتجات التى يغطيها التأمين العام.	**التأمين العام** تحسب القيمة التأمينية على أساس كل مزرعة وليس على أساس المخاطر، (٣٪ من القيمة الكلية للمحاصيل و٥% من القيمة الكلية للمنتجات الحيوانية) ، بالإضافة للمصادر الأخرى (التمويل العام، والدخل من المصادر الرأسمالية، ورسوم تعويض المخاطر). **التأمين الخاص** على أساس تقدير المخاطر.	يوجد
البرتغال	شراكه بين التأمين العام والخاص، ونظام متكامل للحماية ضد عشوائية المناخ. .	**تأمين الحصاد** تغطيته الأساسية ضد الحرائق، والصواعق، والفيضانات، والأمطار الثلجية. **تغطية تكميلية** ضد التجمد، والإغراق، والرياح العاصفة والجليد، ويتم إدارته واسطة صناعة التأمين. **صندوق تمويل الكوارث للمحاصيل** يغطى الخسائر التي تنتج عن الكوارث والتي لا يغطيها تأمين الحصاد على هيئة (قروض، ودعم الفوائد، والمنح). **التعويضات:** إعادة تأمين عامة لتأمين الحصاد .	**تأمين الحصاد** قيم تأمينية + مساعدات الدولة، وبصفة خاصة المنح التي يتم منحها لعقود التأمين الجماعية. **صندوق الكوارث** يمول بقيم تأمينية صغيرة بالإضافة إلى الدعم الحكومي. ١ **التعويضات** قيم تأمينية + الصناديق العامة .	يوجد وللاستفادة منها يجب أن يحصل المزارع على تأمين الحصاد.

الدولة	النظام	نوع التأمين	تمويل النظام	مساعدات الدولة
اسبانيا	شراكه بين التأمين العام والخاص	لإسبانيا تجربة غنية في التأمين الزراعي، تشمل نظم مختلفة على مستويات متباينة للتدخل الحكومي، والنظام الحالي لا يفرق بين المخاطر التي يجب ان يتحملها التأمين الخاص، والأخرى التي يجب على الدولة التدخل فيها، فجميع المخاطر الزراعية، تغطيها الشركات الخاصة، وجميع السياسات تدعمها الدولة، وهناك ثلاثة أنواع من السياسات: • سياسات تغطية نوع واحد من المخاطر. • سياسات تغطية مخاطر متعددة. • سياسات تغطية جميع المخاطر. **<u>آليـة عمل نظام التـأمين الزراعي في إسبانيا</u>: ENESA** (منظمة ملحقة بوزارة الزراعة والإنتاج السمكي والغذاء رئيسها يتبع وكيل الوزارة ومديرها العام يعينه وزير الزراعة)، تقوم بالتنسيق والربط بين عناصر النظام وتتولى وضع الخطط السنوية للتأمين الزراعي، والتي تتضمن تحديد معدلات الدعم والناتج القابل للتأمين ..الخ، وتتكون من اللجنة العامة التي تضم المنتجين والمؤمنين، وتجارة الجملة، ومثلوا وزارتي الاقتصاد والزراعة، وتقوم **AGROSEGURO** (المجموعة الإسبانية لاتحاد شركات التأمين الزراعي) بإدارة البرنامج التأمينى المحدد مثل: تحديد وجمع المقدمات التأمينية، والأقساط وتقدير الخسائر، ووضع التعويضات ... الخ. ثم يتم بعد اكتمال شروط ومتطلبات مختلف المنتجات التأمينية، جعل وثائق التأمين تجارية من خلال شبكة شركات التأمين (وتقوم كل شركة بتسويق	قيم تأمينية + منح + دعم	يوجد

		الوثائق الخاصة بها متنافسة على مبيعات الوثائق مع الشركات الأخرى وتتولى CCS إعادة التأمين لتلك الشركات سواء التأمين الإجباري الذى تقدمه لجميع الشركات، أو إعادة التأمين الإضافي التي تطلبه بعض الشركات لتغطية مستويات أعلى.		
إيطاليا	تأمين خاص يدعم جزئيا بواسطة نظام مساعدة الكوارث العام والخاص.	**التأمين الخاص** ضد الأمطار الثلجية، والبرودة الشديدة، والجفاف، و الحرائق الشمسية، والأمراض والخسائر التي تحدث لأشجار الفاكهة. **مساعدات الكوارث** السيول، والفيضانات، والرياح العاصفة، والبرودة الشديدة والأمطار الثلجية والجفاف (تقدم فقط للمجتمعات التي يتوفر فيها تأمين خاص على المحاصيل)، وتقدم على هيئة منح استثمارية، ودعم، وإعفاءات من الضرائب أو الفوائد.	**التامين الخاص** قيم تأمينية على الأمطار الثلجية، وشدة البرودة، الرياح العاصفة، الجفاف (تعدل كل عام) . **مساعدات الكوارث** من الصناديق العامة.	تقدم في حالة السيول، والفيضانات، وشدة البرودة والأمطار الثلجية، والجفاف في المجتمعات التي لا يوجد فيها تأمين متاح لتلك المخاطر.
النمسا	تأمين خاص يدعم جزئيا بواسطة نظام مساعدة الكوارث العامة	**التأمين الخاص :** ضد البرودة الشديدة، (تغطية شاملة لكل ما في المزرعة او تغطية لمحاصيل معينة)، والماء العثر، والجفاف، وشدة البرودة، والفيضانات، والعواصف، والحشرات، وعدم النمو، والجليد.	يتم تمويله بقيم تأمينية، هذه القيم تكون مدعمة للأمطار الثلجية والبرودة الشديدة.	توجد عدا شدة البرودة أو الأمطار الثلجية لان هذه المخاطر مدعمة.

الدولة	النظام	نوع التأمين	تمويل النظام	مساعدات الدولة
فرنسا	نظام تأمين خاص يدعم جزئيا بواسطة نظام مساعدات الكوارث العام والخاص.	**التأمين الخاص** يقدم ضد: شدة البرودة لجميع المحاصيل، والعواصف، بالإضافة لشدة البرودة للذرة ، والعنب، وعباد الشمس ، كما يقدم لخسائر الحيوانات الناتجة عن عدد من الأسباب. **المساعدات العامة للكوارث** تقدم منح وقروض بمعدلات فائدة منخفضة لجميع الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية، ولا يمكن تغطيتها بالتأمين الخاص للمحاصيل والإنتاج الحيواني. **المساعدات العامة الاستثنائية** تقدم للجفاف، المؤثر على قطاع الإنتاج الحيواني، والكوارث غير المحددة ، (تقدم بدعم الفائدة، تقليل مدفوعات الضمان الاجتماعي، إعادة جدولة الديون). • إعفاء من الضرائب في حالة الكوارث العامة. • إمكانية تقسيط الأعباء الضريبية على سنوات (في حالة الكوارث عموما لجميع قطاعات الاقتصاد). • إعادة التأمين لوقف الخسائر: لتغطية تأمين الخسائر على المباني ومحتوياتها.	**التأمين الخاص** يمول من القيم التأمينية بالإضافة إلى الدعم ضد شدة البرودة لبعض المحاصيل. **المساعدات العامة للكوارث** تمول من الصناديق العامة والرسوم المحصلة على قيم التأمين الخاصة. **المساعدات الاستثنائية** يتم تمويلها من الصناديق العامة، وصناديق المنظمات المتخصصة. **إعفاءات الضرائب وتقسيط الأعباء الضريبية:** تمول من الصناديق العامة. **إعادة التأمين يمول من منح الدولة.**	يوجد مساعدات حكومية فيما عدا الخسائر التي يمكن تغطيتها من التأنين الخاص.

الدولة	النظام	نوع التأمين	تمويل النظام	مساعدات الدولة
قبرص	تـأمين إجبـاري، ويـتم تحديد المحاصيل التي يغطيها النظام من وقت لآخر بقرار من مجلس الوزراء.	تأمين إجباري على جميع المحاصيل ضد أي كارثة طبيعية لا يمكن تجنبها ، وقد تم في البداية تغطية الفواكه الموسمية، والعنب ضد الخسائر الناتجة عن البرد، والجفاف، والصدأ ثم شمل المشروع الليمون والبرتقال ضد خسائر البرد والجليد (التجمد)، ثم امتد إلى الأعلاف المطرية ضد الجفاف، ثم البطاطا ضد البرد والجليد والفيضانات، تلى ذلك تغطية الخضروات والشمام والبطيخ والفراولة والبقول.(المحاصيل التي يغطيها المشروع فيتم تحديدها من وقت لآخر بقرار من مجلس الوزراء). **لا يغطى التأمين الزراعى الأضرار في الحالات التالية:** • الخسائر الناتجة عن زراعة المحاصيل في غير أوقاتها أو التى تحدث قبل الأزهار الكامل، باستثناء العنب الذى تغطى خسائره مباشرة بعد مرحلة انتفاخ البراعم. • الخسائر الحادثة بعد جنى المحصول أو بسبب إهمال المزارعين. • الخسائر التى تصيب الأشجار في الأماكن المنعزله أو النباتات والأشجار التى يقل عددها من ٧٠ نبته في الهكتار الواحد، وفي حالة الزراعة المتنوعة إذا كانت الأشجار من نوع واحد تقل عن (٢١) شجره/هكتار. • الخسائر التى تصيب المحاصيل في منطقة تقل مساحتها عن ٠.٠٢ هكتار، والمحاصيل غير المروية في منطقة تقل مساحتها عن ٠.٠٥ هكتار والحبوب والأعلاف المزروعة في منطقة أقل من ٠.١٠ هكتار. خسائر البرد والجليد والأعاصير البالغة ١٥% من جملة الأنتاج أو ما دون	أن حيوية التأمين الزراعي في قبرص تعتمد على الطبيعة الإلزامية للنظام بموجب قانون التأمين الذى صدر عام ١٩٧٧م، وتنفذ هذا القانون منظمة التأمين الزراعي وهى منظمة شبه حكومية ويمثل في مجلس أدارتها ممثلون للوزارات المختلفة مثل الزراعة والداخلية والمالية والتجارة والصناعة والعمل والضمان الاجتماعي واتحادات الزراع. وتدعم الحكومة نظام التأمين الزراعي بمساهمتها سنويا في منظمة التأمين بمبالغ لكل محصول يشمله التأمين يتناقص سنويا بمعدل ١٠٪ أي يدعم القسط كاملا في السنة الأولى ثم ينقص الدعم ليصل إلى ٥٠% من الاجمالي في السنة الخامسة. تتألف الموارد الرئيسية لمنظمة التأمين من الأقساط التى يدفعها المزارعون الذى يغطى التأمين محاصيلهم، ومن المعونة الحكومية، التى تقدم للمنظمة سنويا. وتشمل الموارد الأخرى لمنظمة التأمين الزراعى الفوائد على رأس المال	تمويل حكومي + الاقساط+ فوائد +الرسوم والغرامات+ عوائد الممتلكات

		ذلك، وأيضا خسائر الصدأ والفيضانات وموجات البحر التى تقل عن ٤٥٪ من مجمل الإنتاج. القسط يختلف وفقاً لمحاصيل معينة أو نوع وفصيله المحصول وأيضا بالنسبة للمنطقة– ولا يتجاوز القسط ٤٪ من مجموع الدخل المحقق من المنتجات المؤمن عليها.	والمساهمات ورسوم الغرامات وعوائد ممتلكات المنظمة.	
المانيا	نظام تأمين خاص ومساعدات الكوارث العامة.	**التأمين الخاص** يقدم ضد: شدة البرودة لجميع المحاصيل، الأمطار الثلجية، وتأمين متعلق بالنوعية (محتويات السكر في بنجر السكر، ومحتويات النشاء في البطاطس، وآفات معينة في البطاطس، والعواصف، وشدة البرودة، والسيول، والحرائق، والأمراض الوبائية، والحوادث. **المساعدات العامة للكوارث** برامج خاصة يتم تبنيها على المستوى الفيدرالي بواسطة قوانين خاصة ، وبرامج مساعدات خاصة على مستوى المزرعة بالنسبة للأمراض الوبائية لحيوانات المزرعة تغطى قيم الحيوانات النافقة	يتم تمويل التأمين الخاص من قيم التأمين المحصلة .	يوجد مساعدات حكومية

Source: European Commission , Agriculture Directorate - General, Directorate(2001), A, Economic analyses , forward Studies , evaluation , Risk Management Tools for EU Agriculture With a special focus on insurance . January, ,PP,41-43.

٦-٩ التأمين الزراعي في الهند:

بدأ التأمين على المحاصيل الزراعية في الهند عام ١٩٧٣/٧٢م، كبداية تجريبية تمت عن طريق " المؤسسة العامة للتأمين بالهند GIC" **General Insurance Company**، وهو جهاز تأميني تابع للدولة. وفي المرحلة التجريبية استهدف التأمين الزراعي، تشجيع تبنى الوسائل التكنولوجية الحديثة بما فيها حماية النبات، وتوفير ضمانات الاقتراض من البنوك، وتطوير الإجراءات وخلق الكوادر للتوسع في عمليات التأمين.

وقد قام التأمين خلال تلك المرحلة، والتى استغرقت ثمان سنوات، بالتأمين ضد مخاطر المناخ، والآفات وامراض النبات، إلا أنه بنهاية تلك الفترة فشل النظام نتيجة التقدير غير الدقيق للأقساط والخسائر المغطاه، وقد تلا ذلك تنفيذ مشروع للتأمين في مناطق مختلفة عن المناطق التى غطاها النظام التجريبى (المشروع الرئيسى)، مع مراعاة التقدير الدقيق للأقساط، وتم في هذا المشروع تغطية كافة أنواع المخاطر، كما تم تغطية مخاطر محاصيل الأرز،و القمح، والشوفان، و البقول، والبذور الزيتية، والشعير، والقطن، وقصب السكر، إلا أن هذا النظام قد تم ربطه إجباريا بعملية الإقراض، وشكل عنصراً هاما في ضمان القروض.

هذا ويقوم النظام التأمينى في الهند بتغطية ١٠٠٪ من القرض، الا أن الأقساط المدفوعة بمعرفة المزارعين، لم توضع على أسس اكتوارية، ولكنها بناءاً على مستويات تؤخذ في الاعتبار كدعم من الدولة والحكومة المركزية لهؤلاء المزارعين، كما ان النظام متاح لجميع المزارعين بصرف النظر عن المساحة الزراعية، ويغطى جميع المحاصيل الغذائية والبذور الزيتية والمحاصيل النقدية والتجارية.

هذا ويعمل النظام التأمينى الجديد على أساس " منهج المساحة "، حيث تحدد المساحات لكل محصول طبقا للمنطقة الجغرافية، وطبيعة الأرض، ودرجة انحدارها، وتعرضها للفيضانات، وعلى أساس تقويم شخصي في حالة تنفيذه في مساحات محدودة، وعلى أساس التجربة والخبرة.

٦-٩-١ تقدير الخسائر:

يتم تقدير الخسارة أو النقص في المحصول بمعرفة حكومة الولاية، ويتم ذلك خلال فترة الحصاد من خلال العينات بحد ادنى، (١٦) عينه، وتدفع المطالبات، على أساس نقص المحصول عن الإنتاجية المحددة لكل منطقة، ويقوم العاملين بالمؤسسة العامة للتأمين بزيارة ميدانية للتأكد من صحة واتباع الإجراءات السليمة.

٦-٩-٢ الهيكل الادارى للنظام:

يتم تنفيذ النظام ضمن برامج الحكومة عن طريق المؤسسة العامة للتأمين، ويتم دفع الأقساط بمعرفة المزارعين المقترضين من البنوك كجزء من قروضهم، وتدفع مباشرة إلى صندوق التأمين المركزى، وتشارك الحكومات المحلية في تقديم التمويل والمساعدات الإدارية الأساسية.

٦-٩-٣ التغطيات:

يغطى النظام جميع المخاطر الطبيعية خلال المراحل التالية:

- فشل محاصيل البذور كليا أو جزئياً نتيجة للأخطار الطبيعية.
- الفقد في محصول البذور الخام المتوقع.
- الفقد في محصول البذور بعد الحصاد.
- الفقد في مرحلة تدريج البذور وتصنيفها.
- إجمالي التأمين يعبر عن متوسط الثلاث إلى الخمس سنوات السابقة.

٦-٩-٤ الاحتياطيات واعادة التأمين:

تقوم صناديق التأمين في الولايات بالاحتفاظ باحتياطى، وهذا الاحتياطى لا يتطلب بالضرورة وضعه في الصندوق المركزى.

٦-١٠ التأمين الزراعى فى اليابان:

اليابان لديها نظام تأمين قومى، بالإضافة إلى شركتان خاصتان تقدمان التأمين الزراعى. والنظام القومى يتكون من (٦) برامج تغطى تقريباً كل المحاصيل، والإنتاج الحيوانى، فيما عدا الزهور والخضروات والطيور وتشمل البرامج الستة ما يلى.

- برنامج تأمين الأرز والقمح والشعير.
- برنامج تأمين دود القز لأنتاج الحرير.
- برنامج تأمين الفاكهة والأشجار.
- برنامج تأمين الصوبات الزراعية.
- برنامج تأمين الحاصلات الحقلية.
- برنامج تأمين الإنتاج الحيوانى.

وتغطى هذه البرامج جميع أنحاء اليابان باشتراك إجبارى، وبالنسبة للأرز، والقمح، والشعير، ودوده القز، فلهما أهمية خاصة للزراعة اليابانية والاشتراك الاجبارى يحمى من الأختيار الخاطئ، ويساعد على تثبيت الدخل، حيث تتوزع المخاطر بدرجة كبيره وعلى نطاق واسع.

يتولى الاتحاد الزراعى التعاونى، تنظيم التأمين الزراعى، وتقوم الاتحادات التعاونية على مستوى البلديات، بإعادة التأمين لدى الحكومة الفيدرالية على مستوى الولاية، والتى تقوم بدورها بإعادة التأمين لدى الحكومى المركزية. وتقوم الحكومة المركزية بتقديم دعم جزئى في مقدم الاشتراك وفي جزء من المصاريف الإدارية.

صغار المزارعين، والمزارعين لبعض الوقت يعزفون عن دفع المقدمات التأمينية للبرامج الأجبارية بسبب اعتماد دخول اغلبيتهم على مصادر غير زراعية، تجعلهم قادرين على تحمل مخاطر الدخل بأنفسهم، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض المزارعين يشعرون أن المقدمات التأمينية التى يدفعونها لا تتناسب مع المخاطر التى يتعرضون لها، وأن صغار المزارعين يستفيدون بدرجة اكبر من النظام ويرى البعض أن التأمين الزراعى يكون مفيداً فقط في حالة الأخطار التى تتعدى حد معين.

٦-١٠-١ برنامج تثبيت دخل مزارعى الأرز:

تم تقديم هذا البرنامج ارتباطا بمجموعة سياسات جديده في قطاع الأرز، حيث يحصل المؤمن عليه على ٨٠٢٠٪ من فرق السعر، مقارنه بالأعوام الثلاث السابقة كتعويض، ويتم ذلك من خلال صندوق يمول بنسبة ٢٥٢٠٪ من مزارعى الأرز و٧٥٢٠٪ من الحكومى ويشترط للاشتراك في هذا البرنامج استيفاء متطلبات معينه.

٦-١١ التأمين الزراعى في الجزائر:

منذ ١٩٨٨م ظهر إلى الوجود صندوق ضمان للقروض الزراعية على أساس المخاطر كافة، وهو يغطى حتى٧٠٪ من مقدار القرض لكل مزارع، أيضا يوجد صندوق أغاثه الكوارث لمواجهة المخاطر غير القابلة للتأمين، مثل: الصقيع، والجفاف، والفيضان، في الجزء الجنوبى من البلاد، وهذا الجزء معرض جداً للجفاف، ويغطى الصندوق ٣٠٪ ـ٦٠٪ من تكاليف الإنتاج، والصندوق مدعم من الحكومة، ولا يدفع أى تعويض إلا بعد أن تعلن الحكومة أن منطقة ما قد تأثرت، وأن تكون قد شكلت لجنة لتقييم الأضرار.

٦-١٢ التأمين الزراعى في تونس:

يتكون قطاع التأمين الزراعى في تونس من شركة تعاونية واحدة وهى " الصندوق التونسى للتأمين التعاونى الفلاحى "CTAMA"، ومن شركات خاصة متعددة، منها (١٢) شركة تعمل في ميدان التأمين الزراعى، ويغطى التأمين في تونس جميع المخاطر على حياة الماشية، وجميع أنواع التأمينات على الأملاك، والتأمينات على المحاصيل الزراعية (القمح، والحبوب، والاعلاف،

والخضروات، والزهور) ضد الحريق والصقيع، وايضا الصيد البحرى، ولا يغطى التأمين مخاطر الجفاف، والفيضانات، في السنوات الأخيره ظهرت أشكال اخرى مثل، التأمين على تعطل الرى، والعمل في المزارع الكبيرة.

هذا وتزود الشركات التعاونية، والخاصة معظم البلاد بتأمينات على المحاصيل ضد الحريق، والصقيع، وعلى المواشى ضد مخاطر النفوق، وهناك شركة خاصة واحده تقدم تأمينات ضد مجموعة من الأخطار التى تهدد الزراعات المحمية، كما تم إنشاء صندوق الكوارث الطبيعية لمواجهة الأخطار الكارثية "Catastrophic Risks"

٦-١٢-١ منتجات التامين في تونس:

اولا: على مستوى تغطية المخاطر الزراعية العادية وتشمل كل من:

- التأمين ضد البرد: ويضمن التعويض عن الخسارة الكمية الناتجة عن المفعول الميكانيكي للبرد في المحاصيل قبل جمعها، ويمكن أن يمتد الضمان إلى تغطية الخسارة النوعية في الجودة.
- التأمين من الحريق الزراعي: يضمن التعويض عن الأضرار التي تلحق بالمحاصيل على إثر حريق، ويمكن أن يمتدّ الضمان إلى تغطية نتائج المسؤولية المدنية إزاء الغير.
- تأمين الصوب الزراعية: ويشمل ضمان الهياكل، وتجهيزاتها والمزروعات المتواجدة فيها ضد مخاطر البرد والعواصف والحريق.
- تأمين مراكب الصيد البحري : ضمان الأضرار التي تلحق بهيكل ومحركات المركب والناتجة عن أخطار الملاحة.

ثانيا: على مستوى تغطية الكوارث الفلاحية (الجفاف)

في سنة ١٩٨٦م انشأت تونس صندوق تعاوني لتعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح، الا انه مع مرور الوقت في عام ١٩٩٧م، تبين عدم الجدوى الاقتصادي للصندوق، نظرا لتجاوز كلفته السنوية الاجمالية ما يتحمله المزارع، والدولة، و تتدخل الدولة عند حدوث الجفاف عبر الآليّات التالية:

- يساهم " الصندوق الوطني للضمان" الذي يتدخل في حالات الجفاف لإعادة جدولة ديون الفلاحين مع تحمل الدولة لفوائض الجدولة وبمساهمة رمزية من طرف الفلاح.
- برامج المساعدات العينة لمجابهة الجوائح الطبيعية: تقديم إعانات عينية، لصغار الفلاحين تتمثل في، البذور، والأسمدة والأدوية، وكذلك الإعانات العينية من الشعير لمربي الماشية وذلك إضافة إلى الاعتمادات المخصصة لحفر وتجهيز الآبار العميقة، وحماية القطيع في الجفاف.

٦-١٢-٢ تطور أهم مؤشرات التأمين الفلاحي:

تعتبر نسبة الإقبال على التأمين الزراعي في تونس بصفة عامة ضعيفة ودون المستوى المأمول وتتجلى محدودية التغطية للمخاطر الزراعية فيما يلى:

- ضعف حصة التأمين الزراعي من إجمالي معاملات قطاع التأمين (٢.٥٪).
- تدني نسب التغطية للأنشطة الزراعية فعلى سبيل المثال، لا تجاوز نسبة التغطية للزراعات الكبرى (١٠٪) من المساحة الزراعية الاجمالية، ويرجع ذلك إلى: تشتت المساحات المنزرعة، حيث أن الأراضي التي تقل مساحاتها عن (٥) هكتارات لا يتوفر عادة لأصحابها الإمكانيات المادية للاشتراك في التأمين، ويمثل ذلك نحو(٥٤.٣٪) من مجموع المساحات المزروعة، ايضا: تواصل ارتباط التأمين الفلاحي بالقروض (صبغة شبه إلزامية)، وايضا ضعف الوعي التأمينى لدى الفلاح، واقتصار التغطيات المعروضات على تغطيات تقليدية لا تكفي لحماية النشاط من كافة المخاطر.

٦-١٣ الدروس المستفادة من التجارب الدولية في التأمين الزراعي:

تستعرض الدراسة في الجزء التالي الدروس المستفادة من التجارب الدولية في التأمين الزراعي، من خلال ثلاثة محاور تتمثل في: دور الحكومة في التأمين الزراعي، والمخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي، ومدى اجبارية او اختيارية النظام. يلى ذلك عرض لاهم المشكلات التقليدية للتأمين الزراعي في اطار التجارب الدولية.

٦-١٣-١ دور الحكومة في التأمين الزراعي:

شهدت أنظمة التأمين الزراعى في العديد من دول العالم متقدمة، أو نامية، شكلا ما من أشكال التدخل، أو الدعم أو المساندة الحكومية، سواء من بداية إنشاء تلك الأنظمة أو على امتداد مراحلها وتطورها، سواء كان هذا التدخل منتظم أو غير منتظم.

اولاً: دور الحكومة في التأمين الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأ التأمين الزراعي بإنشاء شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية عام ١٩٣٨م وهى شركة مملوكة للحكومة بالكامل ويتم إدارتها حاليا بواسطة منظمة إدارة المخاطر، والتي أنشأت عام ١٩٩٦م، لإدارة برامج التأمين الزراعي، وبرامج إدارة المخاطر، وتتولى شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية، دراسة خطط عمليات شركات التأمين الخاصة والموافقة عليها، وعموماً تتدخل الدولة في نظم التأمين الزراعي في الولايات المتحدة على اربعة صور.

- دعم قيمة المقدمات التأمينية.
- تغطية المصاريف الإدارية لقطاع التأمين الخاص.

- تدعيم التكاليف التى يتحملها القطاع الخاص.
- تقديم إعادة التأمين.

ثانياً: دور الحكومة في التأمين الزراعي في كندا:

تقوم الحكومة الفيدرالية، والأقاليم في كندا بالمساهمة في إجمالي المقدمات التأمينية التي يدفعها المزارعين بحوالي ٢٥٪ لكل منهما، كما تساهما بنسبة ٥٠٪ من المصاريف الإدارية، وبسبب الطبيعة التشاركية لبرنامج التأمين على الحاصلات تقوم حكومات الأقاليم بإنفاق نصيب مماثل للنصيب الذى تقدمه الحكومة الفيدرالية لبرنامج تأمين الحاصلات، وبالإضافة إلى مساهمة الحكومة الكندية في المقدمات التأمينية، والتكاليف الإدارية، وتتدخل الحكومة الفيدرالية في اتفاقيات إعادة التأمين مع الأقاليم من خلال جهاز حماية الدخل المزرعى.

ثالثاً: دور الحكومة في التأمين الزراعي في المكسيك:

تقدم الحكومة المكسيكية العديد من أشكال الدعم للتأمين الزراعي والتي تتمثل في:

- دعم الاشتراكات، والذى يقدم لشركات التأمين وصناديق التأمين التكافلي، لوثائق كل من الانتاج النباتي والانتاج الحيواني.
- يتراوح دعم الاشتراكات للمحاصيل الرئيسية الأساسية (بين (٣٥٪ ـ ٦٠٪) وفقا للمنطقة، ودرجة التعرض للمخاطر، أما باقي المحاصيل فيتم دعمها بنسبة ٣٥٪.
- اعادة التامين من خلال الشركة العامة للتأمين الزراعي.
- دعم التدريب، التعليم، حيث تخصص الحكومة في الموازنة مساعدة سنوية، للتدريب لصناديق التأمين.
- تقديم المساعدة للشركات والصناديق من خلال الشركة العامة في مجال تصميم المنتجات والتسعير، وتصميم نظم، واجراءات ضبط الخسائر، واتاحة هذه البرامج للشركات.
- نظام الحماية لصغار المزارعين ضد الكوارث المناخية مدعوم ١٠٠٪ من الحكومة.

رابعاً: دور الحكومة في التأمين الزراعي في كوستاريكا:

بدأت كوستاريكا نظاماً للتأمين على المحاصيل من خلال شركة تأمين حكومية محتكره "INS" وتتحمل هذه الشركة التعويضات المادية لإجمالي مبالغ الاحتياطيات التي تملكها في حالة الكوارث ذات الطابع القومي، وما يزيد عن ذلك تتحمله الدولة سواء أعلنت عن حالة الكوارث، أم لم تعلن. وتقوم الشركة بإدارة نظام التأمين في كوستاريكا، بالتنسيق مع وزارة الزراعة والنظام البنكي الذى تمتلكه الحكومة.

خامساً: دور الحكومة في التأمين الزراعي في إسبانيا:

يتركز النظام التأميني في اسبانيا على المشاركة بين القطاع العام والخاص، والعملاء المزارعين يشتركون بصفة فردية، أو من خلال التعاونيات والمنظمات المتخصصة، ويتولى وضع الخطط السنوية للتأمين منظمة "" وهى منظمة ملحقة بوزارة الزراعة والإنتاج السمكي، ويتم اعتماد هذه الخطط من الحكومة ENESA سنوياً قبل الأول من مايو، يتم في هذا الخطط تحديد معدلات الدعم، والناتج القابل للتأمين عليه، مواعيد التأمين، وأيضا تتولى هذه المنظمة تقديم الدعم الخاص بالمقدمات التأمينية، وكيفية تنفيذ الخطط التأمينية، والتصرف في جميع حالات التفاوض، هذا بالإضافة إلى رابطة التعاون التأميني (المجموعة الإسبانية لاتحاد شركات التأمين الزراعي " AGROSEGURO" وتضم ٦٤ شركة خاصة إسبانية أو أجنبية.

سادساً: دور الحكومة في التأمين الزراعي في دول المجموعة الأوروبية الأخرى:

يعمل في نظام التأمين الزراعي في **اليونان** شركات تأمين عامة وشركات تأمين خاصة بشكل متكامل وتقدم الدولة مساعداتها للنظام. وفي **البرتغال**، توجد شراكة بين التأمين العام والخاص، وتقدم الدولة مساعداتها للنظام، وفي **إيطاليا**، يوجد نظام تأمين خاص يدعم جزئياً بواسطة نظام مساعدة الكوارث العام والخاص، وتقدم الدولة مساعداتها في حالة السيول والفيضانات، وشدة البرودة والأمطار الثلجية، والجفاف، وفي **فرنسا**، يوجد نظام تأمين خاص يدعم جزئياً بواسطة نظام مساعدات الكوارث العام والخاص، وتقدم الدولة مساعداتها للخسائر التي لا يمكن تغطيتها بواسطة التأمين الخاص. وفي **النمسا، والمانيا**، يوجد نظام تأمين خاص يدعم جزئياً بواسطة نظام مساعده الكوارث العامة، وتقدم النمسا مساعدات لبعض المخاطر فيما عدا شدة البرودة والأمطار الثلجية التي يتم دعمها، بينما لا تقدم المانيا مساعدات حكومة عدا المساعدات العامة للكوارث على المستوى الفيدرالي. **وفي قبرص**، تقدم الحكومة دعمها من خلال منظمة التأمين الزراعي وهى منظمة شبه حكومية، وتقدم الحكومة مساهمة تمثل ١٠٠٪ من القسط الأول للمحصول المؤمن عليه تقل بنسبة ١٠٪ سنوياً ليصل الدعم إلى ٥٠٪ في العام الخامس.

سابعاً: دور الحكومة في التأمين الزراعي في باكستان:

ارتبط نظام التأمين الزراعي بنظام الاقراض ثم اعتبر ذو نمط رسمي بإدراجه ضمن خطط التنمية والائتمان.

ثامناً: دور الحكومة في التأمين الزراعي في الهند:

بدأ التأمين على المحاصيل الزراعية كبداية تجربة تمت عن طريق جهاز تأمين كبير تابع للدولة " المؤسسة العامة للتأمين في الهند "GIC " .

تاسعاً: دور الحكومة في التأمين الزراعي في اليابان:

يوجد نظام تأمين قومي بالإضافة إلى شركتان خاصتان، والنظام القومي يتكون من (٦) برامج تغطى تقريباً كل المحاصيل.

عاشراً: دور الحكومة في التأمين الزراعي في الجزائر:

منذ ١٩٨٨م ظهر صندوق ضمان القروض الزراعية على أساس المخاطر يغطى نحو ٧٠٪ من قروض الزراع، بالإضافة إلى صندوق مواجهة الكوارث غير القابلة للتأمين، ويتم دعم الصندوق من الحكومة.

حادي عشر: دور الحكومة في التأمين الزراعي في تونس:

يتكون قطاع التأمين الزراعي من شركة تعاونية (الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي)، ومن شركات خاصة متعددة، منها (١٢) شركة تعمل في ميدان التأمين الزراعي، ويرتبط التأمين الزراعي بالقروض في صبغة شبه إلزامية.

ومن دراسة نظم التأمين الزراعي في العديد من دول العالم والتي تضمنتها الدراسة يجب الا نهمل ثلاثة مستخلصات عن نتائج نظم التأمين الزراعي الحكومي والخاص، ويتمثل ذلك فيما يلى:

- التأمين يجب أن يرتكز على منهج "من القاعدة إلى القمة" حتى تتحقق نتائج ايجابية، ونجاح للنظام، كما انه يجب أن تصمم أنواع التأمين على أساس احتياجات المزارعين، والتى تختلف والتى تختلف من منطقة الى اخرى.
- أن يعطى النظام التأمينى الوقت الكافى للتطور، فمع استمرار التجربة، ونموها، يمكن للنظام أن يصبح اكثر شمولاً، سواء بالنسبة لنوع التأمين، أو الأخطار التى يغطيها.
- التدخل الحكومى ضرورى في أى نظام تأمينى، حتى يمكن تجنب التعقيدات، وعزوف المستفيدين عن الاشتراك، وبالتالى فقدان الغرض الأساسى للتأمين المقدم،(صناديق شبه تأمينية لمجموعة معينه من المزارعين لتلبية احتياجات معينة تساندها الدولة).

٦-١٣-٢ المخاطر والأنشطة المغطاة بالتأمين الزراعي:

تدرجت معظم الدول في تجاربها التأمينية على الحاصلات والمنتجات الزراعية في تغطية المخاطر لعدد من المحاصيل إلى حالات التغطية الكاملة لجميع المحاصيل ضد جميع أشكال المخاطر، بالإضافة إلى امتداد التأمين الزراعي ليشمل حياه المزارع، وحيواناته، وموجوداته في بعض الدول.

اولاً: المخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي في الولايات المتحدة:

شمل نظام التأمين الزراعي تأمين متعدد المخاطر على الحاصلات " أكثر من (٧٠) محصولاً" بالإضافة إلى تأمين العائد لعدد من المحاصيل المختارة، كما في نظام تأمين الدخل ومحاصيل: الذرة، وفول الصويا، والسورجم، والقطن، والقمح، والأرز، ضمن نظام تأمين العائد (نظام تغطية العائد المحصولى)، وغطت بعض البرامج كل الولايات بينما غطت برامج أخرى ولايات معينه ومناطق معينه وقد شمل النظام تغطية الناتج والسعر ويغطى النظام ٢٠٪ من المزارعين و ٦٦٪ من المساحة المنزرعة.

ثانياً: المخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي في كندا:

يغطى نظام التأمين الزراعي في كندا حوالى ٥٠٪ من إجمالي المنتجين و٥٥٪ من المساحة المنزرعة، وتركز التغطية على تثبيت صافى الدخل من خلال برنامج حساب تثبيت صافى الدخل، وبرنامج مساعدات كوارث الدخل الزراعي، والذى يغطى جميع السلع الزراعية على أساس الهامش الكلى الذى يمثل الدخل المتاح للمزارع بعض دفع تكاليف العمليات النقدية في المزرعة.

ثالثاً: المخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي في المكسيك:

يغطى التأمين في المكسيك (التأمين التقليدي للمحاصيل)، المخاطر التالية:

- خطر محدد لمحصول محدد.
- خسارة التكاليف الاستثمارية، وفيها يتم تعويض المزارع عن التكاليف التي أنفقها على المحصول حتى لحظة وقوع الضرر.
- مخاطر متعددة، يضمن فيها للمزارع محصول يعادل (٥٠٪ ـ٧٠٪) من الانتاجية المتوقعة، وهى تغطى مدى واسع من المخاطر المناخية، والبيولوجية، ومخاطر عدم الانبات.
- مخاطر الصوب الزراعية.
- مخاطر الغابات.
- مخاطر الكوارث.

رابعاً: المخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي في كوستاريكا:

يغطى برنامج التأمين على المحاصيل جميع المخاطر بناء على تكلفة الإنتاج.

خامساً: المخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي في شيلي:

جاء نظام التأمين الزراعي تلبية لطلب المزارعين نتيجة الخسائر الكبيرة التي حدثت للحبوب الغذائية بسبب الأمطار الكثيفة في موسم ١٩٨٠م، تتم تغطية هذه المحاصيل بالإضافة إلى الفاكهة وقد شمل النظام: مخاطر الصقيع، والبرد، والرياح بالنسبة للفاكهة، والأمطار والامراض الفطرية، والفيضانات، والجفاف بالنسبة للحبوب.

سادساً: المخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي في إسبانيا:

تتعدد وثائق التأمين فمنها، من يغطى نوع واحد من المخاطر، ومنها متعدد المخاطر، والوثائق التي تغطى جميع المخاطر الخارجة عن سيطرة المزارع، وتمتد الوثائق لتغطى مخاطر الحريق. ويشمل النظام التأمين على المحاصيل الزراعية، والحيوانات، والغابات، ومخاطر الظروف الجوية مثل" البرد، والحريق، والجفاف، والفيضانات، والأعاصير، والرياح، والصقيع، والأمطار الغزيرة، والأوبئة والأمراض (٥٨ نوعاً من وثائق التأمين).

سابعاً: المخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي في اليونان:

يغطى التأمين العام الإجباري أخطار الأمطار الثلجية، والحرائق والرياح العاصفة، والفيضانات، والجفاف، والجليد، وهبوط الأسعار، وبعض أمراض الحيوانات. ويغطى التأمين الخاص ما لم يتم تغطيته من التأمين العام.

ثامناً: المخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي في البرتغال:

يغطى تأمين الحصاد مخاطر الحرائق، والصواعق، والفيضانات، والأمطار الثلجية، بالإضافة إلى تغطية تكميلية ضد التجمد، والإغراق، والرياح العاصفة، ويغطى صندوق تمويل كوارث المحاصيل الأخرى التي لا يغطيها تأمين الحصاد.

تاسعاً: المخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي في إيطاليا:

يغطى التأمين الخاص مخاطر: الأمطار الثلجية، والبرودة الشديدة، والجفاف، والحرائق الشمسية، والأمراض، وخسائر أشجار الفاكهة، وتغطى مساعدات الكوارث: السيول، والفيضانات، والرياح العاصفة، والبرودة الشديدة، والجفاف.

عاشراً: المخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي في فرنسا:

يغطى التأمين الخاص: شدة البرودة، والعواصف، وخسائر الحيوانات، وتغطى مساعدات الكوارث خسائر الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى مساعدات عامة استثنائية ضد الجفاف المؤثر على قطاع الإنتاج الحيواني والكوارث غير المحددة.

حادي عشر: المخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي في النمسا:

يغطى التأمين الخاص: شدة البرودة، والماء العثر، والجفاف، والفيضانات، والعواصف، والحشرات، وعدم النمو، والجليد.

ثاني عشر: المخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي في المانيا:

يغطى التأمين الخاص: شدة البرودة، والأمطار الثلجية، بالإضافة إلى تأمين مرتبط بالنوعية مثل: محتوى السكر في البنجر، والنشا في البطاطس، بالإضافة إلى بعض الآفات في البطاطس، والعواصف، والبرودة الشديدة، والسيول والحرائق والأمراض الوبائية والحوادث.

ثالث عشر: المخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي في تونس:

يغطى التأمين الزراعي مخاطر محاصيل (القمح، والحبوب، والاعلاف، والخضروات، والزهور) البرد، والصقيع، ويمكن أن يمتد الضمان إلى تغطية الخسارة النوعية في الجودة، كما يغطى الحريق، ويمكن أن يمتد الضمان إلى تغطية نتائج المسؤولية المدنية إزاء الغير. كما يغطى التأمين الصوب الزراعية، ويشمل ذلك ضمان الهياكل، وتجهيزاتها والمزروعات المتواجدة فيها ضد مخاطر البرد والعواصف والحريق. ولا يغطى التأمين مخاطر الجفاف، والفيضانات.

٦-٣-٣ إجبارية واختيارية المشاركة في التأمين على الحاصلات الزراعية:

يجب في البداية العمل على نشر الوعى التأمينى بين المزارعين، قبل تطبيق أي برنامج للتأمين على الحاصلات الزراعية، حتى يستوعب المزارع متطلبات التأمين الملقاة على عاتقه من جراء التأمين، والفوائد التي يمكن أن يحصل عليها، بمعنى أن يعرف سلفاً أن التأمين له كلفه، مثلما أنه لا يحل مشكلة المخاطر حلاً جذرياً، كما أن نجاح أو فشل البرنامج يتوقف على مدى تعاون المشاركين مع مؤسسة التأمين، وهذا الأمر بلا شك يمكن أن تساهم فيه العديد من الجهات ذات العلاقة مثل وزارة الاعلام، ووزارة الزراعة، والمؤسسات والمنظمات الدينية، والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية العاملة في الريف.

أما من حيث المشاركة، كونها إجبارية أو اختيارية في برنامج للتأمين على الحاصلات الزراعية فقد تبين من استقراء بعض التجارب الدولية أن الاختيارية في الاشتراك في هذه البرامج قد تؤدى إلى ما يعرف بالانتقاء العكسي، أو الخاطئ Adverse Selection، حيث يصبح اكثر المزارعين عرضه للمخاطر، وأدناهم إنتاجية هم فقط المنتسبين لهذا البرنامج، أيضا يعمل الانتقاء العكسي في اتجاه آخر حيث لا يكون للجهة المؤمنة أي شروط يلزم المزارع بالبقاء في المشروع لسنوات عديدة، وهو شرط لو وجد لامكن تقليل الدخول أو الخروج من النظام وفقاً لإمكانية التوقع

بالمخاطر من قبل المزارعين، وهو أمر يلغى الفكرة الأساسية للتأمين، وهو توزيع المخاطر على اكبر عدد ممكن من المشاركين لتخفيف الأعباء المالية للبرنامج.

وعموماً فإنه يمكن القول انه من الممكن معالجة مشكلة الانتقاء العكسي من خلال الممارسات التأمينية السليمة، حيث ينبغي أن يتوافر لجهة التأمين حرية التعامل مع هذا الأمر مثل رفض المزارعين شديدي المخاطر، أو على الأقل وضع أقساط لهم تتناسب مع تكرار وشدة المخاطر التي ترغب في التأمين ضدها.

وعلى الرغم من ذلك فإننا نرى أن الخطة التي تشمل صغار المزارعين ينبغي أن تكون اجبارية، إلا في الحالات الخاصة التي يمكن أن يطبق التأمين الطوعي فيها، شريطة التأكد من تفادى مساوى التأمين الطوعي، كالانتقاء العكس، أو الكلفة الادارية العالية، كما انه من الممكن أن تكون الاختيارية لكبار المزارعين، أو أن تكون للاختيارية، أو الإجبارية دور في توجيه التركيب المحصولى، وبصفة عامة لابد من التأكيد في كل الحالات على فكرة " القابلية التأمينية ". ويتبين من الجدول رقم (٦-٣) حالة التأمين على الحاصلات الزراعية في بعض دول العالم من حيث الإجبارية أو الاختيارية.

جدول(٦-٣): إجبارية واختيارية التأمين الزراعي في بعض[١] دول العالم

الدولة	إجبارية أو اختيارية التأمين الزراعي
الولايات المتحدة الامريكية	اختياري : لجميع المحاصيل وجميع الزراع
كندا	اختيارى
المكسيك	إجباري لعملاء البنك الريفي المقترضين، وطواعية للزراع في المناطق الريفية الأخرى، إلا أن تعويض الزراع عن طريق التأمين الاختياري لم يكن مشجعاً للمزارعين للانضمام للتأمين الزراعي.
كوستاريكا	اختياري
شيلي	اختياريا موجه أصلاً لكبار المزارعين
إسبانيا	اختياري
اليونان	إجباري: على أخطار الأمطار الثلجية، والحرائق، والرياح العاصفة، والفيضانات، والجفاف ....الخ ، واختياري: من خلال شركات خاصة للمخاطر الأخرى.
البرتغال	اختياري
إيطاليا	اختياري
النمسا	اختياري
ألمانيا	اختياري
تونس	يرتبط التأمين الزراعي بالقروض في صبغة شبه إلزامية

المصدر: راجع تجارب الدول في التأمين الزراعى، الفصل السادس من الدراسة.

٦-١٤ المشكلات التقليدية للتأمين الزراعى فى اطار التجارب الدولية:

يعتبر التأمين الزراعى منتجا صعبا للاسباب التالية:

- التأمين الخاص غير قادر على التوافق مع المخاطر غير المصنفة فى الناتج المحصولى، والناشئة عن كوارث طبيعية، والتى تؤثر على اعداد كبيرة من المزارعين المنتشرين فى مساحات اقليمية واسعة، حتى مع اعادة التأمين، حيث من الصعب حساب قيمة تأمينية عادلة، لتكوين احتياطى كافى للاحداث شديدة الخسائر، حتى وان كانت قليلة الاحتمال، وتؤكد الدراسات ان عقود التأمين على الحاصلات اكثر خطورة بنسبة ٢٠٪ عن السيارات والتأمين الصحى.
- قصور المعلومات او عدم انتظامها، يؤدى الى اختيارات خاطئة ومشكلات محققة ترفع من التكاليف ومستوى الخطورة فى تقديم عقود التأمين للمحاصيل بدرجة اكبر من غيرها، وتتأكد

المخاطرة حينما يصبح من الصعب التمييز بين طالب التأمين عالى المخاطرة، ومنخفض المخاطرة، ويصبح تقدير قيمة التأمين كمتوسط للحالتين امرا غير ملائم حيث يؤدى ذلك الى خفض قيمة التأمين للعميل ذو الخاطرة العالية، ورفع قيمة التأمين للعميل ذو المخاطرة الاقل، وبمرور الوقت يوقف العميل ذو المخاطرة المنخفضة تعامله مع سوق التأمين، ولا يبقى لدى شركات التأمين سوى العملاء ذو المخاطر العالية مما يؤثر سلبا على ارباح شركات التأمين وقدرتها على الاستمرار.

- المساعدات الحكومية فى حالة الكوارث مساعدات تتوقعها الاسر الريفية كتعاطف من الحكومة، وبالتالى يؤثر على رغبتهم فى دفع اقساط التأمين، ويجب ان تتسم هذه المساعدات بدرجة عالية من الوضوح والتحديد حتى يمكن للمزارعين تقدير التكاليف الحقيقية للمخاطر التى يواجهونها بدقة اكبر، وبالتالى اتخاذ قرارات بشراء وثائق التأمين الزراعى.
- على الرغم من ان الحكومات قد استغلت عدم مقدرة شركات التأمين الخاصة على تقديم وثائق تأمين معقولة فى حالة الاخطار المتعددة والكوارث كمبرر لدخول سوق التأمين، الا ان خبرة حزم التأمين الحكومية لم تكن ايجابية، واغلب هذه الحزم قد حققت خسائر تأمينية عالية، ومقادير دعم مرتفعة، ففى نموذج تأمين الحاصلات الذى اتبع فى عدد من الدول المتقدمة والمرتفعة الدخل مثل الولايات المتحدة الامريكية، واسبانيا، وفرنسا، وايطاليا، كانت الحكومة المركزية تقدم دعما على قيمة مقدمة التأمين الزراعي، ودعم وظيفى لشركات التأمين لتغطية بعض التكاليف الادارية المرتفعة والمصاحبة لعقود التأمين الزراعى، وايضا دعم اعادة التأمين وهو ما ادى الى ان تكاليف البرامج التأمينية فى عدد من دول العالم قد فاق المدفوعات التأمينية.

٦-١٥ التجارب الدولية في الزراعة التعاقدية:

هناك العديد من الدول التي نجحت الى حد كبير في تطبيق نظام ناجح ومستدام للزراعة التعاقدية، استطاعت من خلاله احراز تقدم كبير في القطاع الزراعي، حيث يعتمد نجاح كل تجربة على نوع النموذج الذى تم استخدامه لنجاح الزراعة التعاقدية لديها. وتتمثل اهم تلك التجارب فيما يلى:

٦-١٥-١ تجربة الهند:

تقوم الشركة بتقديم مستلزمات الانتاج للمزارعين، من خلال وسيط يقوم بدوره بإمداد المزارعين بتلك المستلزمات، بالإضافة للخدمات الارشادية، ويتم الاتفاق على السعر وفقا لسعر السوق أثناء توريد المحصول، أو عن طريق الاتفاق على سعر ثابت مسبقاً، ولا توجد مسئولية على

الشركة عند فشل المزارع في زراعة المحصول، وقد يؤمن الانتاج من المخاطر المختلفة من قبل شركات التأمين، ويقوم المزارع بنقل المحصول لمراكز تجميع تابعة للمصنع، ثم يقوم المصنع بنقله إليه، وقد أكدت دراسة تم اعدادها عن هذا البرنامج أن دخول المزارعين قد زادت في المتوسط بحوالي ٥٠٪ في محصول الطماطم، عن تلك الخاصة بالمزارعين الذين يزرعون الطماطم لبيعها في الأسواق المفتوحة.[٦١]

٥-١٥-٢ تجربة كينيا:

تتعاقد المصانع الكبيرة على الخضر، وبعض أنواع الفاكهة التي يتم تصديرها للخارج، مع صغار المزارعين، وفقاً لعقد مكتوب بواسطة مجموعة من القانونيين والذى من خلاله يمد المصنع المزارعين بمستلزمات الإنتاج، وخدمات الارشاد ويتحمل نقل المحصول من خلال الجمعيات التعاونية.

٦-١٥-٣ تجربة إندونيسيا:

حيث تتحكم شركات التصنيع الغذائي في كمية وجودة المنتج، مثل قصب السكر، والتبغ، وبعض المحاصيل البستانية، والبذور المهيئة، وتشترك أكثر من جهة في التعاقد مع المزارعين مثل: روابط المزارعين، والحكومة، وشركات التصنيع الغذائي. وتعمل الحكومة كميسر للتعاقد، حيث تساعد في إنشاء روابط الزراع و تقوم شركات التصنيع الغذائي، بإمداد المزارعين الموجودين في روابط المزارعين ببعض مستلزمات الإنتاج ورأس المال، والادارة وعمليات فرز وتدريج وتعبئة المنتج، أما روابط المزارعين فإنها تقوم بتوفير الأرض، والبنية التحتية، والعمالة، وهذا النموذج يشعر المزارعون من خلاله بالمزيد من القوة والأمان نتيجة التزام الاطراف المختلفة بتقلبات وشروط روابط المزارعين.

٦-١٥-٤ تجربة تايلاند:

يقوم كل مزارع ببيع منتجه إلى وسيط بموجب اتفاق مسبق (شفوي) كما يقوم المزارع بشراء مستلزمات الانتاج بنفسه، أو من خلال وسيط، ويقوم الوسيط بخصم ثمن مستلزمات الانتاج من سعر المنتج، ويتمثل الانتاج في المنتجات الزراعية التقليدية مثل: الارز والخضروات، ويشعر المزارع من خلال هذا النموذج بقدر كبير من الاستقلالية إلا أن ما يعيب هذا النظام المخاطرة التي يواجهها سعر المنتج في السوق.

---

[٦١] منظمة الأغذية والزراعة، مصلحة الزراعة، وحماية المستهلك، مصدر سابق.

٦-١٥-٥ تجربة الصين:

تشبه في ظروفها لحد كبير الحالة المصرية من حيث، صغر الحيازات الزراعية التي تمتلكها الاسر، والتي لا تزيد عن فدان واحد من الأراضي الزراعية، بالإضافة لتشابه الظروف المعيشية من حيث ارتفاع معدلات الفقر، وتعتمد التجربة على مشاركة القطاع الخاص للمزارعين من خلال الوحدات القروية والمجتمعية، ومن خلال الدعم الذى يقدمه بنك التنمية الأسيوي لكل من الشركات وصغار المزارعين، حيث شجع بنك التنمية الأسيوي من خلال مشروع الزراعة المستدامة في الأراضي الجافة، على نشر فكر الزراعة التعاقدية من خلال دعمه للشراكة بين المزارعين وقطاعات الأعمال.

هذا وقد ساهم هذا النظام التسويقي في رفع مستوى معيشة الريفيين، وإكسابهم العديد من المهارات المعرفية، من خلال تركيز الشركات الممارسة للتعاقد في وضع نظماً صارمة لمراقبة الجودة، وتتبعها، علاوة على منحها سعر تعاقدي للمزارع أعلى من سعر السوق، نتيجة لأن المنتجات عالية الجودة وذات القيمة المضافة العالية، والتي يكون سعرها في السوق النهائية مرتفع. ومن أمثلة هذه الشركات العالمية شركة Food Quenching Qingzhou، وشركة Boxing Loamsun Food للمنتجات الغذائية العضوية المصنعة المتخصصة، والتي تصدر منتجاتها للاتحاد الأوروبي، والمدن المحلية الصينية، بأسعار مرتفعة حيث تضمن تلك الشركات للمزارعين حداً أدنى لسعر منتجاتهم من خلال قيامها بدفع سعر أعلى للمزارع من سعر السوق عند التعاقد، وفى حالة انخفاض هذا السعر عند الحصاد تلتزم الشركة بتعويض المزارع عن هذا الانخفاض.

من ناحية اخر أنشأت تلك الشركات ما يعرف باسم "**Jedi**" وهى وحدات ادارية لتطوير المحاصيل الزراعية المتعاقد عليها، *(مساحة من الأراضي الزراعية التي تتمتع بمناخ وتربة مشابهة، وتخصص لزراعة محصول واحد ولخدمة مشترى او سوق محدد)*، تشرف عليها تلك الشركات بنفسها، وتعمل على مراقبة جودة انتاجها من خلال تقديم الدعم الفني، والتدريب، والخدمات الارشادية، لضمان منتجات عالية الجودة، كما كان للدولة وادارات القري (المحليات)، دور كبير في تجميع المساحات، أو الحيازات الزراعية لدى صغار المزارعين، من خلال لجان القري التي عملت كوسيط رئيسي لتحقيق الكفاءة في المساحات الكبيرة، كما تعاقدت الشركات مع المزارعين ولجان القري معا، او مع لجان القري فقط، وعلاوة على ذلك تعاونت الشركات مع الجامعات، ومراكز البحوث المختلفة، لتعزيز التكنولوجيا الزراعية المستدامة لدى المزارعين المتعاقدين معها، من خلال استنباط السلالات الجديدة، والادوات والمعدات الزراعية الحديثة، ووظفت فنيين زراعيين في العديد من المجالات الخاصة بتطوير الزراعة، كما ساعد اسلوب ادارة العقود، على التزام المزارعين

بالتعاقدات الى أبعد حد، حيث تم الاعتماد في ذلك على شبكة العلاقات الاجتماعية في الريف وعلى الحماية الاجتماعية التي وفرتها الشركات للمزارعين .

٦-١٦ الدروس المستفادة من التجارب الدولية في الزراعة التعاقدية:

مما سبق استعراضه للتجارب الناجحة للزراعات التعاقدية في عدة دول يمكن استخلاص بعض الدروس التي يمكن الاسترشاد بها وتتمثل فيما يلى:

- الاهتمام الشديد من قبل تلك الدول بالقطاع الزراعي، والمزارع الصغير والعمل على تحسين أحواله كآلية لتحسين القطاعات الزراعية.
- الدور الكبير للقطاع الخاص في الزراعة ومدى توجد هذا القطاع، ومصداقيته مع المزارعين، والدولة، فمعظم الشركات التي حققت نجاحا في الزراعة التعاقدية قللت من خسائر المزارعين من خلال تحملها لمخاطر السوق وتغطية الاضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية.
- المساندة الكبيرة من الدولة للمزارع الصغير في الزراعات التعاقدية من خلال الدور القوى للإدارات الحكومية المحلية (في الصين)، وخاصة لجان القري في التنسيق بين صغار المزارعين اصحاب المزارع الصغيرة المشاركين في انشاء "**Jidi**" مما قلل الى حد كبير من تكاليف المعاملات.
- ان نظام تقديم الدعم الفني للمزارعين يعتمد الى حد كبير على متطلبات السوق، وذلك لدعم تبنيهم للتقنيات المناسبة التي تمكنهم من انتاج النوعيات المطلوبة من السلع.
- الدور الكبير لرأس المال الاجتماعي، وشبكة العلاقات الاجتماعية، بين الافراد في الريف، وظهر ذلك فيما يتعلق بموضوع الاخلال بالعقود، فقد اعتمدت شركات الاعمال على جهات قانونية ذات ثقة، للحد من حالات الاخلال بالعقود.

الفصل السابع
مستقبل التكافل الزراعي في مصر

٧-١ تمهيد:

يعد نظام التكافل الزراعي في مصر، في مواجهة المخاطر الزراعية بأنواعها، الاقرب الى التطبيق، والافضل تعبيراً عن رغبات المزارعين، نظرا لاتفاقه مع الشريعة الإسلامية، باعتباره نوعاً من التضامن الاجتماعي "Social Solidarity"، بين من لم يتحقق لديه الخطر، ومن تحقق لديه هذا الخطر، خاصة وان بعض المزارعين في مصر يرفضون مصطلح التأمين الزراعي، الى الحد، الذى يرى فيه بعضهم انه حرام.

ويعرف التأمين التكافلي، او التأمين التعاوني بأنه: نوع من التأمين، غايته التعاون في دفع الأخطار، وليس الربح، والكسب المادي، يقوم به مجموعة من الاشخاص يتعرضون لنوع/انواع من المخاطر، وذلك باشتراكهم بمبالغ نقدية (اقساط)، تخصص لتعويض من يصيبه الضرر منهم، وإذا عجزت قيمة الأقساط عن التعويض، دفع الأعضاء أقساطاً إضافية لتغطية العجز، وإن زادت فللأعضاء حق استرداد الزيادة، وكل من الاعضاء المشتركين مُؤمنون ومؤمَّن لهم في آن واحد، فليس بينهم وسيط.

حتى نهاية مارس ٢٠١٨م، لا يمكن القول بوجود نظام للتأمين الزراعي في مصر رغم صدور قانون التكافل الزراعي المصري رقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٤م، والذى لم يتم الانتهاء من وضع لائحته التنفيذية بعد نحو اربعة اعوام من صدوره، ولم يشهد واقعا تنفيذيا حتى الانتهاء من اعداد هذه الدراسة، على الرغم من مطالبة العديد من الدراسات، والبحوث، وبعض الجهات[٦٢]، من بداية الالفية السابقة، وحتى الان، بضرورة وجود تأمين زراعي لمواجهة ما تتعرض له الزراعة المصرية سنويا من مخاطر، وربما يرجع ذلك الى ما يواجه امكانية تطبيق التأمين الزراعي في مصر من مشاكل، ومعوقات، وهى في الواقع مشاكل ترتبط ارتباطا وثيقا بحالة الزراعة في مصر، مثلها مثل العديد ان لم يكن غالبية الدول النامية[٦٣].

---

[٦٢] يوسف والى (١٩٩٣م)، وزير الزراعة وآخرون ، مناقشات مجلس الشورى حول نظام التأمين الزراعي في مصر.

[٦٣] راجع الفصل الرابع.

٧-٢ رأى المزارعين في صندوق التكافل الزراعي:

في احدى ورش العمل التي عقدت بعد صدور قانون التكافل الزراعي بهدف اجراء حوار مجتمعي حو القانون[٦٤]، تم عرض نتائج استطلاع رأى عينة قوامها (٢٥٠) مبحوثا من المزارعين، في خمس محافظات، شملت المنوفية، والشرقية، وكفر الشيخ، والبحيرة، والغربية، تم اختيارهم عشوائيا من كشوف الحيازة الزراعية، بواقع (٥٠) مبحوثا من كل محافظة. وقد اشار ٧٦٪ من المبحثين الى رغبتهم في المشاركة في الصندوق، في حين اشار ٢٤٪ منهم الى عدم رغبتهم في الاشتراك، وذلك لعدة اسباب تتبين من الجدول (٧-١).

الجدول (٧-١): توزيع المبحوثين وفقا لأسباب عدم رغبتهم في الاشتراك في الصندوق التكافل الزراعي

الاسباب	الإجمالي	
	عدد	٪
غير واضح المعالم حتى الان.	٢٥	٥٢.١
مساحة ارضى صغيرة.	٣٧	٧٧.١
الناس في البلد لا يحبون التأمين.	١٩	٣٩.٦
ربنا هو اللي يعوض علينا.	١٩	٣٩.٦
اجراءات الحكومة تكون دائما معقدة.	٢٦	٥٤.٢
ليس لدى قدرة على دفع الاقساط.	١٧	٣٥.٤
الخسائر عندي محدودة.	١٦	٣٣.٣
التأمين حرام.	١١	٢٢.٠
قلة التعويض الذى ستصرفه الحكومة.	٢٣	٤٧.٩
سأدفع اقساط وممكن لا استفيد منها.	١٨	٣٧.٥
أجمالي عدد من لا يرغبون في الاشتراك في الصندوق	٤٨	١٠٠

الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي، مرجع سابق.

وفي احدى ورش العمل[٦٥] التي عقدت لمناقشة قانون التكافل الزراعي رقم(١٢٦) لسنه ٢٠١٤م، تم دعوة أصاحب الحيازات الصغيرة للمشاركة في صياغة وتفعيل الإطار التنظيمي

[٦٤] الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي(٢٠١٥م)، ورشة عمل الحوار المجتمعي لقانون التكافل الزراعي.

[٦٥] المجلس الوطني المصري للتنافسية، ومؤسسة اقتصاد المعرفة، ورشتي عمل الزراعة التعاقدية والتكافل الزراعي ، مرجع سابق.

للقانون، ومعرفة رأيهم كمستفيد أصيل من القانون، وقد شملت اللقاءات (٨٤) فرد، و(٢٤) جمعية زراعية، و(١٧) جمعية أهلية، و(٥) نقابات وروابط من عدة مراكز من محافظات، البحيرة والإسكندرية، والمنيا، وسوهاج، والأقصر. وقد تمثل النتائج فيما يلى:

- ٧١٪ من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لم يكن لديهم إلمام بأن الدولة قد أصدرت قانون للتكافل الزراعي.
- يرى ٩٧٪ من المزارعين ضرورة وجود قانون التكافل الزراعي، لحماية أصحاب الحيازات الصغيرة من أضرار السوق، والحفاظ على حقوق المزارع من حالات تلف المحصول، وتذبذب الأسعار، ورفع مستوى المزارع، وكفاءة الإنتاج.
- ٨٨٪ من المزارعين لهم رغبه في أن يكون النظام اختياريا.
- اتفق المزارعون على أنه يجب ان يغطى النظام التأمينى جميع المحاصيل، وان المخاطر الطبيعية التي يجب أن يغطيها الصندوق، تتمثل في التقلبات الجوية، والسيول، والزلازل، وتقلبات الأسعار، والآفات والأوبئة، جديرا بالذكر أن القانون المشار الية بأعلاه لم يتعرض الى التأمين ضد تقلبات الأسعار.
- بالنسبة لسلبيات النظام رأي ٤٢٪ منهم أن نظام التأمين قد يؤدى الى تكاسل المزارعين عن الاهتمام بزراعتهم، ما دام التأمين سيغطى جزء من الخسائر، ولكن لم يوافق ٢٠٪ منهم على أن النظام سيؤدى الى زيادة حجم الخسائر وخلق مجالا للغش والتدليس.
- اتفق كل من ممثلي الشركات، والمزارعين علي أهمية أن يتضمن العقد مادة تخص التأمين لمواجهة المخاطر التي لا يسأل عنها الطرفان. كما أبدوا رغبة في أن القانون مخاطر تقلبات الأسعار.

وفى إطار المشاركة في إنجاح صندوق التكافل الزراعي، يتناول الجزء التالي بعض الجوانب، والاعتبارات الاساسية التي يمكن الاستفادة منها في نجاح نظام التأمين الزراعي في مصر، ويشتمل ذلك على:

- الدور الذى يجب ان تقوم به الحكومة وادارة الصندوق.
- ما الذى يجب ان يتم علي مستوي المزرعة.
- المخاطر ومجالات التغطية.
- محاصيل التغطية.
- اختيارية ام اجبارية النظام.

٧-٣ ما الذى يجب ان تقوم به الحكومة؟

مما لا شك فيه ان الحكومة في مصر، شأنها شأن العديد من حكومات العالم التي حققت الكثير من النجاح في انظمة التأمين الزراعي، لديها ما يمكن ان تقوم به فيما يخص صندوق التكافل الزراعي، ووضع الاسس والقواعد اللازمة لوجود نظام ناجح للتأمين الزراعي في مصر، فهي يجب ان تقوم بما يلى:

١. يجب أن تتبع الحكومة في مصر نهجا شاملا لإدارة المخاطر، وعلاقتها ببعضها البعض، وتجنب التركيز على مصدر واحد للمخاطر، او مخاطر محدودة، كما يجب أن تقدم للمزارعين المعلومات، والتدريب اللازم، الذى يساعدهم على تقييم وإدارة المخاطر الخاصة بهم. وضع الآليات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية.
٢. يجب أن تركز سياسات إدارة المخاطر الزراعية في الدولة، على المخاطر الكارثية، والتي ربما تكون قليلة، او نادرة، ولكنها تسبب أضرارا كبيرة للعديد من المزارعين في نفس الوقت، وينبغي يكون لدى الحكومة خطط مسبقة لإدارة هذه المخاطر، تتضمن إجراءات، ومسؤوليات، وحدود استجابة الحكومة لهذه السياسات.
٣. تجنب التدخل في تقدير أقساط التأمين، أو التعويض، حيث قد يلعب التحيز الحكومي دوراً تخريبياً في نشاط الصندوق، وبالتالي عدم استدامة النظام برمته.
٤. تجنب التأثير في القرارات المتخذة علي صعيد تنفيذ برامج التأمين بأي شكل، عدا الجوانب الإرشادية.
٥. ينبغي ان لا توفر الحكومية الدعم في حالة التعامل مع المخاطر العادية، حيث ينبغي أن تتم إدارة المخاطر العادية بواسطة المزارعين أنفسهم، حتى لا تحدث نتائج عكسية، عندما يؤدى ذلك الدعم على التحريض ممارسات زراعية أكثر غير مناسبة.
٦. المساعدات الحكومية في حالة الكوارث، مساعدات تتوقعها الاسر الريفية كتعاطف من الحكومة، الا انها قد تؤثر على رغبتهم في دفع اقساط التأمين، لذا يجب ان تتسم هذه المساعدات بدرجة عالية من الوضوح والتحديد، حتى يمكن للمزارعين تقدير التكاليف الحقيقية للمخاطر التي يواجهونها بدقة أكبر، وبالتالي اتخاذ قرارات بشراء وثائق التأمين الزراعي.
٧. اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب ما يعرف بأمراض التأمين مثل: المخاطر الأخلاقية، والانتقاء المعاكس، وخطر الاساس، وغيرها.
٨. التأمين المدعوم هو أحد طرق تقديم المساعدة في حالات الكوارث، مع مراعاة ان ذلك قد يؤدى إلى الحد من تطوير أسواق التأمين الخاصة .
٩. خلق بيئة قانونية، واقتصادية، مناسبة لتنشيط دور القطاع الخاص في مجال التأمين الزراعي، واعادة التأمين .

١٠. ينبغي على الحكومة تسهيل ظروف "البدء" الجيدة ـ (المعلومات، والتنظيم، والتدريب).
١١. للحكومة دور رئيسي في تطوير أدوات إدارة المخاطر القائمة على السوق مثل العقود الآجلة، والزراعة التعاقدية، وعقود التسويق، وغيرها من ادوات ادار المخاطر.
١٢. وضع سياسة واضحة للصندوق، وفق أفضل الممارسات العالمية في مجال التأمين الزراعي، تتضمن، تحديد مدروس لشروط التأمين، بحيث تكون محددة، غير فضفاضة، وغير قابلة للتأويل، ايضا تحديد أقساط التأمين، وتعويضاته، ومؤشراته الأخرى، بما في ذلك مواصفات المحصول قبل الزراعة عند التأمين، بحيث تسمح بمشاركة واسعة من المزارعين، وحماية نشاطهم الزراعي واستمراره، مع اجراء التحديثات والتعديلات اللازمة بصفة مستمرة، وفق للتجارب، والدروس المستفادة، وتراكم الخبرة.
١٣. استقطاب، وبناء القدرات والكفاءات المتخصصة، للعمل في الصندوق على كافة المستويات.
١٤. إيجاد البنية التحتية للتأمين، مثل محطات الرصد الجوي والمختبرات وغيرهما.
١٥. توفير المعلومات بشكل منتظم، وتماثلها (Asymmetric Information)، يمنع الاختيارات الخاطئة، مما يقلل من مستوى الخطورة فى تقديم عقود التأمين للمحاصيل.
١٦. من المفيد التدقيق في اختيار المحاصيل المشمولة بالتأمين في المرحلة الأولي من عمل الصندوق، والبدء بتنفيذ برامج تأمين مطلوبة، وذات تأثير، وقابلة للنجاح وفق مؤشرات محددة مسبقاً، وذلك لكسب ثقة المزارعين، وبناء قدرات الإدارة المنفذة لبرنامج التأمين، وملاحظة ان الرغبة في تغطية عدد كبير من المخاطر في فترة وجيزة، قد تتسبب في فشل النظام برمته.
١٧. وضع آليات متطورة لمتابعة تنفيذ انشطة الصندوق.
١٨. وضع الاليات اللازمة لتقليل تكاليف التشغيل، والتكاليف الادارية الى أدني حد ممكن.
١٩. تحمل الحكومة للتكاليف التشغيلية في مرحلة البدء، والانطلاق.
٢٠. دعم مدروس لأقساط التأمين، وبصفة خاصة لصغار المزارعين، اصحاب الحيازات القزمية.
٢١. تحمل جزء من تكاليف إعادة التأمين أو كلها.
٢٢. الاهتمام بتكوين الاحتياطيات، والمخصصات الفنية للصندوق، والتي تتغير وفقاً لما يراه الخبراء الاكتواريون.
٢٣. أن يكون للصندوق مركزاً، وفروع تتولى تسيير الأمور الروتينية بسرعة، مما يؤدى إلى إكساب الثقة للمزارعين، أيضا سرعة أجراء المعاينة والتقدير وغيرها في حالة حدوث الخطر.
٢٤. من المهم أن يُدمج برنامج التأمين الزراعي مع برامج الإقراض للمزارع الصغيرة، كون ذلك يحقق منفعة متبادلة لأطراف التأمين، المُؤمن له كضمان للقرض، ومؤسسة الإقراض لضمان سداد القرض، وكذلك صندوق التكافل لاستقطاب الموارد في سبيل توزيع المخاطر وتشتيتها.

٧-٤ ما الذى يجب ان يتم على مستوي المزرعة؟

١. ضرروه امساك الدفاتر، والسجلات المزرعة، التي تدون فيها الإنتاجية، والمتغيرات الزراعية الأخرى علي مستوي المزرعة، والمحصول، علي مدي سلسلة زمنية وظروف إنتاج مختلفة.
٢. التدخل النشط للخبراء والمرشدين الزراعيين.
٣. للتأمين حدود في مواجهة المخاطر الزراعية، ولابد من اعتماد ادارة المزرعة على وسائل أخري لإدارة المخاطر علي مستوي المزرعة، والنشاط، وعدم الاعتماد على التأمين فقط.
٤. وضع خطة مثلي لإدارة المزرعة / المحصول يتفق عليها مع المُؤمن كشرط للتأمين، وتتم متابعتها من قبل القائمين علي برنامج التأمين، بشكل حثيث للاطمئنان علي حسن أداء المؤمن له، وتجنب المخاطرة الأخلاقية، ومخاطرة عدم الاعتراف بخسارته نظرا لارتباط الخسارة بالإدارة كمسبب، أكثر من مصدر الخطر.

٧-٥ المخاطر ومناطق ومجالات التغطية:

نظراً للحالة التجريبية التي سيمر بها نظام التأمين الزراعي في مصر من خلال صندوق التكافل الزراعي، يجب أن تسير التغطيات جغرافيا، بشكل تدريجي بحيث يغطى التأمين في البداية عدد محدود من المحافظات، حتى يمكن التعرف الجوانب المختلفة للممارسات التجربة، واخطائها، حتى يمكن تجنبها، ايضا ان يغطى النظام مجموعة من المخاطر الأساسية، كمخاطر الطقس كالسيول، والامطار الغزيرة، وارتفاع او انخفاض الزائد في درجات الحرارة، والصقيع، وبعض امراض النبات، اعتماداً في هذا على سابقة حدوث هذه المخاطر في مصر، واحتمالية حدوثها مستقبلا، ووفقاً لما يقرره الخبراء الاكتواريين،، والمتخصصين، مع مراعاة أن يتضمن النظام توجيه جزء من أمواله إلى الوقاية لمنع حدوث الأخطار، إذا كان ذلك ممكناً.

بصفة عامة يجب التدريج في التنفيذ جغرافيا، وحسب المحاصيل، وحسب الأخطار، مع الاخذ في الاعتبار اهمية بناء الثقة بين الصندوق، وجمهور المستفيدين في المراحل الاولى لتنفيذ البرنامج.

وفى دراسة وزارة الزراعة[٦٦]، اقترحت الدراسة ان يتم البدء بعدد من محافظات لتطبيق النظام كمرحلة أولى، على عدد من المحاصيل في كل محافظة، فتم اختيار محافظة الدقهلية، للتأمين على محاصيل: القطن والقمح والعنب، ومحافظة البحيره للتأمين على محاصيل: القطن، والقمح، والفول البلدى، والموالح، والبطاطس، والبطيخ، والفاصوليا الخضراء، والكوسة، ومحافظة

[٦٦] وزارة الزراعة، مقترح صندوق التكافل الزراعي ضد المخاطر والكوارث الطبيعية، مصدر سابق

الشرقية، للتأمين على محاصيل: القطن، والقمح، والفول السودانى، والموالح، والمانجو، والطماطم، ومحافظة المنيا، للتأمين على محاصيل: الفول البلدى، والفول السودانى، وقصب السكر، والعنب، ومحافظة قنا للتأمين على محاصيل: قصب السكر، والطماطم الشتوى، ومحافظة الإسماعيلية للتأمين على محاصيل: الفول السودانى والمانجو، ومحافظة أسيوط للتأمين على محاصيل: الفول البلدى والبطيخ، ومحافظة أسوان للتأمين على محصول قصب السكر ومحافظة الجيزة للتأمين على المانجو، والموالح، والبطاطس، والفاصوليا الخضراء، ومحافظة القليوبية للتأمين على محاصيل: الموالح والكوسة، ومحافظة المنوفية للتأمين على، الفاصوليا الخضراء والبطاطس، ومحافظة الغربية لمحصول العنب، والفيوم لمحصول الطماطم.

وفي مجال التغطيات اقترحت الدراسة تغطية جميع الاخطار التى تتعرض لها المحاصيل المختاره، بدءا من تجهيز الأرض للزراعة، وحتى الحصاد والجنى، بهدف تكوين خبره ذاتيه للنظام، يتم بناءاً عليها التوجه نحو التخصص المبنى على الخبره العملية، النابعة من التجربة المصرية، وبالتالى فالنظام يغطى مخاطر الظروف الطبيعية، كالبرد، والصقيع، والسيول والجفاف..الخ وأخطار الإصابة بالآفات الزراعية، وأخطار الحرائق والتلف المتعمد.

ومما سبق وفى كل الحالات فألامر يتوقف على ما سوف يتم اقراره والاتفاق عليه، كنظام لادارة المخاطر الزراعية، باستفادة من خبرات وتجارب العديد من دول العالم، ومنها على سبيل المثال "تجربة المكسيك" سواء من حيث طبيعة النظام وتغطياته النوعية، للمخاطر، والاقليمية (المناطق، والمحافظات) ، وما سوف تسفر عنه الدراسات الاكتوارية المتخصصة فى اطار جيد وكافى من البيانات والمعلومات المطلوبة.

هذا وقد اشار استطلاع الرأي السابق الاشارة اليه[٦٧] الى أن المبحوثين يرون ان الصندوق يجب ان يغطى الخسائر في حيوانات المزرعة، والدواجن، والمناحل، ومزارع الاسماك، والمحاصيل بأنواعها (الحقلية/ الفاكهة/ الخضر)، والمنشآت الزراعية، والآلات الزراعية، كما اشار الاستطلاع ما يتبين من الجدول (٧-٢)، الى ان المخاطر التي يرغب المبحوثين ان يغطيها الصندوق.

[٦٧] المصدر السابق

الجدول (٧-٢): توزيع المبحوثين وفقا لرأيهم في المخاطر
التي يعوض عنها صندوق التكافل الزراعي

الاسباب	الإجمالي	
	عدد	٪
مخاطر التسويق	١٧٩	٨٩.٥
مخاطر الانتاج	١٧٠	٨٥.٠
مخاطر التمويل	١٧١	٨٥.٥
مخاطر الكوارث	١٣٥	٦٧.٥
التغير في سياسات الحكومة	١٦٦	٨٣.٠
حالات العجز والوفاة	١٥٩	٧٩.٥
الحرائق والسرقة	٥٦	٢٨.٠
الصقيع والآفات	٤٨	٢٤.٠

المصدر: الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي(٢٠١٥م)، ورشة عمل الحوار المجتمعي لقانون التكافل الزراعي، ديسمبر، ص٩.

٧-٦ اجبارية أم اختيارية النظام:

ايضا اشارة نتائج استطلاع الرأي السابق الاشارة اليه[٦٨] الى ان ٦١٪ ممن ابدوا رغبتهم الاشتراك في صندوق التكافل الزراعي يرون بأن الاشتراك يجب ان يكون اختياريا، واشار ٣٨.٨٪ ان الاشتراك يجب ان يكون اجباريا. وتجدر الاشارة في هذا الصدد ان لاختيارية النظام مميزات، وعيوب، كما ان لإجبارية النظام مميزات، وعيوب، لذا وجب عرض وجهتي النظر وصولا لأفضلهما تحت ظروف الزراعة المصرية.

٧-٦-١ الأسلوب الاختيارى:

وفق هذا الاسلوب، يترك للمزارع الحرية الكاملة في الانضمام للنظام من عدمه، ومن عيوب هذا الأسلوب، احتمال عدم إمكانية النظام في الاستمرار في أداء نشاطه، حيث اوضحت خبرات سابقة للعديد من الدول فيما يسمى بالأنتقاء العكسى* "Adverse Selection" وهو ما يحدث عندما يقبل المزارعون الأكثر تعرضا للمخاطر على الاشتراك في النظام بينما المزارعون

[٦٨] المصدر سابق.

* راجع مشاكل التأمين الزراعي، ص ٣٩.

الأقل تعرضاً للخطر، ولديهم توقعات أنتاجية اكثر تأكيداً لا يشاركون، أيضا عندما يتقدم المزارعون للتأمين على محاصيل، أو في مناطق ذات درجات مرتفعة من التعرض للخطر بينما تترك المناطق أو المحاصيل الأقل تعرضاً للخطر دون تأمين.

ولتجنب مشكلة الأنتقاء العكسى، فمن المهم إيجاد الحل الوسط الذي بموجبه يستعد الطرفان للدخول في برنامج التأمين، كأن يتم تصنيف الأسواق والمزارعين، والمحاصيل، والمناطق إلي نوعين: متدنية المخاطرة، وعالية المخاطرة، او يتم تنويع سياسة التأمين، كأن يتم عرض بوليصة تأمين مرتفعة الثمن وبتغطية عالية للخسارة (٩٠٪)، وأخري رخيصة ولكن بتغطية أقل، فالمزارع الذي يهاب المخاطرة، سيبحث عن مساهمة أقل، وهو مما يريح برنامج التأمين باختيار المزارع نفسه.

أيضا تعتبر قاعدة الاعداد الكبيرة من الأركان الأساسية أو المتطلبات الأساسية للتأمين بمعنى ضرورة توافر أعداد كبيره من المشتركين، الأمر الذى قد يؤثر على ارتفاع أسعار التغطية، وقيمة المقدمات والأقساط، أيضا الأسلوب الاختيارى قد لا يشمل أو لا يصل إلى القاعدة العريضة من صغار الزراع الأكثر احتياجاً لمظلة التأمين، وبرغم العيوب التى تنتاب الأسلوب الاختيارى فإن له بعض المميزات التى تتمثل في تحقيق حرية الأفراد، وتحديد دور الحكومة في تدخلها، وأن يقتصر تدخلها في حالة الكوارث العامة، أو دعم النظام الاختيارى، أو إعادة التأمين.

٧-٦-٢ الأسلوب الاجبارى[٦٩]:

في هذا الأسلوب يشمل النظام جميع المزارعين بالتغطية التأمينية في حالة تحقق الخطر ويتم التعويض حسب درجة التعرض للخطر، ووفقاً لشروط وقواعد محدده للنظام، ويعتمد من يرون بإجبارية النظام على أن الهدف من النظام الإجباري هو حماية الطبقات الضعيفة من المزارعين، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن بين الطبقات، ويرى أصحاب هذا الرأي – إجبارية النظام – أن التكاليف الإجمالية في هذه الحالة تنخفض إلى النصف حيث تختفى العمولات الداخلية، أو الخارجية، وتتقلص إلى حد كبير تكلفة الحملات الإعلانية والمصروفات الإدارية المرتفعة، ويصبح ما يحتاجه النظام هو نشر الوعى بين المزارعين، أيضا في هذه الحالة تؤدى مساهمات الحكومة، والتعاونيات، والبنك الزراعي، إلى خفض قيمة المشاركة في النظام بالإضافة إلى إمكانية أن يراعى في ذلك قدرات المزارعين المالية فيتضمن النظام ثلاثة فئات على أساس

[٦٩] تجدر الاشارة الى ان التأمين الإجباري لا يقتصر تطبيقه على الدول النامية، بل إن نحو ١٧٪ من الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع تطبق أسلوب التأمين الإجباري، أما التأمين الإجباري للمقترضين فلا يتواجد إلا في الدول النامية

ملكية الأراضي، أو المساحة، أو الإنتاج، فتصبح النسبة الخاصة بالقمح، غير القطن، غير المنتجات الأخرى.

٧-٦-٣ الأسلوب شبه الاجبارى:

بمقتضى هذا الأسلوب يترك للمزارع حرية الانضمام من عدمه، شأن الأسلوب الأختيارى، وذلك بالنسبة لحجم معين للحيازه، وإجبارية لما فوق هذا الحجم، ويرتبط النظام في هذه الحالة بعدة مزايا مثل، شرط للحصول على القروض من البنك الزراعي، وحتى يستقر النظام بعد التجربة والممارسة يمكن أن تكون المشاركة في النظام اختيارية للجميع.

وفى مصر، تفاوتت الآراء بين مؤيد لإجبارية نظام التكافل، ومؤيد لاختياريته، بينما يرى فريق ثالث، بأنه يمكن اتباع الأسلوبين الإجباري في بعض المحاصيل واختياري في محاصيل أخرى ففي الأسلوب الإجباري يرى أصحاب الرأي الثالث، أن يغطى النظام محصولاً شتوياً أساسياً وهو القمح، ومحصولاً صيفيا أساسيا وهو الذرة الرفيعة، فهما محصولان من الأهمية بمكان في الزراعة المصرية، بحيث يجب أن يكون لهما النظام إجباريا، أما بالنسبة لمحاصيل مثل القطن، والقصب، والفول البلدي، فلا تحتاج لتأمين إجباري، ويمكن أن يكون اختياريا، أما بالنسبة للمحاصيل البستانية، فهي محاصيل تتعرض لدرجة كبيره من المخاطر ومنها المخاطر السعرية ومع ذلك فيمكن أن يطبق عليهم النظام اختيارياً.

٧-٧ دعم الاقساط:

يعد دعم الأقساط هو أهم أشكال الدعم أو المساندة التي تقدمها الدول للتأمين الزراعي في الدول المختلفة، مع اختلاف مستويات النمو، حيث تبلغ نسبة الدول التي تقدم هذا النوع من الدعم نحو (٦٤٪) من عدد دول العالم، وان كانت هذه النسبة تصل إلى أدنى مستوياتها في الدول ذات الدخل المنخفض(٤٠٪) مقارنة بنحو (٦٧٪) للدول ذات الدخل المرتفع، كما أن نحو (٤٠٪) من دول العالم تقدم دعما للبحوث والتطوير في مجال التأمين الزراعي، وان كانت هذه النسبة تصل الى أقصاها (٦٠٪) في حالة الدول ذات الدخل المنخفض، والى جانب دعم الاقساط فإن أن الغالبية العظمى من دول العالم المتقدم، أو النامي تقدم واحد أو أكثر من أشكال المساندة التالية:

- إصدار قانون خاص.
- حماية صغار المزارعين ضد الكوارث المناخية بنسبة ١٠٠٪.
- دعم اقساط التأمين (الاشتراكات) للمحاصيل الرئيسية الأساسية.
- دعم المصروفات الادارية والتشغيلية لشركات التأمين.
- دعم أجهزة ونظام تقدير الخسائر.

- تقديم خدمات اعادة التأمين Public Sector Reinsurance
- دعم التدريب والبرامج التعليمية.
- دعم البحوث والتطوير.

الفصل الثامن
التأمين وادارة المخاطر في القطاع السمكي

٨-١ تمهيد:

هناك العديد من المخاطر التي يتعرض لها قطاع الثروة السمكية، فمنها ما يواجه الصيادين ومراكب الصيد، ومنها ما يواجه المزارع السمكية، ووفقا للظروف المصرية تتعدد أنواع هذه المخاطر، وأسبابها، ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

٨-٢ المخاطر التي تواجه الصيادين ومراكب الصيد:

يتعرض الصيادين، وسفن ومراكب الصيد لعدة مخاطر تتمثل ما يلى:

- الطقس السيئ نتيجة العواصف المفاجئة والشديدة، والضباب الكثيف، والذى قد يتسبب في حدوث انشطار السفينة، اوشحوطها، او فقد القارب أو تدميره، وتعرض الطاقم للغرق. خاصة عندما تكون نظم الإنذار بحالة الجو، والاتصال عن طريق الراديو، غير متاحة أو ضعيفة فإن الحوادث نتيجة سوء الأحوال الجوية تكون أكثر تكرراً، وتأثيراً.
- فقدان القوة، وهذه أكثر أسباب الحوادث خاصة في حالة القوارب الصغيرة، أو المتوسطة والتي لا تحمل وسائل إبحار بديله.
- الحرائق علي المركب، وتزيد مخاطرها مع وجود كميات كبيرة من الوقود الاحتياطي علي المركب.
- عدم توفر شروط السلامة في بناء وتصميم القارب، بما يتناسب مع الأغراض التي يستخدم فيها، سواء من حيث حرف الصيد، او مناطق الصيد.
- سياسات إدارة المصايد الغير ملائمة، والصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الصيادين، تدفعهم إلى المخاطرة، والعمل في مواسم، ومناطق غير مسموح العمل فيها، بغرض تحسين دخولهم.
- عدم كفاءة وسائل الاتصال، خاصة الاتصال عن طريق الراديو والتليفون اللاسلكي مما يحول دون اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة في مجال البحث والإنقاذ.
- انقلاب سفن الجر من أي حجم، اثناء عمليات الصيد، عندما تتوقف الشباك عن السحب علي قاع البحر لأي سبب، كما أن السفن التي تستخدم الشباك العائمة يمكن أن تنقلب ايضا بسبب صيد كميات كبيرة من الأسماك خلال المرحلة الأخيرة من سحب الشباك.
- عدم وجود ملاجئ يمكن الوصول إليها في العديد من الحالات الخاصة عند العمل في مناطق بعيدة عن الموانئ.

٨-٣ المخاطر التي تواجه الاستزراع السمكي في مصر:

يتعرض قطاع الاستزراع السمكي، للعديد من المخاطر خاصة التغيرات المناخية، حيث تحتل موقعاً متقدماً في تأثيرها على إنتاج المزارع السمكية، فانخفاض درجات الحرارة والصقيع، وموجات البرد، تؤدى إلى نفوق كميات كبيرة من الأسماك خاصة أسماك البلطي أحادي الجنس، وتنتشر هذه الظاهرة في مزارع الأسماك المنتشرة في محافظة كفر الشيخ، ايضا تؤدى الرياح إلى تحطيم وانهيار الجسور وخاصة في أحواض المزارع الترابية، مما يتسبب في هروب الزريعة والأسماك من تلك المزارع إلى المصارف أو مصادر المياه.

ايضا تؤدى موجات الحر الشديد إلى انخفاض نسبة الأكسجين في أحواض التربية، وبالتالي تختل عمليات التنفس، مما يؤدى إلى اختناق الأسماك، ويمكن التعرف على ذلك بصعود الأسماك إلى سطح الماء وفتح الخياشيم، بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر، والتي بدأت تحتل مكانة مؤثرة في هذا القطاع، كالمخاطر السعرية، والمخاطر الإنتاجية ذات العلاقة بمتطلبات الجودة، واستخدام مواد طبية وكيماوية، في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى أن التلوث يتطلب اهتماماً بالغاً لاختيار البدائل المتاحة لمواجهة تلك المخاطر، هذا ويمكن يمكن حصر أهم المخاطر التي تواجه مزارع الاسماك فيما يلى:

٨-٣-١ مخاطر الأصول:

وتتضمن سرقة الأسماك، أو نفوق الزريعة، وفقد أو تدمير وحدات الصيد، والمعدات والشباك، ومنشآت المزرعة السمكية بسبب الكوارث البشرية، أو الطبيعية، وعدم ملكية الأرض المقامة عليها المزرعة مما يهدد استمرارها في النشاط.

٨-٣-٢ مخاطر الإنتاج والإدارة:

وتتضمن فقد المصيد، والفشل في الإنتاج بسبب التغير المناخي كالصقيع والحرارة الشديدة، والجفاف، والعواصف، والفيضانات، وانخفاض عامود المياه في الأحواض، أو قد تكون حاملة للملوثات والأمراض، وازدهار البلانكتون بالإضافة إلى أمراض الأسماك والإصابة بالطفيليات، والمفترسات، predators، ومخاطر إزالة الأقفاص السمكية من قبل وزارة الري والموارد المائية، كما حدث في محافظة دمياط.

٨-٣-٣ مخاطر السوق:

وتتضمن التغير في أسعار المدخلات، والمخرجات، وكذلك زيادة معدلات الفائدة على القروض.

٨-٣-٤ المخاطر الشخصية والصحية:

وتشمل الموت، والأمراض المتصلة بطبيعة العمل.

٨-٣-٥ المخاطر المالية:

وتتضمن زيادة التكاليف الاستثمارية، وعدم كفاية السيولة النقدية اللازمة، مما يؤدى إلى استزراع أصناف غير مرغوبة فيها، وبالتالي انخفاض قيمة الإنتاج، أو استخدام مدخلات محظورة، أو أقل جودة كاستخدام مخلفات الدواجن في التغذية بصورة مباشرة، ايضا تركز موسم حصاد الإنتاج في مواسم محددة يسبب خسائر مالية بسبب زيادة المعروض، خاصة في حالة التركيز علي تربية صنف، أو أصناف محددة في معظم المزارع.

٨-٤ إدارة المخاطر في الاستزراع السمكي:

يقصد بإدارة المخاطر في قطاع الثروة السمكية، الاستخدام القائم على المعلومات بجميع أنشطة الاستزراع، بما فيها التنبؤ بالأسعار المستقبلية، واختيار الأصناف ذات الجودة العالية، والتكافل، والتأمين التعاوني على الناتج السمكي، والعقود المستقبلية، مع تجار الجملة، وتقليل القروض، والاستزراع المختلط، بالإضافة إلى استخدام استراتيجية إدارة المخاطر التالية:

٨-٤-١ التعاقدات المستقبلية:

وهى اتفاقيات مسبقة بين الصيادين، أو مزارعي الأسماك، وتاجر الجملة أو موردي الأسماك للفنادق والمطاعم، على الإنتاج المستقبلي، ويتم ذلك قبل موسم الصيد، وقد تحدد بنود التعاقد الكمية، والنوع، وموعد الصيد، وعادة ما يتم هذا الاتفاق شفهياً نظير دفع مبلغ نقدى (عربون) إلى الصياد.

٨-٤-٢ عقود الشراء المستقبلية:

وهذه العقود تضمن سعراً مستقبلياً للصياد، أو هامش ربح يسمح بتقليل المخاطر السعرية، وعادة ما يتم ذلك قبل موسم الصيد.

٨-٤-٣ التسعير المستقبلي للمدخلات:

ويضمن هذا النوع من الإجراءات، استمرارية إمداد الصياد ومربى الأسماك، بالزريعة اللازمة، والأعلاف الصناعية، والأسمدة العضوية، والأزوتية، وكذلك شباك الصيد بالأسعار المحددة مسبقاً مع عدم تحمله نفقات التخزين.

٨-٤-٤ التنوع الإنتاجي:

عادة ما يلجأ مربى الأسماك إلى استخدام الاستزراع المختلط نتيجة عدم التأكد من كمية الإنتاج، ومخاطر الأسعار، مثلما يحدث من استزراع البلطي، والبوري، والطبارة، والسهيلي، وأسماك المبروك، بنسب مختلفة تتناسب وحجم المزرعة والتغذية اللازمة، ونوعية المياه ومواعيد الصيد.

٨-٤-٥ توزيع المبيعات خلال العام:

تختلف مراحل نمو الإنتاج السمكي وفقاً لنوع الأسماك المرباة، حيث يتم صيد أسماك البلطي أحادي الجنس في شهري نوفمبر وديسمبر، وأسماك العائلة البورية في أشهر مارس وأبريل ومايو، وأسماك السهيلي في شهر أكتوبر بالإضافة إلى المواعيد المتعددة لصيد أسماك المبروك.

٨-٤-٦ تأجير الأصول:

عادة ما يتم تأجير بعض الأصول اللازمة لعملية الاستزراع السمكي مثل الحفار، اللازم لتقوية أو إنشاء الجسور وتطهير المصارف، أو الجرار اللازم لحرث الأرض عقب عملية الصيد، بالإضافة إلى تأجير معدات الصيد اللازمة مثل الشباك، وطلمبات رفع المياه من الأحواض، وبالتالي يسمح للملاك والمنتجين المشاركة في المخاطر.

٨-٤-٧ المشاركة في البرامج الحكومية:

حيث تقوم الحكومة بتشجيع زراعة أسماك المبروك في حقول الأرز لزيادة الدخل النقدي للمزارع، والتغلب على انخفاض إنتاج المحصول، مع توفير بروتين سمكي رخيص للأسرة الريفية، بالإضافة إلى القضاء على يرقات البعوض وتجنب انتشار الأمراض.

٨-٥ التأمين في مجال المصايد والمزارع السمكية:

تقوم فكرة التأمين في مجال المصايد والمزارع السمكية علي تقليل حجم المخاطر التي تتعرض لها وحدات الصيد والمزارع السمكية، مما يساهم في المحافظة علي الاستثمارات في قطاع الثروة السمكية وزيادتها، واستدامة الإنتاج، وتحقيق الأمن الغذائي، والمحافظة علي فرص العمل، وزيادتها، وتقليل حجم الواردات من الأسماك.

٨-٥-١ فوائد التأمين السمكي:

مما لا شك فيه ان التأمين علي مراكب الصيد، والعاملين عليها، وعلي المزارع السمكية أمرا ضروريا، نظراً لما يحققه من فوائد تتمثل فيما يلى:

- حماية الصيادين، ومزارعي الأسماك من الحوادث والأخطار الطبيعية التي تقع خارج سيطرتهم.
- توفير تعويضات أساسية عن فقدان أو تلف سفن الصيد، ومعدات الصيد، والإنتاج، مما يساهم في المحافظة علي الدخل.
- الحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية التي توفر الائتمان للصيادين ومزارعي الأسماك.
- الحد من المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الصيادين ومزارعي الأسماك خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة والمعدات المحسنة.
- تعزيز المساعدة المتبادلة والتعاون بين الصيادين ومزارعي الأسماك ومنظماتهم.
- الحد من الأعباء الغير متوقعة التي قد تقع علي الحكومة والتي تتمثل في تقديم المساعدات الطارئة في أعقاب الكوارث الطبيعية.
- تعزيز الاستقرار للمشروعات السمكية والمساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي لمجتمعات الصيادين ومزارعي الأسماك.
- تحقيق استدامة القطاع السمكي ومساهمته في الاقتصاد القومي.

٨-٥-٢ الوضع الراهن للتأمين علي مراكب الصيد والعاملين عليها في مصر:

نظرا لتعدد أنواع المخاطر، وارتفاع مستوي المخاطرة في قطاع الصيد والمزارع السمكية، وهو ما سبق الاشارة اليه، فإن شركات التأمين التجارية تمتنع عن الدخول في هذا المجال في العديد من الدول النامية ومنها مصر، ولهذا قام الاتحاد التعاوني للثروة المائية بعدة محاولات مع شركات التأمين، للتأمين علي مراكب الصيد والعاملين عليها في فترة السبعينات، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح لسببين:

- أن التأمين كان اختيارياً، وأن أعداد قليلة جدا من أصحاب السفن أبدو رغبة في التأمين، مما أدي إلي ارتفاع أقساط التأمين بأكثر من إمكانياتهم المالية.
- أن شركات التأمين كانت تغالى في حساب مستحقات التأمين، والخصومات التي تجريها وتتأخر في صرف التعويضات، ادى ذلك عزوف أصحاب مراكب الصيد عن التأمين علي مراكبهم، وكان لابد من البحث عن نوع آخر من التأمين الغير تجاري، وعليه تم الاتجاه إلي ما يعرف بالتأمين التعاوني، كونه عملية معتمدة علي التأمين المتبادل بين المشتركين فيه، وما يدفعه كل فرد منهم هو مشاركة منه في المحفظة التي يحصل منها علي التعويض، فهم يجمعون أموالهم من خلال المشاركة، وأن المشترك يعتمد علي مساعدة زملائه في حال حدوث حادث أو مكروه أو ضرر، وعلي هذا فإن المبدأ الذي يقوم عليه التأمين التعاوني هو تعاون أصحاب المصلحة

بإنشاء محفظة يحمون فيها أنفسهم من المخاطر عن طريق المشاركة، وتعويض من وقع علية الضرر.

٨-٥-٣ صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد والعاملين عليها:

صدر القرار الجمهوري رقم (٤٧٠) لسنة ١٩٩٣م، بإنشاء صندوق للتأمين علي مراكب الصيد يتبع الاتحاد التعاوني للثروة المائية، ويختص بما يلي:

- التأمين علي مراكب الصيد المملوكة للجمعيات التعاونية وأعضائها.
- أنواع التأمين الأخرى التي تتفق وأوجه نشاط الجمعيات التعاونية للثروة المائية، والتي تبينها اللائحة الداخلية للصندوق.
- يدير الصندوق لجنة مكونة من سبعة أعضاء، منهم خمسة من أعضاء الاتحاد التعاوني للثروة المائية، من مواقع الصيد البحرية المختلفة بالبحر الأبيض، وخليج السويس، والبحر الأحمر، وخبير معاينة السفن، وخبير أكتواري من الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين، وبذلك يخدم تشكيل اللجنة بهذه الصورة أصحاب مراكب الصيد، حيث أن أعضاء الاتحاد الممثلين في اللجنة ذوي خبرة واسعة في قطاع الصيد، ويراعون مصلحة زملائهم أصحاب مراكب الصيد ومصلحة الصندوق، وتعمل اللجنة علي إنجاز العمل في أقل وقت ممكن من حيث المعاينة، وصرف التعويض كاملاً بشرط قيام أصحاب المركب باستيفاء المستندات المطلوبة.

وتنص اللائحة الداخلية للصندوق علي ما يلي:

- يرحل الفائض من أقساط التأمين إلي السنوات التالية بعد صرف التعويضات لمواجهة أي زيادة محتملة في الحوادث، مما يقوي المركز المالي للصندوق.
- القيام بأعمال تخدم القطاع بعد إجراء فحص المركز المالي للصندوق، بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين المتخصصين، المسجلين لدي الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين، تختاره لجنة إدارة الصندوق، ويقوم بدراسة أوضاع الصندوق مرة كل ثلاث سنوات علي الأكثر، أو كلما دعت الظروف إلي ذلك.
- يخضع الصندوق لإشراف الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين وهي الجهة الحكومية المختصة بالإشراف علي قطاع التأمين في مصر.
- تخضع حسابات وميزانيات الصندوق السنوية لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، ثم تعتمد بعد ذلك من الجمعية العمومية للاتحاد التعاوني للثروة المائية.
- أن التأمين علي مراكب الصيد إجباريا وليس اختيارياً ويغطى (٢٠٪) من قيمة المركب، واختياري فيما زاد عن ذلك.

- تعتبر وثيقة التأمين المعتمدة من الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين، من المستندات اللازمة لإصدار التراخيص للمراكب المؤمن عليها وتجديدها.
- المراكب الخاضعة للتأمين الإجباري هي مراكب الصيد الآلية التي تعمل في المياه البحرية وتدار بواسطة محرك داخلي ثابت.
- يكون قسط التأمين الإجباري علي مراكب الصيد بواقع (١٪)، سنوياً من مبلغ التأمين المنصوص عليه في اللائحة، كما هو موضح بالجدول رقم (١) بالملحق، وهو يعتبر أقل سعر تأميني في سوق التأمين، حيث أن شركات التأمين لا يقل السعر المقدم منها عن (٢.٥٪) بخلاف نسب الخصم وطول الإجراءات.

٨-٥-٣-١ التأمين الاختياري الإضافي على مراكب الصيد:

إذا رغب صاحب المركب في التأمين عليها، بما يزيد علي المبالغ المنصوص عليها في لائحة الصندوق، يقوم الصندوق بتكليف أحد الخبراء المسجلين لدي الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين بمعاينة المركب، وتقدير قيمتها الفعلية التي يتم علي أساسها التأمين، وفى هذا، قررت لجنة إدارة الصندوق بجلستها رقم (٧) بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٧م بأن يكون الحد الأقصى لمبلغ التأمين الإجباري والاختياري ٥٠٪ من تقدير الخبير الهندسي الذي قام بمعاينة المركب، وبحد أقصي (٥٠٠٠٠٠ جنية) خمسمائة ألف جنية، ويكون سعر التأمين الاختياري هو(٢٪) من مبلغ التأمين الاختياري ويعد به الصندوق ملحق لوثيقة التأمين الاصلية.

٨-٥-٣-٢ الأخطار التي يغطيها التأمين علي مراكب الصيد:

- الفقد أو الهلاك الكلي لمركب الصيد المؤمن عليها، ويكون التعويض عنها بكامل مبلغ التأمين.
- الحوادث التي يترتب عليها تلفاً جزئياً للمركب بالتصادم، أو الشحوط، أو الحريق الجزئي الغير متعمد، ويكون التعويض عنها بنسبة (٥٠٪) من قيمة الإصلاحات، بحيث لا يزيد ما يتحمله الصندوق في السنة التأمينية علي (٥٠٪) من مبلغ التأمين.
- وفي جميع الأحوال تشكل لجنة من الصندوق للتحقيق في الحادث، والمعاينة، وتقييم الأضرار وتكاليف الإصلاح، علي أن يكون من بين أعضاء اللجنة أحد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار المسجلين لدي الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين.
- يسقط الحق في التعويض إذا ثبت أن الفقد أو الهلاك الكلي أو التلف الجزئي للمركب يرجع إلي فعل متعمد من صاحب المركب، أو العاملين عليها، أو بسبب خطأ فني جسيم، كما يسقط الحق في التعويض، إذا وقع الحادث المسبب للفقد الكلي أو الهلاك الكلي أو التلف الجزئي

للمركب خارج المياه البحرية المرخص للمركب بالصيد فيها، أو بسبب أعمال القرصنة خارج هذه المنطقة.

- تنتهي وثائق التأمين التي يصدرها الصندوق في ٣١ ديسمبر من كل عام مثل تراخيص الصيد، وتظل وثيقة التأمين التي يصدرها سارية المفعول مثل ترخيص الصيد حتي ٣١ مارس من العام التالي، وهي الفترة التي حددها قانون الصيد رقم (١٢٤) لسنة ١٩٨٣م لتجديد التراخيص من يناير إلي ٣١ مارس من كل عام، وأي حادث تتعرض له مراكب الصيد بعد ٣١ مارس يعتبر الصندوق غير مسئول عنها، لذلك من مصلحة أصحاب مراكب الصيد تجديد وثائق التأمين قبل ٣١ مارس من كل عام.
- لا يغطي التأمين علي المراكب لدي الصندوق الأعطال التي تحدث للمركب نتيجة التشغيل وأعمال الصيانة.

٨-٥-٣-٣ التأمين الإجباري للعاملين علي مراكب الصيد الآلية:

- يكون التأمين للعاملين علي مراكب الصيد الآلية في حدود العدد المرخص للمركب باستخدامه من التفتيش البحري.
- يؤدي صاحب المركب للصندوق نسبة (٠.٢٥٪) سنوياً من مبلغ التأمين علي المركب، وذلك مقابل التأمين علي أفراد طاقم المركب العاملين عليها.
- يصرف الصندوق تعويضا قدرة (١٠٠٠٠ جنيه) عشرة آلاف جنية عن كل حالة وفاة علي المركب من العاملين عليها، نتيجة حادث، مع عدم الإخلال بأية مزايا يقررها قانون التأمين الاجتماعي.
- في حالة العجز الناتج عن حادث أثناء العمل، يصرف الصندوق تعويضاً يعادل نسبة العجز إلي مبلغ التأمين المستحق عند الوفاة، وتقدر نسبة العجز بقرار من الجهة الطبية المختصة التي تحددها لجنة إدارة الصندوق بمراعاة النسبة المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي.
- يسقط الحق في تعويض العامل، إذا حدثت الإصابة أو الوفاة بسبب تعرض المراكب خارج المياه البحرية المرخص له بالصيد عليها.
- يجب علي صاحب المركب الذي يقع علي مركبه حالة وفاة لأحد الصيادين أو إصابته، أن يبادر بإبلاغ لجنة الصندوق بالقاهرة، أو مندوب الصندوق المختص بما حدث خلال عشرة أيام من تاريخ الوفاة، أو الحادث، أو تاريخ علمه بها أيهما أقرب، كما يجب أن يقوم بهذا الإخطار الصياد المصاب أو أسرة المتوفي خلال الموعد سالف الذكر.

٨-٥-٣-٤ التزامات المؤمن له:

- يلتزم المؤمن له أو من ينوب عنه فور علمه بوقوع حادث قد ينشأ عنه خسائر أو أضرار تنشأ بسببها مطالبة وفقاً لهذا التأمين، بأن يوجه إخطار كتابي إلي الصندوق خلال عشرة أيام من تاريخ الحادث، أو تاريخ علمه به أيهما أقرب، وتستوفي الأوراق المطلوبة فيما بعد، مع الالتزام بعدم إجراء أية إصلاحات بالمركب إلا بعد معاينة اللجنة المختصة بالصندوق، وفي حالة وجود مركب الصيد بالخارج يخطر الصندوق بذلك.
- يتنازل المؤمن له للصندوق عن كافة حقوقه، ودعاويه قبل الغير، أو المستفيد من العواريه التي قد تنشأ بسبب وقوع الخطر المؤمن عليه.
- يعتبر ملك للصندوق كل ما يتخلف عن فقد جسم المركب، أو الآلات، وإذا أراد المؤمن الاحتفاظ بها تخصم (٥٠٪) من قيمتها من مبلغ التعويض.
- علي المؤمن له تحرير محضر رسمي بالحادث في الجهة المختصة، فور وقوع الحادث أو علمه به أيهما أقرب.

٨-٥-٣-٥ المستندات التي يجب تقديمها عند طلب التأمين أو تجديده:

- طلب اشتراك في الصندوق أو تجديد الاشتراك وتدوين البيانات الواردة به بكل دقة.
- صورة من شهادة تسجيل المركب بالتفتيش البحري.
- صورة ترخيص الملاحة ساري المفعول من التفتيش البحري لمدة شهر علي الأقل.
- صورة ترخيص الصيد عن العام السابق بالنسبة للمراكب العاملة في الصيد، أما المراكب جديدة الإنشاء أو تزاول الصيد لأول مرة فلا يطلب منها ترخيص بالنسبة للسنة السابقة.

٨-٥-٣-٦ المستندات التي يجب تقديمها لأول مرة عند المطالبة بمبلغ التأمين:

اولاً: بالنسبة لمراكب الصيد

- الإخطار الكتابي الموجه من المؤمن له إلي الصندوق فور علمه بوقوع الحادث.
- صورة معتمدة من المحضر الرسمي بالحادث من الجهة المختصة.
- خطاب من مكتب مخابرات قوات حرس الحدود المختص، أو صورة من دفتر سروح المركب متضمناً (تاريخ سروح المركب وعودتها – تاريخ وقوع الحادث ووصفه – أسماء العاملين علي المركب عند سروحه).
- صورة وثيقة التأمين.

ثانياً: بالنسبة للعاملين علي المركب:

في حالة الوفاة: تتقدم أسرة العامل المتوفي علي المركب بطلب لصرف مبلغ التأمين مرفقاً به المستندات الآتية:

- صورة معتمدة من المحضر الرسمي من الجهة المختصة.
- خطاب من مكتب مخابرات قوات حرس الحدود المختص موضحاً به أسم المتوفي وتاريخه وأسباب الوفاة إن أمكن ذلك، أو صورة من دفتر السروح.
- شهادة الوفاة.
- إعلام الوراثة للعامل المتوفي وإقرار الوصاية علي القصر (إن وجد) عند صرف مبلغ التأمين.
- توكيلات المستحقين لأحدهم حسب الرغبة عند صرف مبلغ التأمين.

في حالة الإصابة في حادث:

- صورة معتمدة من المحضر الرسمي من الجهة المختصة.
- خطاب من مكتب مخابرات قوات حرس الحدود المختص، أو صورة من دفتر سروح المركب موضحاً به (اسم العامل المصاب، تاريخ الإصابة ومكانها، تاريخ سروح المركب التي حدث بها الحادث) .
- تقرير من اللجنة الطبية التي تحددها لجنة إدارة الصندوق موضحاً به نسبة العجز عن كسب العمل بمراعاة النسب المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي.

٨-٥-٣-٧ المستندات الواجب تقديمها عند صرف التعويض عن المركب:

- أصل شهادة تسجيل المركب بالتفتيش البحري للاطلاع عليها وإعادتها.
- أصل أخر ترخيص الملاحة الصادر من التفتيش البحري للاطلاع عليها وإعادتها.
- أصل ترخيص الصيد للاطلاع عليها وإعادتها.
- صورة معتمدة من محضر الشرطة وتصرف من النيابة العامة بشأنه.
- خطاب مخابرات قوات حرس الحدود، يوضح فيه ميناء السروح، وتاريخ رحلة الصيد، وتاريخ العودة ـ إن وجد ـ أو صورة دفتر السروح يوضح ذلك.
- شهادة خلو مديونية من الجمعية التابع لها.

ويصرف التعويض في حالة تعدد ملاك المركب لكل منهم بنسبة ملكيته في المركب، والموضحة بشهادة تسجيل المركب في التفتيش البحري، أو لمن يوكلونه بتوكيل رسمي موثق.

٨-٥-٣-٨ توظيف أموال الصندوق:

طبقا للائحة الداخلية للصندوق يتم توظيف أموال الصندوق علي النحو الآتي:

- ما لا يقل عن (٣٥٪) في ودائع قصيرة الأجل.
- ما لا يزيد عن (٥٠٪) في استثمارات متوسطة الأجل.
- ما لا يجاوز (١٠٪) في حساب جاري.
- المتبقي من أموال الصندوق تستثمر في مجال نشاط القطاع السمكي بالكيفية التي تراها اللجنة، علي أن يرحل المتبقي من أموال الصندوق سنوياً بعد صرف التعويضات إلي العام التالي، وتعتبر أرصدة للصندوق، وهنا يختلف الوضع عن شركات التأمين التي تعتبر من حقها أقساط التأمين بالكامل بمجرد انتهاء السنة التأمينية.

٨-٥-٣-٩ الرقابة المالية علي الصندوق:

تخضع حسابات الصندوق وميزانياته السنوية لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات طبقا للائحة الداخلية للصندوق، وتعرض علي الجمعية العمومية للاتحاد التعاوني للثروة المائية.

من العرض السابق لصندوق التأمين التعاوني على مراكب الصيد والعاملين يتضح عليها ما يلى:

- أهمية أسطول الصيد البحري والعاملين عليه باعتبارهم ثروة قومية يجب الحفاظ عليها من خلال صندوق التأمين التعاوني، الذي أنشئ لهذا الغرض بالقانون (١٥٨) لسنة ٢٠٠٢م الذي تضمن تعديل المادة (٢٥) من قانون التعاون السمكي رقم (١٢٣) لسنة ١٩٨٣م.
- قدرت قيمة أقساط التأمين المحصلة على مراكب الصيد خلال الفترة من ٢٠٠٣م حتى ٢٠١٦م بحوالي ٣٠.٦ مليون جنيه، وعلى العاملين بحوالي ٧.٦ مليون جنيه (جدول ملحق رقم (٣)).
- بلغت قيمة التعويضات التي تم صرفها لمراكب الصيد (٩٤٥ مركب) منها (٢٢٩ حالة غرق)، (٧١٦ حالة تلفيات)، بقيمة ٢١.٢ مليون جنيه، (جدول ملحق رقم (٥))، بلغت التعويضات المنصرفة للعاملين (٣٣١ صياد) مبلغ ٤.٦ مليون جنيه، موزعة كالاتي (٢٠٣ حالة وفاة)، بقيمة تعويضات ٣.٨ مليون جنيه، وإصابات (١٢٨ مصاب) بقيمة تعويضات ٦٢٦٤٥٠ جنيه (جدول ملحق رقم (٦)).

٨-٦ للتامين على المزارع السمكية في مصر:

لا يوجد في مصر حالياً نظام تأمين علي المزارع السمكية للأسباب الآتية:

- أن معظم العاملين في هذا النشاط معلوماتهم محدودة عن الجوانب الفنية والإدارية عن الزراعة المائية، وكذلك عن المخاطر التي يواجهونها، وبالتالي انخفاض مستوي وعيهم بأهمية التأمين.
- أن المخاطر التي يواجهها الاستزراع المائي يسبب صعوبة لشركات التأمين في التعامل معها مع عدم توفر الكوادر المتخصصة في هذا المجال.
- أن القوانين والتشريعات لا تلزم أصحاب المزارع السمكية بالتأمين.
- عدم وجود نظام تأمين بديل لشركات التأمين التجارية التي تسعي إلي تحقيق الربح، مثل التأمين التعاوني والمطبق في مجال سفن الصيد.

٨-٧ تجارب عالمية في مجال التأمين على المزارع السمكية:

مما لا شك فيه ان وجود نظام للتأمين علي المزارع السمكية في مصر، يتطلب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، خاصة النامية في هذا المجال، ويتضمن الجزء التالي القاء الضوء على الوضع العام للتأمين علي الزراعة المائية علي مستوي العالم، و تجارب بعض الدول في آسيا وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، بهدف الاستفادة منها في الوصول إلي مقترحات، وتوصيات لوضع نظام تأميني خاص بالمزارع السمكية في مصر.

٨-٧-١ التأمين علي المزارع السمكية علي مستوي القارات[٧٠] :

يسود الاعتقاد بأن المزارع السمكية، وهى ما يطلق عليه " تربية الأحياء المائية"، هو نشاط ينطوي علي مخاطر كبيرة، بالمقارنة بالأنشطة الأخرى المنتجة للغذاء، ويؤكد خبراء التأمين أن المخاطر في نشاط الاستزراع مرتفعة بشكل كبير، وعلى الرغم من زيادة الطلب علي التأمين في قطاع تربية الأحياء المائية، فإنه توجد فجوة متزايدة بين الطلب علي التأمين علي مستوي العالم وإمكانية توفيره، وأن بعض المناطق في أفريقيا، وأمريكا الجنوبية وأجزاء كبيرة من قارة آسيا، غير مغطاة بخدمات التأمين، وعلي الرغم من وجود أنواع متعددة من نظم التأمين علي الاستزراع المائي، فإن العديد من شركات التأمين تركز فقط علي عدد محدود من نظم الاستزراع المائي التقليدية.

كان لغياب سياسات واضحة لتنظيم خدمات التأمين في العديد من الدول آثار سلبية علي تطوير هذه الخدمات، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة لقطاع الاستزراع المائي فيها، كما ان إعادة التأمين يعتبر عنصراً هاما في تأمين الاستزراع المائي في بعض الدول، ولذلك ومنذ بداية

[70] Raymon van Anrooy & Others,(2005). Review of the Current State of World Aquaculture Insurance, Technical Paper, FAO Fisheries Department, Rome , 493.

الألفية الجديدة بدأت خدمات التأمين علي الاستزراع المائي في هذه الدول تحقيق نتائج ايجابية، وأن نشاط التأمين في هذا القطاع أصبح مريحاً.

وعلي الرغم من الأهمية الكبيرة للتأمين علي الاستزراع المائي، فإنه غير منتشر في كثير من الدول النامية، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

- عدم معرفة شركات التأمين في الدول النامية بنظم التأمين علي الاستزراع المائي.
- محدودية الوعي بين العاملين في مجال تربية الأحياء المائية في البلدان النامية بأهمية التأمين، وعدم معرفة الإجراءات المطلوبة له.
- انخفاض مستوي الإدارة المزرعية والوعي بالممارسات السليمة.
- استبعاد صغار المزارعين من التأمين.
- عدم وجود مؤسسات محلية، مثل التعاونيات للقيام بالتأمين التعاوني.
- عدم وجود الأطر القانونية للتأمين علي المزارع السمكية وتعزيز سياسات التأمين، وتصميم برامج تأمين مستدامة.

في آسيا، بدأ التأمين في مجال الإنتاج السمكي منذ الثمانينات، وتزايد بشكل كبير في مصايد الأسماك، بينما كان محدود في قطاع تربية الأحياء المائية، وتتولي شركات التأمين المملوكة للدولة في البلدان الآسيوية، توفير خدمات التأمين علي الزراعة، وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك، ويتم تأمين الاستزراع المائي أحياناً في مؤسسات التأمين الزراعي، أو فروع شركات التأمين العامة، وظل تأمين التربية المائية لا يمثل مجالاً ذو أولوية، وفي بعض الاحيان يتم بموجب القانون تكليف شركات التأمين العامة بتقديم خدمات تأمين الاستزراع المائي، إلا أنه بسبب عدم معرفة مؤسسات التأمين بقطاع تربية الاحياء المائية بشكل كافي، ظل التأمين علي المزارع السمكية علي نطاق تجريبي في بعض البلدان حتي الآن.

يمكن اعتبار **أوروبا** أفضل سوق تأمين علي الاستزراع المائي، حيث تم تقديم خدمات تأمين الاستزراع المائي في هذه القارة منذ عام ١٩٧٠م، وهناك عدد كبير من شركات التأمين الكبرى في أوروبا، أهمها "لويدز" في لندن، التي تعتبر السوق الرئيسية للتأمين، ويوجد في الدول الرئيسية المنتجة للأحياء المائية في أوروبا، مثل فرنسا، وإيطاليا، والنرويج، وإسبانيا، والمملكة المتحدة ، شركات التأمين المحلية التي تقدم خدمات التأمين إلي القطاع، ولا شك أن توافر الكثير من وسطاء التأمين في العديد من الدول الأوروبية، يؤثر في العرض والطلب معاً، ولا تقتصر خدمات شركات التأمين علي الدول الأوربية بل أيضا تقدم خدماتها خارج دولها.

في **أمريكا الشمالية**، فإن خدمات تأمين الاستزراع المائي متاحة منذ منتصف ١٩٧٠م، ومعظم شركات التأمين التي تقدم خدماتها في كندا هي شركات أجنبية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية يتم الاعتماد علي شركات التأمين المحلية والدولية، إلا أن التأمين علي الاستزراع المائي لم تتوفر له بعد قاعدة ثابتة حيت الآن، وهناك عدد محدود نسبياً من منشآت الاستزراع المائي المؤمن عليها حالياً في الولايات المتحدة.

وفي أمريكا الجنوبية تتفاوت خدمات التأمين علي تربية الأحياء المائية من دولة إلي أخرى، ففي شيلي فإن التأمين علي تربية الأحياء المائية متوفر منذ سنوات معدودة، بينما في البرازيل، ومعظم بلدان أمريكا الجنوبية، لا توجد شركات تأمين للاستزراع المائي في الوقت الحاضر.

وتعتبر أفريقيا هي أفقر المناطق التي يتم فيها التأمين علي الاستزراع المائي، وفي الوقت الحاضر تعتبر جنوب أفريقيا البلد الوحيد الذي يقدم خدمات تأمين الاستزراع المائي، أما في استراليا، فإن سوق التأمين الدولي يوفر خدمات جيدة، ففي استراليا، فإن شركات التأمين الزراعي الوطنية عموما لا توفر خدمات التأمين علي الاستزراع المائي، ويتم توفير خدمات التأمين لشركات الاستزراع المائي من خلال شركات التأمين الدولية، وفي **نيوزيلندا** فإن حوالي ٩٠% من إنتاج سمك السلمون يتم التأمين عليه من قبل شركات التأمين الوطنية والدولية.

٨-٧-٢ تجارب بعض الدول في مجال التأمين على المزارع السمكية:

٨-٧-٢-١ تجربة الصين:

تعتبر الصين أكبر مُنتج في مجال الاستزراع المائي علي مستوي العالم، حيث قدر إنتاجها بأكثر من (١٤) مليون طن قيمتها حوالي (٢.٤) مليار دولار في عام ٢٠١٥م، وعدد المزارعين حوالي (٥.١) مليون مزارع[٧١]، وقد بدأ سوق التأمين في الصين عام ١٩٤٩م، مع تأسيس جمهورية الصين الشعبية، ولكن توقف النشاط في عام ١٩٥٨م، أي بعد ١٠ سنوات، وفي عام ١٩٧٩م، بدأ تطور سوق التأمين الصينية ودخول مرحلة جديدة من التطور السريع، وكان التأمين علي الاستزراع المائي جزءا من التأمين الزراعي، وعليه لم تتوفر سياسات أو تشريعات خاصة بالتأمين علي الاستزراع المائي، ولم يتطور بنفس المعدلات كما في مجال مصايد الأسماك الطبيعية، والذي تطور بسبب زيادة الوعي لدي الصيادين بأهمية التأمين، بالإضافة إلي إنشاء جمعية تأمين خاصة

[71] FAO, Fishiness technical paper, Op Cit.

لأصحاب سفن الصيد لديها الخبرات اللازمة في مجال التأمين، وتقدم خدمات التأمين في معظم انحاء البلاد.

مع انضمام الصين إلي منظمة التجارة العالمية أصبح من الضروري مواجهة العديد من القضايا بما في ذلك تقديم الدعم، وتعديل اللوائح التي كانت سارية من أجل تطوير الزراعة وفقاً للاتفاقيات الزراعية بين الصين وأعضاء منظمة التجارة العالمية، وبدأ الاهتمام بتحسين هيكل سوق التأمين الزراعي ووضع نظم أفضل لحماية قطاع الزراعة وتربية الأحياء المائية ضد الكوارث الطبيعية، وأصبحت مؤسسات التأمين أكثر تنوعاً سواء المؤسسات العامة، أو المملوكة للجماعات الخاصة، والتي تقدم خدمات التأمين منفصلة لقطاع الاستزراع المائي. وأهم هذه المؤسسات هي:

- **شركة شنغهاي أنكسن:** Shanghai AnXin

تأسست شركة شنغهاي أنكسن عام ٢٠٠٤م كشركة تأمين متخصصة في قطاع الزراعة، وتربية الأحياء المائية، ويجوز لها التأمين علي الثروة الحيوانية، وتطبق نظام التأمين الذاتي والتي يتيح للشركة تعويض الخسائر الناتجة من خدمات التأمين علي قطاع الزراعة المائية، عن طريق الأرباح المكتسبة من خدمات التأمين في القطاعات الزراعية الأخرى، يمكن للحكومة أن تقدم دعمها للشركة في حالة الكوارث المدمرة إذا لم تتمكن الشركة من تحمل التزاماتها التأمينية.

- **شركة التأمين الصينية الشعبية:** PICC

بدأت شركة التأمين الصينية الشعبية نشاطها في عام ١٩٨٢م في مجال التأمين الزراعي، إلا أن التأمين في مجال الزراعة المائية يمثل جزء متواضع من نشاطها.

- **شركة التأمين التابعة للاتحاد الصيني:** ICCU

وهي شركة مملوكة للدولة وتعمل أيضا في مجال التأمين الزراعي، وقد تأسست عام ١٩٨٦م، ويغطي نشاطها عدة مقاطعات صينية، وعلي الرغم من أن نشاط التأمين علي الزراعة المائية من الأنشطة الرئيسية للشركة، إلا أنه يعتبر محدوداً، واقتصرت خدماتها علي المقاطعات التي تزاول أنشطة الصيد في المصايد الطبيعية، ولا توفر خدمات التأمين علي المزارع السمكية، ومع ذلك فإنها تعتبر أحد المؤسسات المدرجة في سوق التأمين علي المزارع السمكية، حيث أن الاستزراع السمكي مدرج ضمن أنشطتها.

- **شركة التأمين الزراعي المشتركة:** Yang gang Agricultural mutual insurance

بدأت نشاطها في تقديم خدمات التأمين الزراعي، متضمناً تأمين الاستزراع المائي في احد المقاطعات الصينية Heilongjiang.

- **التأمين المشترك علي تربية الأحياء المائية:**

بدأت أشكال التأمين المشترك علي الاستزراع المائي في الصين في عام ٢٠٠٤م، من خلال الجمعيات باعتبارها مؤسسات لا تهدف إلي تحقيق الربح، حيث تأسست جمعية للتأمين في عام ١٩٩٤م، وقامت بتنفيذ مشروع تأمين رائد في مجال التأمين علي الأقفاص السمكية في المياه العميقة في عدة مناطق، استفادت منه شركات الاستزراع المائي المحلية، واستطاعت تقليل حجم المخاطر التي تواجهها شركات الاستزراع المائي، مما أدي إلي التوسع في نشاط التربية المائية، ومع نجاح هذا المشروع الرائد، واكتساب المهارات والخبرات في مجال التأمين علي التربية المائية تم تعميمه علي مستوي الدولة الصينية.

ومع تطوير نظم الاستزراع المائي وزيادة الاستثمارات وتزايد المخاطر المالية التي تواجهها شركات الاستزراع المائي زاد الطلب علي التأمين لتقليل المخاطر، وشجعت الحكومة مؤسسات التأمين المحلية علي الاستجابة لطلبات المزارعين، والتي قدرت بأكثر من ١٢٠ مليون دولار، عام ٢٠١٣.[٧٢]

٨-٧-٢-١-١ مخاطر الاستزراع السمكي المؤمن عليها في الصين:

بصفة عامة، يغطي التأمين علي المزارع السمكية في الصين مخاطر محدودة، حيث تقوم شركات التأمين بالتعويض عن الخسائر الاقتصادية، نتيجة النفوق بسبب نقص الأكسجين، والأعاصير، والعواصف، والفيضانات، والعواصف الرعدية، وانقطاع الكهرباء في المزرعة، وانهيار السدود، والسرقة، والتلوث بسبب المبيدات التي تنتقل مع المياه من الأراضي الزراعية المجاورة.

وتنص وثائق التأمين على المزارع السمكية في الصين علي ان التعويض يكون فقط علي نفوق الأسماك لأسباب خارجة عن سيطرة المزارعين، ولا تكون مرتبطة بسلوك المزارعين، أما الأخطار التي يمكن في كثير من الأحيان منعها، والتخفيف من أثارها من خلال الطرق التقنية والممارسات المزرعية السليمة، فلا يتم التأمين عليها، وتقوم شركات التأمين بنقل جزء من المخاطر من خلال شركات إعادة التأمين، لمواجهة المخاطر التي لا تستطيع شركات التأمين تعويض جميع المؤمن عليهم عن الخسائر التي تلحق بهم، وفي حالة عدم قدرة شركات التأمين علي إعادة التأمين، فقد تتدخل الحكومات المحلية لتوفير بعض الدعم المالي، إلا أنه لم يتم حتي الآن إنشاء صناديق لضمان التأمين الزراعي في جميع المناطق، لذلك لا تستطيع الحكومات المحلية في

[72] FAO, Fishiness technical paper, Op Cit.

بعض المناطق تقديم أية مساعدة لدفع تعويضات إضافية إلي المؤمن عليهم الذين يواجهون المخاطر.

وتتعاون شركات وجمعيات التأمين في الصين مع الإدارات المسئولة عن الإنتاج السمكي في المناطق المختلفة، في نشر الوعي بين مزارعي الأسماك، والحد من المخاطر، من خلال إرشاد المزارعين بأفضل ممارسات الاستزراع المائي لتقليل المخاطر التي يمكن أن يواجهونها.

٨-٧-٢-١-٢ أهم الإجراءات المتبعة في التأمين علي الاستزراع المائي في الصين:

- عند تقديم طلب تأمين جديد، يتولى خبراء التسويق والإرشاد في مؤسسات التأمين بتقدير المخاطر.
- يتم إجراء جرد للمعدات، والمرافق والوضع في الموقع، ويتم مقارنته مع حالة مماثلة تعرضت لأضرار وخسائر.
- يتم دفع التعويضات حسب حجم الضرر أو الخسارة، وهناك بعض المؤمن عليهم يزاولون أعمالهم المزرعية بنجاح، ولا يحتاجون إلا لتعويض قليل من شركات التأمين، وهؤلاء يتم مكافأتهم عن طريق الخصم في قسط التأمين.
- عند تحديد المبلغ المؤمن عليه، تقوم شركات التأمين في بعض الحالات، باشراك أصحاب مزارع تربية الأحياء المائية في تحمل جزء من المخاطر، بهدف زيادة الوعي بأهمية الوقاية من الكوارث، وتحفيزهم علي تطبيق الممارسات السليمة. ويتحمل المزارعون (٣٠٪) من قيمة الأضرار.
- في حالة صعوبة تحديد المسؤول عن الأضرار، أو تحديد قيمة الخسائر بدقة يتم إعفاء شركات التأمين من دفع التعويضات، وعلي سبيل المثال: في النموذج التجريبي لمشروع التأمين علي الاستزراع المائي في مقاطعة "بيانج يانج"، تراوحت نسبة الإعفاء من التعويضات لأنواع الاستزراع المائي ما بين (١٠٪) و(٢٠٪) لصعوبة تحديد من هو المسئول عن الضرر، أو الخسارة، ومقدار الضرر أو الخسارة بدقة، وبهذا يمكن تقليل الخسائر التي تتعرض لها شركات التأمين.
- تتعاون شركات التأمين عادة مع الأقسام الفنية في مؤسسات الإنتاج السمكي، في إدارة المزارع، والإشراف علي عملية الإنتاج وتنفيذ إجراءات الحماية من الكوارث.

٨-٧-٢-٢ تجربة الهند:

تطور إنتاج الاستزراع المائي في الهند من (١.٧) مليون طن في عام ١٩٩٥م، إلي ما أكثر من (٥) مليون طن في عام ٢٠١٥م، وقدر إجمالي العاملين في قطاع الاستزراع المائي بحوالي (٤.٣) مليون عامل في عام ٢٠١٣م[٧٣]، وتتبع شركات التأمين في الهند القطاع العام، أو مملوكة للدولة، وتقوم بكل أنواع التأمين باستثناء التأمين علي الحياة الذى تقوم به شركة التأمين العامة "GLC" والتي تتولي وضع السياسات العامة للتأمين.

وتوجد في الهند أربعة شركات تأمين هي:

- الشركة الهندية المتحدة للتأمين Chennai.
- شركة التأمين الوطنية ـ نيودلهي.
- الشركة الشرقية للتأمين ـ كالكتا.
- شركة الضمان الهندية الجديدة ـ مومباي.

في التسعينيات تم تعميم نظامين للتأمين في قطاع تربية الأحياء المائية الاول: نظام التأمين علي الجمبري في المياه المالحة، والثاني: نظام التأمين علي أسماك المياه الداخلية، ويغطي التأمين علي الجمبري في المياه المالحة المخاطر الآتية:

- التلوث والتسمم من المصادر الخارجية.
- أعمال الشغب، والاضطرابات، والأفعال الضارة من قبل الآخرين.
- الزلازل، والانفجارات، والزوابع، والأعاصير، والفيضانات، والبراكين، والإرهاب، والطائرات وغيرها من المواد التي تسقط من الجو.
- أمراض الصدفية، والالتهابات، والهرمونات، والفيروسات من الطبيعة، والطفيليات وغيرها من الأمراض.

وعادة يغطي التأمين علي الجمبري في حالة حدوث واحد أو أكثر من المخاطر السابقة بشرط أن تنخفض قيمة الإنتاج عن (٢٠٪) من قيمة مبلغ التأمين خلال موسم واحد، وبالنسبة للتأمين علي مزارع المياه الداخلية، فإنه يتم التأمين علي مجموعة كبيرة من أسماك المياه العذبة مثل المبروك، والمبروك الفضي، والمبروك الهندي، والبلطي، والقرموط، والجمبري، في الأحواض الأرضية والخزانات.

[73] FAO, Fishiness technical paper, Op Cit.

وتتضمن شروط الاكتتاب في بوالص التأمين عدة شروط من الصعب توفرها لدي معظم المزارعين وهي:

- يلتزم المزارع في جميع الأوقات بالعناية الجيدة بالمزرعة، وحسن اختيار العاملين، واستخدام علائق سليمة وكافية.
- المحافظة علي مستويات آمنة للمياه في الأحواض والخزانات، والبرك بشكل مستمر لتربية الجمبري، وضمان إدارة حركة المياه بشكل جيد.
- أن تكون مزارع الجمبري محمية بشكل كاف طول الوقت، وتحت أشراف فني وعلمي.
- عدم ادخال زريعة أو أسماك مصابه بالأمراض، مع ضرورة فصل الأسماك والجمبري المصاب عن بقية المخزون فوراً، كما يجب اتخاذ جميع الاحتياطيات اللازمة لحماية المخزونات من الإصابة بالعدوي.

ومن خلال الممارسات فإن شركات التأمين تقوم بتقديم المشورة، ولها الحق في إرسال المتخصصين للتحقق من ظروف التربية قبل قبول التأمين، وفي حالة حدوث خسائر فإن علي أصحاب المزارع المؤمن عليها تقديم طلب إلي شركة التأمين في خلال (١٤) يوم، ويرفق بها الوثائق اللازمة، وتقوم شركة التأمين بإرسال الخبراء لتقدير الخسائر والتحقق من المطالبة.

٨-٧-٢-٣ تجربة اليابان:

قدر إنتاج اليابان من تربية الإحياء المائية في عام ٢٠١٤م بحوالي (١٠.٢) مليون طن، وتتركز التأمين علي الاستزراع المائي البحري والذي يغطي حوالي (٣٧٪) من مزارع الأسماك والقشريات، وأكثر من (٧٠٪) من مزارع المحاريات والأعشاب البحرية.[٧٤]

يمكن التميز بين نوعين من التأمين علي الاستزراع المائي:

- تامين يعالج الخسائر الجزئية أو الكلية بسبب تفوق الأصناف المستزرعة، أو هروبها خلال دورة التربية.
- تامين يتعامل مع الأضرار والخسائر الناتجة عن غرق المزرعة إثناء التشغيل.

وبصفة عامة لا يغطي في اليابان التأمين الخسائر الآتية:

- قيمة الإضرار الناتجة عن الحروب والاضطرابات.
- الإضرار الناتجة عن السرقة.

[74] FAO, Fishiness technical paper, Op Cit.

- الإضرار الناتجة عن تلوث المياه.
- الإضرار الناتجة عن إهمال صاحب المزرعة، أو أطراف أخري.
- الإضرار الناتجة عن المد والجزر المفرط، إذا لم تكن متضمنة في بوليصة تأمين خاصة بذلك.
- الخسائر المالية الناتجة عن الانخفاض المفاجئ في أسعار السوق لمنتجات المزارع المائية.

وتتولي جمعيات التأمين المحلية في اليابان، التأمين المشترك علي مصايد الأسماك والمزارع السمكية في المحافظات الساحلية في جميع انحاء اليابان، ثم يعاد التأمين لدي الاتحاد الوطني لجمعيات التأمين المشترك علي مصايد الأسماك والمزارع المائية، علي أن تقوم الحكومة بتغطية عقود التأمين الخاصة بالاتحاد الوطني، فيما يخص الأضرار الناجمة عن الكوارث غير الطبيعية.

وثائق تأمين الاستزراع المائي في اليابان هي بوالص تأمين مشتركة لمجموعات من المزارعين، مما يوفر أحكام الرقابة الاجتماعية، حيث لا يقبل المزارعون تقاسم عقود التأمين مع المزارعين الذين لا يديرون مزارعهم بأسلوب مقبول من المجموعة، وبالتالي فإن نظام التأمين الذي حدده الاتحاد الوطني لجمعيات التأمين المشترك يلزم المزارعين بإدارة المخاطر بشكل جيد.

٨-٧-٢-٤ تجربة فيتنام:

يقدر الإنتاج من الاستزراع المائي في فيتنام عام ٢٠١٤م بنحو (٣.٤) مليون طن في عام ٢٠١١[٧٥]، وعلي الرغم من وجود شركات تأمين وطنية وشركات خاصة، إلا أنها تتردد في تقديم خدمات التأمين علي الاستزراع المائي للأسباب الآتية:

- عدم المعرفة الكافية بطبيعة تربية الإحياء المائية.
- المعلومات الغير دقيقة عن خسائر المزارعين.
- عدم تناسب أقساط التأمين مع دخول المزارعين.

في فيتنام الشركة الوحيدة التي تقدم خدمات الاستزراع المائي هي شركة فيتنام للتأمين العام "Groupama"، وهي فرع من شركة التأمين الفرنسية المتعددة الجنسيات، والتي تتولي التأمين علي مزارع الجمبري، والأسماك، والدواجن، وأنشطة الثروة الحيوانية الصغيرة، في مقاطعات نهر الميكونج، وبالنسبة للاستزراع المائي يغطي نشاط الشركة المجالات الآتية:

- تأمين تربية الإحياء المائية في الأحواض والأقفاص.

[75] FAO, Fishiness technical paper, Op Cit.

- تأمين تربية الجمبري في الأحواض.
- تأمين تربية الجمبري في البرك.

هذا ويتم التأمين علي أنواع محددة من المخاطر مثل: نفوق الأسماك نتيجة الأمراض والحوادث، والتلوث المفاجئ، ونقص المياه المفاجئ، وتدمير السدود، والحرائق، والعواصف، والفيضانات، والحوادث التي تؤثر علي الإنشاءات في المزرعة السمكية، وتضع شركة "Groupama" مجموعة من الشروط يلتزم بها المزارع لقبول التأمين، وهي:

- يتم تخزين كل اليرقات في وقت محدد وجمع المحصول في وقت محدد.
- أن تكون اليرقات خالية من الأمراض وبشكل خاص قبل التخزين.
- يجب أن تكون مساحة الحوض ما بين ٢٠٠٠ و١٠٠٠٠متر مربع.
- أن يكون عمق الماء لا يقل عن ١ متر.
- ضرورة وجود مداخل ومنافذ للمياه ذات النوعية الجيدة.
- ضرورة وجود تهوية.
- ضرورة وجود أدوات كافية لقياس بعض المؤشرات الأساسية لنوعية المياه، (الملوحة، الشفافية).
- يجب تسجيل كثافة التخزين في دفتر سجل لكل حوض.
- في حالة وقوع الحوادث، من حق شركة التأمين إجراء تحقيق واقتراح حلول لتحسين الظروف البيئية إذا لزم الأمر.

٨-٧-٢-٥ تجربة شيلي:

قدر إنتاج شيلي من تربية الإحياء المائية بأكثر من (١.٢) مليون طن عام٢٠١٤م معظمة من أسماك السالمون عالية القيمة، وقدر قيمته بحوالي (٢.٨) مليار دولار أمريكي.[٧٦] حيث يمارس تربية الإحياء المائية فروع شركات متعددة الجنسيات، بجانب العديد من المشاريع الوطنية الصغيرة نسبياً. ومعظم المزارع التي تديرها شركات متعددة الجنسيات يتم التأمين عليها بجانب عدد محدود من المزارع التي يملكها المواطنون، ويغطي التأمين مزارع الأقفاص البحرية، والمفرخات التابعة لفروع الشركات المتعددة الجنسيات.

بالإضافة إلي ذلك توجد في شيلي بعض شركات التأمين المحلية، والتي تقوم بإعادة التأمين في السوق الأوربية، وقد اكتسبت شركات التأمين المحلية في شيلي خبرة كبيرة في هذا المجال، حيث تقوم بإجراء مسوحات للموقع لتقييم المخاطر، وضمان المحافظة علي مستويات

[76] FAO, Fishiness technical paper, Op Cit.

عالية من الإدارة المزرعية في المزارع التي تؤمنها، ويتم إجراء المسوحات، والدراسة الاستقصائية من قبل أفراد يتم تدريبهم علي تقنيات الاستزراع المائي، أو دعوة خبراء متخصصين من الخارج، مع التركيز علي سلامة اختيار المواقع، وتوفر تقنيات التهوية، وأنظمة إنذار متطورة، وإجراءات السلامة وصحة المنتجات. كما تعتمد شركات التأمين علي خبراء في مجال تقدير خسائر تربية الإحياء المائية علي مستوي الدولة، بالإضافة إلي وجود عدد من المؤسسات الأكاديمية والمعاهد المتطورة القادرة علي تشخيص الأمراض، وقد ساعد ذلك علي تحقيق أرباح لشركات التأمين، والذي يعتبر ضرورياً لضمان استمرارها وسداد التزاماتها.

٨-٧-٣ الدروس المستفادة من التجارب الدولية للتأمين السمكي:

من العرض السابق لتجارب التأمين السمكي في بعض دول العالم يمكن استنتاج المؤشرات الآتية:

- هناك اتجاه متزايد للطلب علي التأمين علي مزارع تربية الإحياء المائية، ومن اعداد كبيرة من أصحاب المشروعات المتوسطة، والصغيرة ومتناهية الصغر في هذا المجال، في العديد من مناطق العالم، كما يزداد وعي المزارعين بالتأمين خاصة في بعض دول آسيا.
- أن الاستثمارات في التقنيات الحديثة لتربية الأحياء المائية، مع تطبيق ممارسات أفضل في إدارة المزارع، تعمل علي تقليل المخاطر، مما يشجع علي خفض أقساط التأمين، والذي يؤدي بدوره إلي زيادة الطلب علي التأمين.
- تتحفظ بعض شركات ومؤسسات التأمين، علي تأمين مزارع الإحياء المائية بسبب نقص المعلومات، والتجارب السلبية خلال العقود السابقة، إلا أنه مع زيادة خبرات شركات التأمين فإن الوضع آخذ في التحسن.
- أن إعداد شركات التأمين علي مزارع تربية الإحياء المائية محدودة.
- أن تأمين المزارع السمكية في آسيا يغطي في معظمه عدد محدود من المخاطر، في حين أن التأمين في مناطق أخري يكون شامل لمعظم المخاطر.
- أن العديد من شركات التأمين تركز علي تأمين عدد محدد من الأصناف المستزرعة.
- هناك نقص في خدمات إعادة التأمين وتطويرها، ونشرها، وأنه بدون إعادة التأمين، فإن شركات التأمين تحجم عن تقديم خدمات التأمين إلي المزارعين.
- أن ممارسات إدارة المخاطر في مزارع تربية الإحياء المائية يتطلب توفر الخبرات والمهارات، وكذلك مؤسسات حكومية متخصصة، لديها الإمكانيات اللازمة لتقديم الإرشاد والدعم للمزارعين.

- ان عدم وجود سياسات حكومية، وتشريعات تنظم التأمين علي تربية الإحياء المائية، يؤثر سلباً علي تطوير خدمات التأمين والتنمية المستدامة للقطاع.

٨-٨ الإطار العام لنظام مقترح للتأمين علي المزارع السمكية في مصر:

في ظل المحددات التي تواجه شركات التأمين في تقديم خدمات التأمين إلي مزارعي الأسماك، ومن واقع تجارب بعض الدول في مجال التأمين علي مشروعات تربية الإحياء المائية، وكذلك التجربة المصرية في التأمين علي مراكب الصيد، فإن نظام التأمين المقترح هو التأمين التعاوني من خلال إنشاء "صندوق تأمين تعاوني" على المزارع السمكية يتبع الاتحاد التعاوني للثروة المائية، علي غرار صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد والعاملين عليها، خاصة وأن المادة الأولي من القرار الجمهوري رقم (٤٧٠) لسنة ١٩٩٣م، بإنشاء صندوق تأمين تعاوني تضمنت الاتي:

- التأمين علي مراكب الصيد المملوكة للجمعيات وأعضائها.
- أنواع التأمين الأخرى التي تتفق وأوجه نشاط الجمعيات التعاونية للثروة المائية والتي تضمنتها اللائحة الداخلية للصندوق.

أي أن الإطار القانوني لإنشاء صندوق تأمين تعاوني علي المزارع السمكية متوفر، ولا يحتاج إلي تشريعات إضافية، ولكنه يتاج الى تفعيل القانون الصادر، وهذا يوفر كثير من الوقت والجهد اللازم لإصدار تشريعات جديدة. كما أن الخبرة المتوفرة لدى صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد تتيح الإمكانيات الإدارية لإدارة نشاط الصندوق المقترح.

٨-٨-١ خطوات إنشاء الصندوق وخطة العمل:

- إصدار قرار من وزير الزراعة واستصلاح الأراضي وهي الجهة التابع لها الاتحاد التعاوني للثروة المائية، بتشكيل لجنة إدارة الصندوق من ممثلين للجمعيات التعاونية الرائدة في الاستزراع المائية بالإضافة إلي خبير في إدارة المزارع السمكية وخبير أكتواري.
- يتولى مجلس إدارة الصندوق تنفيذ حملة إرشاد، وتوعية لمزارعي الأسماك، بأهمية التأمين ضد المخاطر التي يتعرضون لها وأساليب مواجهتها.
- تحديد أهم المخاطر التي يواجهها المزارعون.
- تنفيذ مشروع تأمين تجريبي علي المزارع السمكية التي مساحتها (٢٠) فدان فأكثر في محافظات كفر الشيخ، والفيوم، والشرقية، والبحيرة، باعتبارهم أكبر المحافظات إنتاجاً، علي أن تكون المزارع مملوكة أو مؤجرة لمدة لا تقل عن ١٥ عاماً.

- يتولى الخبير الاكتواري، إعداد دراسة اكتوارية تتضمن: تحديد المخاطر، وأصناف الأسماك التي يتم التأمين عليها، ومبلغ التأمين وقسط التأمين، مع الاسترشاد بتجارب الدول الاخرى والتي تم استعراضها في الاجزاء السابقة من هذا البحث.
- بناءً علي نتائج مشروع التأمين التجريبي، يتم اعداد اللائحة الداخلية للصندوق ويصدر بها قرار من وزير الزراعة واستصلاح الأراضي علي أن تتضمن ما يلي:

  - أن يكون التأمين إجباريا علي المزارع السمكية التي تم تحديدها في ضوء الدراسة الاكتوارية.
  - الأخطار وأصناف الأسماك التي يغطيها التأمين.
  - التزامات المؤمن له، خاصة اتباع الممارسات السليمة في تربية الأسماك.
  - المستندات الواجب تقديمها عند طلب التأمين أو تجديده.
  - المستندات الواجب تقديمها عند صرف التعويض عن الأضرار والخسائر.
  - توظيف أموال الصندوق.
  - الرقابة المالية علي الصندوق.
  - أن يخضع الصندوق لإشراف الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين

هذا ويقترح ان تتكون موارد الصندوق من المصادر الآتية:

- أقساط التأمين.
- مقابل إصدار وثائق التأمين وتقديمها.
- ما يخصصه الاتحاد التعاوني للثروة المائية، والجهات الحكومية من أموال للصندوق.
- مساهمات شركات تصنيع الأعلاف، واخرى ذات العلاقة.
- الهبات والإعانات والمنح.

ملخص الدراسة
التأمين وادارة المخاطر في الزراعة المصرية

ملخص الدراسة

يعد قطاع الزراعة من اهم قطاعات الاقتصاد المصري، نظرا لما يلعبه من دور حيوي وفعال في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، من خلال مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي، والصادرات المصرية، وإعالة ما يزيد عن نصف السكان، وتوفير فرص عمل لما يزيد عن ربع قوة العمل في مصر، كما انه المسؤول الأول عن تحقيق الأمن الغذائي للسكان، وتوفير الخامات اللازمة لعدد كبير من الصناعات الهامة، وفى مقدمتها صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية، وغيرها.

هذا ويتعرض قطاع الزراعة في مصر للعديد من المخاطر، التي يأتي في مقدمة اسبابها التغيرات المناخية، كالسيول، والارتفاع / او الانخفاض الزائد في درجات الحرارة، والصقيع، والاصابة بالآفات والامراض النباتية، وغيرها، بالإضافة الى مخاطر أخرى اصبحت تحتل مكانه مؤثرة ومتزايدة على القطاع، وبصفة خاصة في كل من شقيه (النباتي، والسمكي) ، والتي من اهمها المخاطر السعرية، والانتاجية، فضلا عن ما يتعلق بمتطلبات الجودة سوء للمدخلات، أو للمنتجات النهائية، وغيرها من الاخطار.

ويعتبر التأمين الزراعي أحد اهم وسائل إدارة المخاطر في قطاع الزراعة بشقيه (النباتي والسمكي)، كنظام جماعي يقوم على تعويض المزارعين، واصحاب المنشآت الزراعية، ومراكب الصيد، والمزارع السمكية، عن الخسائر المالية الناتجة عن الخطر المؤمن ضده، هذا بالإضافة الى وجود العديد من الادوات الاخرى التي تستخدم، وتساهم في ادارة المخاطر الزراعية ومن على سبيل اهمها الزراعة التعاقدية والاسواق المستقبلية، وغيرها.

وتمثلت مشكلة هذه الدراسة في ان التأمين الزراع لم يشهد في مصر واقعا تنفيذياً، حتى الان، على الرغم من مطالبة العديد من الدراسات، والبحوث، والخبراء، والمتخصصين، منذ بداية الالفية السابقة، بأهمية، وضرورة وجود نظام فعال للتأمين الزراعي في مصر، الا انه لازال هناك اختلافاً كبيراً حول المفاهيم، والقواعد الأساسية لإقامة نظام تأميني، او تكافلي ناجح من حيث، البناء التنظيمي، ووسائل، رصد وتقييم المخاطر، ومواجهتها، ودور الحكومة والجهات ذات الصلة، وغير ذلك من الجوانب الفنية والادارية والمالية ذات العلاقة، ورغم صدور قانون بإنشاء صندوق للتكافل الزراعي في مصر رقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٤م، فلازالت لائحته التنفيذية تحت الدراسة، بعد نحو اربعة اعوام من صدور القانون، ويرجع ذلك الى ما يواجه امكانية تطبيق التأمين الزراعي في

مصر من مشاكل، ومعوقات، هي في الواقع مشاكل ترتبط ارتباطا وثيقا بحالة الزراعة في مصر، مثلها مثل العديد ان لم يكن غالبية الدول النامية.

هذا وتأتى أهمية الدراسة انطلاقا من ان القطاع الزراعي يعد من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المصري، وأحد عناصره الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية، والاجتماعية. وتعتبر الزراعة بحكم طبيعتها ومتغيراتها، أكثر عرضة عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي للمخاطر سواء الطبيعية منها كالتغيرات المناخية، والبيئية، أو الاقتصادية كتقلبات الانتاج، والأسعار، وغيرها، ومما لا شك فيه ان هذا المخاطر، بالإضافة إلى اهميتها، وتأثيرها الكبير على المستثمرين، والمنتجين الزراعيين، فإن لها أهمية، وتأثير اكبر على المجتمع بأكمله، حيث تؤدى تلك المخاطر وما تسببه من اضرار الى حدوث ما يسمى "السلوك العكسي للمستثمرين، وللمنتجين" والذى يؤدى الى تخصيص غير كفء للموارد الزراعية وبالتالي تخصيص أقل كفاءة في الموارد الكلية للدولة، وحدوث خفض متوقع في مستوى إنتاج ورفاهية المجتمع ككل.

كم تأتى اهمية هذه الدراسة ايضا انطلاقا من موضوعها وهو "التأمين وادارة المخاطر في الزراعة المصرية"، حيث يعد التأمين الزراعي أحد أفضل أدوات الحد من الخسائر الناجمة عن المخاطر التي يتعرض لها المزارعون، ضمن استراتيجيات المشاركة في توزيع المخاطر، أو ما يعرف باستراتيجية تقاسم المخاطر (Risk Sharing Strategy)، والتي تتضمن عدد من الطرق، والادوات الهامة التي يمكن من خلالها مواجهة، هذه المخاطر، وتأثيرها على كل من المستوى الكلى، والجزئي للاقتصاد المصري، فضلا عن تأثيرها الاجتماعي على الفئات ذات العلاقة.

ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في، التوصل الى اهم الاسس والاعتبارات العلمية اللازمة، لوجود إدارة ناجحة للمخاطر الزراعية، ونظام تكافل زراعي ناجح في مصر، وذلك لكل من: (الانتاج النباتي)، (والانتاج السمكي)، وفق أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن، من خلال عدد اهداف فرعية تتمثل فيما يلى:

١. التعرف على أنواع المخاطر في الزراعة (الانتاج النباتي)، وفي كل من: (سفن الصيد، والمزارع السمكية)، والتعرف على مستويات تلك المخاطر.
٢. التعرف على الكوارث والمخاطر الزراعية، تحت الظروف المصرية.
٣. التعرف على اهم سياسات وادوات ادارة المخاطر الزراعية في (الانتاج النباتي)، وكل من: (سفن الصيد، والمزارع السمكية)، ودور الحكومة في ادارة تلك المخاطر.
٤. التعرف على مفاهيم الزراعة التعاقدية، كأحد ام ادوات ادارة المخاطر الانتاجية، والسعرية للمنتجات الزراعية، والتعرف على مزاياها، والنماذج الخاصة بها.

٥. التعرف على الجوانب المختلفة للتأمين الزراعي، واهميته، ومشاكله، وتحدياته في الدول النامية، واسباب تدخل الحكومات فيه.
٦. التعرف على الوضع الراهن للتأمين الزراعي في مصر، وصندوق التكافل الزراعي.
٧. التعرف على الوضع الراهن للزراعة التعاقدية في مصر، ومشكلاتها، ومبررات تطبيقا، وقانون الزراعة التعاقدية.
٨. استعراض عدد من التجارب الاقليمية، والدولية في مجال التأمين الزراعي (الانتاج النباتي)، والتأمين على المزارع السمكية، وسفن الصيد، والزراعة التعاقدية، وصولا لاستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب سواء تلك المتعلقة بدور الحكومة، او بالمخاطر والأنشطة التي يتم تغطيتها، او مدى إجبارية أم اختيارية النظام التأمينى، والتعرف على المشكلات التقليدية التي تواجه ذلك.
٩. التعرف على مستقبل التكافل الزراعي في مصر، من خلال التعرف على رأى المزارعين في صندوق التكافل الزراعي، وما يجب ان تقوم به الحكومة، وما يجب أن يتم على مستوى المزرعة، والمخاطر ومناطق ومجالات التغطية المقترحة، واجبارية أم اختيارية النظام، ودعم الاقساط.

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهج الوصفي في استعراض البيانات، والمعلومات، والبحوث، والدراسات الجامعية، وغير الجامعية المنشورة، ومواقع شبكة الانترنت، والبيانات والمعلومات المتاحة لدى صندوق التأمين التعاوني للتأمين علي مراكب الصيد الآلية والعاملين عليه، والاتحاد العام للثروة المائية، والقوانين المنشورة بالجريدة الرسمية، (القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١٤م الخاص بصندوق التكافل الزراعي)، (والقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤م) الخاص الزراعة التعاقدية، وغيرها من الجهات ذات بالموضوعات التي تناولتها الدراسة.

هذا وقد اعتمدت الدراسة ايضا على نتائج الدراسات، واستطلاعات الرأي، واللقاءات البؤرية التي تمت في الفترة الاخيرة، في إطار دراسة قانون التكافل الزراعي، وقانون الزراعة التعاقدية، ومركز الزراعة التعاقدية في مصر، للاستفادة منها، في صياغة الاعتبارات، والاسس اللازمة لوجود نظام مصري ناجح للتكافل الزراعي في المستقبل.

ولتحقيق اهداف الدراسة، فقد تم تضمينها ثمانية فصول رئيسية، تضمن الفصل الاول منها الدراسات السابقة، وقد خلصت هذه الدراسات الى ما يلى:

- أن المخاطر عنصراً لا يمكن تجنبه، ولكن يمكن ادارته، وتنظيمه، ضمن أعمال إدارة الإنتاج والتسويق الزراعي، وأن تأثير الخطر يمتد بسبب السلوك العكسي للمزارعين، إلى تخصيص غير

كفء للموارد الزراعية، وتخصيص اقل كفاءة للموارد الكلية، مما يؤثر على مستوى التنمية في المجتمع.

- نظم التأمين وبصفة خاصة فى البلدان النامية، ينبغى ان تكون فعالة من حيث التكلفة، وان تكون جزء من إطار أوسع لإدارة المخاطر على كافة المستويات، وللحكومات في هذا دور حيوي يجب ان تؤديه يتمثل في، توفير المعلومات حول الرصد وقياس المخاطر، والحفاظ على إطار تنظيمي وإشرافي سليم، ودعم مقدمي خدمات التأمين الخاصة بالمساعدة والتدريب.
- ان التأمين الخاص غير قادر على التوافق مع المخاطر النظامية الطبيعية في الناتج المحصولى والناشئة عن كوارث طبيعية، والتى تؤثر على أعداد كبيره من المزارعين المنتشرين على مدى واسع، حتى مع إمكانية إعادة التأمين فمن الصعب حساب القيمة التأمينية العادلة لتكوين احتياطى كافى لاحداث شديدة المخاطر، حتى وإن كانت قليلة الاحتمال.
- وجود معلومات غير دقيقة/أو عدم وجودها أصلا يمكن أن يؤدى إلى اختيارات خاطئة، حيث يصبح من المكلف جداً التمييز بين طالب التأمين عالى المخاطرة، أو منخفض المخاطرة، ويتم تقدير قيمة التأمين بقيمة المتوسط، لجميع طالبى التأمين، وهو أمر غير ملائم، ولا يدعوا للاستمرارية، حيث يؤدى ذلك إلى خفض قيمة التأمين للمزارع ذو المخاطرة العالية، ورفعها عما هو مفروض للمزارع ذو المخاطرة المنخفضة، ومع الوقت يوقف العميل ذو المخاطرة المنخفضة تعامله مع سوق التأمين، وتبقى شركات التأمين تعمل مع العملاء شديدى المخاطرة مع احتمالات عالية للخسائر التى تؤثر سلباً على أرباح شركات التأمين.
- نظم التأمين التقليدية فاشله أو قاصره نقديا بسبب التكاليف الإدارية المرتفعة ومشكلات الأختيار الخاطئ.
- ينبغي على شركات / صناديق التأمين، أن تلتزم بالمبادئ الأساسية للنزاهة الاكتوارية، والحد من مشاكل الانتقاء السلبي، والمخاطر الأخلاقية، وارتفاع التكاليف الإدارية.
- تقدم الحكومات مساعدات مجانية تؤثر على رغبة المزارعين في دفع أقساط التأمين، لذلك يجب أن تكون المساعدات ضد الكوارث واضحة، ومحدده تساعد على تقدير الخسائر بدقة اكبر، وتدفع المزارعين لاتخاذ قرارات بشراء وثائق تأمين زراعى.
- من القواعد الأساسية ا لخلق تأمين زراعي ناجح: جعل المؤمن مسؤولاً من الناحية المالية عن عملياته، والمحافظة على استقلالية الإدارة، والسيطرة على ومراقبة التصرفات السلوكية السيئة والانتقاء السيئ، وأن يكون التأمين ضد الخسائر الحقيقية وليس على الغلة، والتأمين ضد الكوارث، وليس التغيرات البسيطة في الانتاجية، وتقييم الخسائر، وتنويع مجالات التأمين، وإجراء التجارب، وتمييز المزارعين الجديدين بإعطائهم خصماً، والعمل على تقليل المصاريف

الإدارية، وإنشاء الاحتياطى، ووضع برنامج متطور للاستثمار، والمخاطر الزراعية ليست جميعها قابلة للتأمين تجارياً، واعادة التأمين، السماح بالمنافسة وتشجيعها، وغيرها.

- هناك اتفاق بين المزارعين في مصر، أن التكافل الزراعي هو الشكل المعبر عن مواجهة المخاطر الزراعية والمتفق مع الشريعة الإسلامية، ويعتبر الشكل التعاوني طريق قصير للقضاء نهائيا على الشك في مخالفة الشريعة الإسلامية، باعتباره تضامنا اجتماعيا بين من لم يتحقق لديه الخطر، ومع من تحقق لديه الخطر، وان القطاع التعاوني في مصر له من التاريخ والخبرة والانتشار، ما يمكنه من أن يلعب دورا كبيرا في النظام المقترح، وان التأمين التعاوني هو افضل الصيغ لإدارة المخاطر في الزراعة المصرية.
- أن يبدأ نظام التكافل الزراعى في مصر بتغطية عدد من المحاصيل من المجموعات الثلاث، الحقلية، والخضر، والفاكهة، واقترحت الدراسة كل من محاصيل: القطن، وقصب السكر، والقمح، والفول البلدى، والفول السودانى كمحاصيل حقلية. ومحاصيل: البطاطس، والطماطم، والكوسة، والفاصوليا الخضراء، والبطيخ كمحاصيل خضر. والموالح، والعنب، والموز، والمانجو كمحاصيل فاكهة. ايضا اختارت الدراسة المشار إليها عده محافظات لتطبيق النظام كمرحلة أولى على أساس تركيز المحاصيل المشار إليها من حيث المساحة.
- عدم وجود سياسات تمكينيه، وأطر تنظيمية للتأمين على المزارع السمكية، ومصايد الأسماك، يؤثر سلبا على تطوير خدمات التأمين، والتنمية المستدامة لقطاع الاستزراع المائي، ويعد تضارب المعلومات، والمخاطر الأخلاقية، والاختيار الخاطئ، من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ أنشطة التأمين على تربية الأحياء المائية لشركات التأمين الدولية والوطنية، مما يؤثر سلبا على نتائج الشركات الجديدة في قطاع التأمين على الاستزراع المائي خلال السنوات القليلة الأولى من العمل.
- انه يتعين على شركات التأمين دقة تحديد أسباب التعرض لخطر ما، وتحديد مقدار المخزونات السمكية المفقودة الناتجه عن الخطر المحدد، وان تتحمل شركات التأمين قيمة النقص فى هذا المخزون، بالاضافة الى ضرورة تشجيع المنظمات الوطنية، والدولية التى تستهدف انتشار التأمين السمكى، مما يجعلها متاحة لكل المستويات فى هذه الصناعة، وضرورة تحديد أسباب عدم حصول المنتجين على حقوقهم فى التأمين.

- ان الادارة الناجحة للمخاطر الاستزراع السمكي تتطلب، ضرورة التنوع الإنتاجي، توزيع المبيعات خلال العام، و تأجير الأصول، مثل الحفارات، والجرارات، ومعدات الصيد، مثل الشباك، وطلمبات رفع المياه من الأحواض، ايضا ضرورة المشاركة في البرامج الحكومية، مثل: زراعة أسماك المبروك في حقول الأرز لزيادة الدخل النقدي للمزارع، والتغلب على انخفاض إنتاج

المحصول مع توفير بروتين سمكي رخيص للأسرة الريفية، بالإضافة إلى القضاء على يرقات البعوض وتجنب انتشار الأمراض.

وخصص الفصل الثاني للتعرف على للمخاطر والكوارث في الزراعة، وقد تضمن الفصل، انواع هذه المخاطر، ومنها: مخاطر الإنتاج، ومخاطر السوق، ومخاطر الإدارة والتشغيل، ومخاطر السياسات العامة والمخاطر المؤسسية، والمخاطر السياسية، كما تناول الفصل، مستويات المخاطر الزراعية، ثم الكوارث والمخاطر الزراعية تحت الظروف المصرية، حيث تم استعراض عدد من الاضرار الى لحقت بالزراعة المصرية في بعض السنوات نتيجة العديد من الاسباب منها، السيول، وانهيار الجسور، وتقلبات الطقس، وغيرها.

وخصص الفصل الثالث: التعرف على اهم سياسات وادوات ادارة المخاطر الزراعية، ومنها: التأمين الزراعي، والتعاقدات المقدمة، وعقود الشراء المستقبلية (العقود الوقائية / عقود التحوط)، والتسعير المستقبلي للمدخلات، والتنوع الإنتاجي، وتوزيع المبيعات خلال العام، وتأجير الأصول، والمشاركة في البرامج الحكومية، كما تم استعراض اهم الادوار الذى تقوم بها الحكومة في ادارة المخاطر في قطاع الزراعة، ايضا تم استعراض مفاهيم الزراعة التعاقدية كأحد اهم ادوات إدارة المخاطر الزراعية، ومزايا الزراعة التعاقدية لأطراف التعاقد، ونماذج الزراعة التعاقدية.

وخصص الفصل الرابع، للتأمين الزراعي، وتضمن الفصل كل من: اهمية التأمين الزراعي، ومشاكله، والتحديات التي تواجهه في الدول النامية، ايضا تم استعراض انواع التأمين الزراعي، والمعونات الطارئة/ الخاصة والتأمين، وأشكال المساندة الحكومية للتأمين الزراعي، والتأمين الإجباري في مقابل التأمين الاختياري، واسباب تدخل الحكومات في التأمين الزراعي.

وفي الفصل الخامس تم تناول الوضع الراهن للتأمين الزراعي في مصر، وشمل ذلك: التعرف على الجوانب المختلفة لصندوق التكافل الزراعي في مصر، من خلال قانون التكافل الزراعي رقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٤م، واهم الملاحظات التي اثيرت حول هذا القانون، ايضا تناول الفصل، الزراعة التعاقدية في مصر، ومشكلاتها، ومبررات تطبيقها، والتعرف على الجوانب المختلفة لقانون الزراعة التعاقدية رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥م، واهم الملاحظات التي اثيرت حول هذا القانون، ايضا تم في هذا الفصل استعراض اهم الفرص الذى يتيحها تطبيق نظام الزراعة التعاقدية في مصر.

و خصص الفصل السادس، لاستعراض اهم التجارب الدولية في التأمين الزراعي والزراعة التعاقدية، وقد اشتمل ذلك على استعراض تجربة التأمين الزراعي في كل من: الولايات المتحدة الامريكية، وكندا، والمكسيك، وكوستاريكا، وشيلي، ودول الاتحاد الأوروبي، و باكستان، والهند، واليابان، و الجزائر، و تونس، وقد تم في هذا الفصل استخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب، وشمل ذلك: دور الحكومة في التأمين الزراعي، والمخاطر والأنشطة المغطاة في التأمين الزراعي، وإجبارية واختيارية المشاركة في التأمين على الحاصلات الزراعية، ثم تم استعراض اهم المشكلات التقليدية للتأمين الزراعي في اطار التجارب الدولية، كما تم في هذا الفصل، استعراض عدد من التجارب الدولية في الزراعة التعاقدية، وشمل ذلك تجربة كل من الهند، وكينيا، واندونيسيا، وتايلاند، والصين، كما تم ايضا استخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب.

وخصص الفصل السابع، لمستقبل التكافل الزراعي في مصر، واستخلاص اهم الاسس، والاعتبارات، والمتطلبات الاساسية التي يمكن الاستفادة منها في نجاح نظام التأمين الزراعي في مصر، وقد اشتمل ذلك التعرف على: نتائج بعض استطلاعات الرأي التي تناولت رأى المزارعين، والجهات ذات العلاقة في صندوق التكافل الزراعي، وفى اطار المشاركة في إنجاح صندوق التكافل الزراعي، ثم وضع بعض الجوانب الهامة في مجال الدور الذى يجب ان تقوم به الحكومة وادارة الصندوق، وما الذى يجب ان يتم علي مستوي المزرعة، والمخاطر الواجب تغطيتها، ومجالات التغطية، ومحاصيل التغطية المقترحة. ومدى اختيارية ام اجبارية النظام، ودعم الاقساط، وقد اكدت الدراسة في هذا الفصل على ان الحكومة في مصر، شأنها شأن العديد من حكومات العالم التي حققت الكثير من النجاح في انظمة التأمين الزراعي، لديها ما يمكن ان تقوم به فيما يخص صندوق التكافل الزراعي، ووضع الاسس والقواعد اللازمة لوجود نظام ناجح للتأمين الزراعي في مصر، فهي يجب ان تقوم بما يلى:

١. يجب أن تتبع الحكومة في مصر نهجا شاملا لإدارة المخاطر، وعلاقتها ببعضها البعض، وتجنب التركيز على مصدر واحد للمخاطر، او مخاطر محدودة، كما يجب أن تقدم للمزارعين المعلومات، والتدريب اللازم، الذى يساعدهم على تقييم وإدارة المخاطر الخاصة بهم. وضع الآليات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية.
٢. يجب أن تركز سياسات إدارة المخاطر الزراعية في الدولة، على المخاطر الكارثية، والتي ربما تكون قليلة، او نادرة، ولكنها تسبب أضرارا كبيرة للعديد من المزارعين في نفس الوقت، وينبغي يكون لدى الحكومة خطط مسبقة لإدارة هذه المخاطر، تتضمن إجراءات، ومسؤوليات، وحدود استجابة الحكومة لهذه السياسات.

٣. تجنب التدخل في تقدير أقساط التأمين، أو التعويض، حيث قد يلعب التحيز الحكومي دوراً تخريبياً في نشاط الصندوق، وبالتالي عدم استدامة النظام برمته.
٤. تجنب التأثير في القرارات المتخذة علي صعيد تنفيذ برامج التأمين بأي شكل، عدا الجوانب الإرشادية.
٥. ينبغي ان لا توفر الحكومية الدعم في حالة التعامل مع المخاطر العادية، حيث ينبغي أن تتم إدارة المخاطر العادية بواسطة المزارعين أنفسهم، حتى لا تحدث نتائج عكسية، عندما يؤدى ذلك الدعم على التحريض ممارسات زراعية أكثر غير مناسبة.
٦. المساعدات الحكومية في حالة الكوارث مساعدات تتوقعها الاسر الريفية كتعاطف من الحكومة، الا انها قد تؤثر على رغبتهم في دفع اقساط التأمين، لذا يجب ان تتسم هذه المساعدات بدرجة عالية من الوضوح والتحديد، حتى يمكن للمزارعين تقدير التكاليف الحقيقية للمخاطر التي يواجهونها بدقة أكبر، وبالتالي اتخاذ قرارات بشراء وثائق التأمين الزراعي.
٧. اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب ما يعرف بأمراض التأمين مثل: المخاطر الأخلاقية، والانتقاء المعاكس، وخطر الاساس، وغيرها.
٨. التأمين المدعوم هو أحد طرق تقديم المساعدة في حالات الكوارث، مع مراعاة ان ذلك قد يؤدى إلى الحد من تطوير أسواق التأمين الخاصة .
٩. خلق بيئة قانونية، واقتصادية، مناسبة لتنشيط دور القطاع الخاص في مجال التأمين الزراعي، واعادة التأمين .
١٠. ينبغي على الحكومة تسهيل ظروف "البدء" الجيدة ـ (المعلومات، والتنظيم، والتدريب).
١١. للحكومة دور رئيسي في تطوير أدوات إدارة المخاطر القائمة على السوق مثل العقود الآجلة، والزراعة التعاقدية، وعقود التسويق، وغيرها من ادوات ادار المخاطر.
١٢. وضع سياسة واضحة للصندوق، وفق أفضل الممارسات العالمية في مجال التأمين الزراعي، تتضمن، تحديد مدروس لشروط التأمين، بحيث تكون محددة، غير فضفاضة، وغير قابلة للتأويل، ايضا تحديد أقساط التأمين، وتعويضاته، ومؤشراته الأخرى، بما في ذلك مواصفات المحصول قبل الزراعة عند التأمين، بحيث تسمح بمشاركة واسعة من المزارعين وحماية نشاطهم الزراعي واستمراره، مع اجراء التحديثات والتعديلات اللازمة بصفة مستمرة، وفق للتجارب، والدروس المستفادة، وتراكم الخبرة.
١٣. استقطاب، وبناء القدرات والكفاءات المتخصصة، للعمل في الصندوق على كافة المستويات.
١٤. إيجاد البنية التحتية للتأمين، مثل محطات الرصد الجوي والمختبرات وغيرهما.
١٥. توفير المعلومات بشكل منتظم، وتماثلها (Asymmetric Information)، يمنع الاختيارات الخاطئة، مما يقلل من مستوى الخطورة فى تقديم عقود التأمين للمحاصيل.

١٦. من المفيد التدقيق في اختيار المحاصيل المشمولة بالتأمين في المرحلة الأولي من عمل الصندوق، والبدء بتنفيذ برامج تأمين مطلوبة، وذات تأثير، وقابلة للنجاح وفق مؤشرات محددة مسبقاً، وذلك لكسب ثقة المزارعين، وبناء قدرات الإدارة المنفذة لبرنامج التأمين، وملاحظة ان الرغبة في تغطية عدد كبير من المخاطر في فترة وجيزة، قد تتسبب في فشل النظام برمته.
١٧. وضع آليات متطورة لمتابعة تنفيذ انشطة الصندوق.
١٨. وضع الاليات اللازمة لتقليل تكاليف التشغيل، والتكاليف الادارية الى أدني حد ممكن.
١٩. تحمل الحكومة للتكاليف التشغيلية في مرحلة البدء، والانطلاق.
٢٠. دعم مدروس لأقساط التأمين، وبصفة خاصة لصغار المزارعين، اصحاب الحيازات القزمية.
٢١. تحمل جزء من تكاليف إعادة التأمين أو كلها.
٢٢. الاهتمام بتكوين الاحتياطيات، والمخصصات الفنية للصندوق، والتي تتغير وفقاً لما يراه الخبراء الاكتواريون.
٢٣. أن يكون للصندوق مركزاً، وفروع تتولى تسيير الأمور الروتينية بسرعة تؤدى إلى إكساب الثقة للمزارعين، أيضا سرعة أجراء المعاينة والتقدير وغيرها في حالة حدوث الخطر.
٢٤. من المهم أن يُدمج برنامج التأمين الزراعي مع برامج الإقراض للمزارع الصغيرة، كون ذلك يحقق منفعة متبادلة لأطراف التأمين، المُؤمن له كضمان للقرض، ومؤسسة الإقراض لضمان سداد القرض، وكذلك صندوق التكافل لاستقطاب الموارد في سبيل توزيع المخاطر وتشتيتها.

<u>وعلى مستوي المزرعة يجب الاهتمام ما يلى:</u>

١. ضرروه امساك الدفاتر، والسجلات المزرعة، التي تدون فيها الإنتاجية، والمتغيرات الزراعية الأخرى علي مستوي المزرعة، والمحصول، علي مدي سلسلة زمنية وظروف إنتاج مختلفة.
٢. التدخل النشط للخبراء والمرشدين الزراعيين.
٣. للتأمين حدود في مواجهة المخاطر الزراعية، ولابد من اعتماد ادارة المزرعة على وسائل أخري لإدارة المخاطر علي مستوي المزرعة، والنشاط، وعدم الاعتماد على التأمين فقط.
٤. وضع خطة مثلي لإدارة المزرعة / المحصول يتفق عليها مع المُؤمن كشرط للتأمين، وتتم متابعتها من قبل القائمين علي برنامج التأمين، بشكل حثيث للاطمئنان علي حسن أداء المؤمن له، وتجنب المخاطرة الأخلاقية، ومخاطرة عدم الاعتراف بخسارته نظرا لارتباط الخسارة بالإدارة كمسبب، أكثر من مصدر الخطر.

وفيما يخص المخاطر، والمناطق لتي يجب البدء بتغطيتها، ومجالات التغطية فقد اوضحت الدراسة انه نظراً للحالة التجريبية التي سيمر بها نظام التأمين الزراعي في مصر من

خلال صندوق التكافل الزراعي، يجب أن تسير التغطيات جغرافيا، بشكل تدريجي بحيث يغطى التأمين في البداية عدد محدود من المحافظات، حتى يمكن التعرف الجوانب المختلفة للممارسات التجربة، واخطائها، حتى يمكن تجنبها، ايضا ان يغطى النظام مجموعة من المخاطر الأساسية، كمخاطر الطقس (السيول، والامطار الغزيرة، وارتفاع او انخفاض الزائد في درجات الحرارة، والصقيع)، وبعض امراض النبات، اعتماداً في هذا على سابقة حدوث هذه المخاطر في مصر، واحتمالية حدوثها مستقبلا، ووفقاً لما يقرره الخبراء الاكتواريين،، والمتخصصين، مع مراعاة أن يتضمن النظام توجيه جزء من أمواله إلى الوقاية لمنع حدوث الأخطار. إذا كان ذلك ممكناً.

بصفة عامة يجب التدريج في التنفيذ جغرافيا، وحسب المحاصيل، وحسب الأخطار. مع الاخذ في الاعتبار اهمية بناء الثقة بين الصندوق، وجمهور المستفيدين في المراحل الاولى لتنفيذ البرنامج. ومما سبق وفى كل الحالات فألامر يتوقف على ما سوف يتم اقراره والاتفاق عليه كنظام لادارة المخاطر الزراعية، باستفادة من خبرات وتجارب العديد من دول العالم، سواء من حيث طبيعة النظام وتغطياته النوعية، للمخاطر، والاقليمية (المناطق، والمحافظات) ، وما سوف تسفر عنه الدراسات الاكتوارية المتخصصة فى اطار جيد وكافى من البيانات والمعلومات المطلوبة.

وخصص الفصل الثامن والاخير، للتأمين وادارة المخاطر في القطاع السمكي، وتضمن ذلك المخاطر التي تواجه الصيادين ومراكب الصيد في مصر، والمخاطر التي تواجه الاستزراع السمكي في مصر، وإدارة المخاطر في الاستزراع السمكي، والتأمين في مجال المصايد والمزارع السمكية، واتضمن ذلك فوائد التأمين السمكي، والوضع الراهن للتأمين علي مراكب الصيد والعاملين عليها في مصر، و صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد والعاملين عليها، كما تناول الفصل للتامين على المزارع السمكية في مصر، واستعراض عدد من التجارب العالمية في مجال التأمين على المزارع السمكية، واشتمل ذلك على: التأمين علي المزارع السمكية علي مستوي القارات، وتجارب كل من: الصين، والهند، واليابان ، وفيتنام، وشيلى، وتم في هذا الفصل ايضا، استخلاص الدروس المستفادة من التجارب الدولية للتأمين على المزارع السمكية، ووضع إطار مقترح لنظام تأمين علي المزارع السمكية في مصر.

هذا وقد تضمنت الدراسة قائمة بالمراجع باللغة العربية، واخرى باللغة الانجليزية، وقائمة بالمواقع الالكترونية، وملحق خاص ببيانات الصندوق الحالي للتأمين على الصيادين ومراكب الصيد.

قائمة المراجع

اولا: مراجع باللغة العربية:

١. علـى، ابـراهيم صـديق(٢٠٠٩م)، دور التمويـل والتـأمين ضـد المخـاطر الزراعيـة فـي التنميـة الزراعية، ورقة مقدمة الى ورشة عمل حول إمكانيات تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

٢. الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا (NENARACA) (١٩٩٢م) التأمين على المحاصيل والسياسة العامة، مراجعة التجربة التاريخية للولايات المتحدة وامريكا اللاتينية، ندوة المخاطر الزراعية، دمشق.

٣. البرغوثي، عبد الحميد موسي(٢٠٠٩م)، التأمين الزراعي في فلسطين، الواقع الراهن وآفاق المستقبل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله, فلسطين.

٤. البنك الدولي، والصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها (GFDRR) (٢٠١٢م)، إدارة مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل ــ تقرير سِنداي.

٥. الجريدة الرسمية (٢٠١٤م)، العدد (٣٧)، مكرر (ج).

٦. الجريدة الرسمية (٢٠١٥م) ـ العدد ٩ مكرر (ج).

٧. الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠١١ م)، الحق في الغذاء، الدورة السادسة والستون، البند ٦٩ (ب)- تقرير حقوق الانسان وحمايتها.

٨. المجلس المصري للتنافسية، ومؤسسة اقتصاد المعرفة (بشاير) (٢٠١٤م)، الملخص التنفيذي لورشتي عمل "الزراعة التعاقدية وصندوق التكافل الزراعي"، ٢١-٢٢ ديسمبر.

٩. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٤م)، دراسة امكانية توفير خدمات التأمين الزراعي في المنطقة العربية.

١٠. سالم، محمد حمدي (٢٠١٥م)، أهداف الزراعة التعاقدية وبعض التجارب الناجحة، ورشة عمل قانون الزراعة التعاقدية، المجلس الوطني للتنافسية، مؤسسة اقتصاد المعرفة، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

١١. سرحان، سليمان (٢٠١٥م)، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الانتاج الزرعي.

١٢. صلاح، عباس حسين على (٢٠١٣م) ، مشكلات الزراعة التعاقدية من منظور إرشادي لإنتاج وتسويق محصول الموالح في محافظة القليوبية، مجلة الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي، المجلد السابع عشر، العدد الثالث.
١٣. عامر، عادل (٢٠١٦م)، رؤية قانونية للزراعة التعاقدية، دنيا الوطن.
١٤. عزازي، جمال السيد (٢٠٠٣م)، دراسة اقتصادية تحليلية لتقدير عوامل المخاطرة في الاستزراع السمكي، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الأزهر.
١٥. عريقات، سمير عبد الحميد (٢٠٠٤م)، التكافل وادارة المخاطر الزراعية، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم (١٦١٨).
١٦. يوسف، عصام عبد الحميد، والشناوي، ليلى حماد (٢٠١٥م)، استطلاع رأى المزارعين في قانون التكافل الزراعي، (دراسة ميدانية)، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي.
١٧. الشناوي، ليلى حماد، ويوسف، عصام عبد الحميد (٢٠١٥م)، استطلاع رأى الباحثين في قانون التكافل الزراعي (دراسة ميدانية)، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي.
١٨. فريدرش ناومان (١٩٩٥م)، دراسة عن التأمين الزراعي، الاسماعيلية.
١٩. سالم، أسامة عبد الحميد فكري (٢٠٠٨م)، دراسة اقتصادية للمخاطرة في الإنتاج الزراعي المصري، مجلة العلوم الزراعية، جامعة الإسكندرية، ج. م. ع، العدد ١، المجلد ٧.
٢٠. أبو حيدر، محمد (٢٠١٦م)، وضع اسس اطلاق التأمين الزراعي، ورقة مقدمة لمؤتمر التأمينات الاجتماعية للعاملين في قطاع الزراعة والاقتصاد غير النظامي، الجمهورية اللبنانية، وزارة الاقتصاد والتجارة.
٢١. مجلس التنمية الزراعية المستدامة بوزارة الزراعة (٢٠١٥م)، بالاشتراك مع وزارة البحث العلمي، الخطة التنفيذية للتنمية في اطار استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠م.
٢٢. منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٦م)، الزراعة التعاقدية من أجل شراكات أفضل بين المزارع وقطاع الأعمال، تجربة بنك التنمية الأسيوي في الصين، ترجمة مشروع تطوير الارشاد الزراعي، ونقل التكنولوجيا، التابع لبرنامج التعاون الفني بين منظمة الاغذية والزراعة، الامم المتحدة ووزارة الزراعة السعودية، الرياض، ص١٣.
٢٣. منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠١م)، الأعمال التجارية الزراعية وصغار المزارعين، مصلحة الزراعة وحماية المستهلك.
٢٤. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية (١٩٩٣م)، العلاقات الزراعية الخارجية، ادارة الدراسات الدولية، والاعلام الخارجي، مقترح صندوق التكافل الزراعي ضد المخاطر والكوارث الطبيعية.

٢٥.زين العابدين، نوال سيد احمد (٢٠٠٤م)، دور التأمين الزراعي في استقرار الإنتاج الزراعي، أطروحة مقدمة للاستيفاء بمتطلبات درجة الماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الخرطوم.

ثانيا: مراجع باللغة الانجليزية:

1. Food and Agriculture Organization (2005), Livestock and Aquaculture, Insurance in Developing Countries, http://www.fao.org/3/a-a1022e.pdf.
2. Wenner .M, Agricultural Insurance Revisited: New Developments and Perspectives in Latin America and the Caribbean, , (2005) Inter-American Development Bank.
3. FAO (2005), Review of the: current state of world aquaculture insurance, Fishiness technical paper, 493.
4. Makki Shiva, (2002) , Crop Insurance in the United Slates, Basic Issues, Per formance, and lessons for Developing Countries (2017), Presentation at the Inter – American Development Bank , June , Washington, DC.
5. Austin Ford Ramsey & Fabio Gaetano Santeramo, Crop Insurance in the European Union: Lessons and Caution from the United States, North Carolina State University, USA, University of Foggia, Italy, January.
6. R.A.J. Roberts(2005),Insurance of crops in developing countries, FAO, Agricultural Services Bulletin 159, Food And Agriculture Organization Of The United Nations, Rome.
7. Ramiro Iturrioz, Agricultural Insurance, World bank Agricultural Insurance, issue 12, November 2009.
8. World Bank,(2011), Weather Index Insurance For Agricultural, Guidance for Development Practitioners,66274, November.
9. World Bank,(2013), Promoting Access to Agricultural Insurance In Developing Countries , Agricultural Insurance, Development Program, (AIDP), Strategy Paper .
10. livier Mahul & Charles J. Stutley(2010), Government Support to Agricultural Insurance, Challenges and Options for Developing Countries.
11. World Bank(2010), Agricultural Insurance in Latin America, Developing the Market.
12. World Bank(2005), Managing Agricultural ,Production Risk Innovations in Developing Countries,Agriculture&RuralDevelopment,Department. http://www.worldbank.org/rural
13. Raymon van Anrooy, & Others(2005), Review of the current state of world aquaculture insurance, technical paper, FAO Fisheries Department, Rome , 493.
14. European Commission(2001), Agriculture Directorate - General, Directorate, A, Economic analyses , forward Studies , evaluation , Risk Management Tools for EU Agriculture With a special focus on insurance . January, ,PP,41-43.

ثالثا: مواقع الكترونية:

1. http://www.fao.org/3/a-a1022e.pdf
2. http://www.fao.org/docrep/meeting/006/Y8936a/y8936a00.htm
3. http://siteresources.worldbank.org/INTARD/Resources/Managing_Ag_Risk_FINAL.pdf
4. https://www.oecd.org/agriculture/agricultural-policies/49003833.pdf
5. http://siteresources.worldbank.org/FINANCIALSECTOR/Resources/Primer12_Agricultural_Insurance.pdf
6. http://www.fao.org/3/a-a1022e.pdf
7. http://siteresources.worldbank.org/INTARD/Resources/RapApRisk_combined_web.pdf
8. https://www.giz.de/fachexpertise/downloads/giz-2016-en-innovations_and_emerging_trends-agricultural_insurance.pdf
9. https://www.preparecenter.org/sites/default/files/Sendai_Report_ARA_web.pdf
10. http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/unctadsddins1Rev.1_en.pdf
11. http://www.fao.org/docrep/009/a0583e/a0583e00.htm
12. https://www.ifad.org/documents/10180/2a2cf0b9-3ff9-4875-90ab-3f37c2218a90
13. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/2432
14. https://www.munichre.com/site/corporate/get/documents_E391805697/mr/assetpool.shared/Documents/0_Corporate_Website/2_Reinsurance/Business/Non-Life/Systemagro/rural_21_crop_insurance_developing_economies_en.pdf
15. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/eb535e00426a2b4cbba6bf0dc33b630b/Agricultural_insurance_in_LAC_2010.pdf?MOD=AJPERES
16. https://www.agriskmanagementforum.org/sites/agriskmanagementforum.org/files/Chapter_1_WII_Paper_Nov_2011.pdf
17. https://www.researchgate.net/profile/Subhasis_Mandal6/publication/280006806_Agricultural_Insurance_in_Developing_Countries_Experiences_and_Way_Ahead/links/55a349ff08aec9ca1e6512aa/Agricultural-Insurance-in-Developing-Countries-Experiences-and-Way-Ahead.pdf
18. http://siteresources.worldbank.org/FINANCIALSECTOR/Resources/AIDPStrategyNote_donors_15Apr13.pdf
19. https://ec.europa.eu/agriculture/sites/agriculture/files/external-studies/2006/insurance/full-report-rev_en.pdf
20. https://publications.iadb.org/handle/11319/3164
21. https://ec.europa.eu/agriculture/publi/insurance/text_en.pdf
22. https://ec.europa.eu/agriculture/sites/agriculture/files/markets-and-prices/market-briefs/pdf/12_en.pdf

الملاحق

جدول ملحق رقم (١): الجمعيات التعاونية للاستزراع السمكي وعدد اعضائها عام ٢٠١٨م

اسـم الجمعيـة	عدد الأعضاء
الجمعية التعاونية للاستزراع السمكي بادكو	١٨٨
الجمعية التعاونية للاستزراع السمكي بالشرقية	٥٠٠
الجمعية التعاونية للاستزراع السمكي بدمياط	١٧٠
الجمعية التعاونية للاستزراع السمكي بالعامرية	٢٠
الجمعية التعاونية للاستزراع السمكي بالفيوم	٣٤٩
جمعية استزراع الأقفاص السمكي بالدقهلية	٦٠
الجمعية التعاونية للاستزراع السمكي بالسويس	٣٦
الجمعيـة التعاونيـة للاستزراع السمكي بكفر الشيخ	٣١٣
الجمعية التعاونية للاستزراع والأقفاص السمكية بكفر الشيخ	٣٠
الجمعية التعاونية للاستزراع السمكي بقري غرب بورسعيد بقرية المناصرة	٣٠
الجمعيـة التعاونيـة للاستزراع السمكي بالمنيا	٣٧
الجمعية التعاونية للاستزراع السمكي بوادي مريوط	٢٢

المصدر: الاتحاد التعاوني للثروة المائية.

جـدول ملحق رقم (٢): قيمة التأمين حسب قوة المحرك في مراكب الصيد

المركب حسب قوة المحرك	مبلغ التأمين بالجنيه
حتي قوة ١٠ حصان	٣٠٠٠
أكثر من ١٠ حصان حتي ٢٥ حصان	٥٠٠٠
أكثر من ٢٥ حصان حتي ٤٠ حصان	١٠٠٠٠
أكثر من ٤٠ حصان حتي ٥٥ حصان	٢٥٠٠٠
أكثر من ٥٥ حصان حتي ٧٤ حصان	٣٠٠٠٠
أكثر من ٧٤ حصان حتي ١١٤حصان	٤٠٠٠٠
أكثر من ١١٤حصان حتي ١٥٢حصان	٧٥٠٠٠
أكثر من ١٥٢ حصان حتي ٢٣٠حصان	١٠٠٠٠٠
أكثر من ٢٣٠ حصان حتي ٣٥٠حصان	١٥٠٠٠٠
أكثر من ٣٥٠ حصان حتي ٤٢٥حصان	١٧٥٠٠٠
أكثر من ٤٢٥ حصان	٢٠٠٠٠٠

المصدر: صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد الآلية والعاملين عليها.

جـدول ملحق رقم (٣): أقساط التأمين المحصلة من صندوق التأمين
على الصيادين ومراكب الصيد
في الفترة ٢٠٠٣م حتي عام ٢٠١٦م

المنطقة	أقساط تأمين المراكب (بالمليون جنيه)	أقساط تأمين العاملين (بالمليون جنيه)
دميـاط	٨.٠٨	٢.٠٢
بور سعيد	٤.٠٠	١.٠٠
المعديـة	٣.٩٥	٠.٩٩
أبو قير	١.٦٣	٠.٤١
مطـروح	٠.٢٠	٠.٠٥
الإسكندرية	١.٠٨	٠.٢٧
رشـيد	٢.٠٥	٠.٥١
السويس	٧.٢٠	١.٨٠
الغردقة	٠.٢٠	٠.٠٥
الطـور	٠.٧٩	٠.٠٢
البرلس	١.٣٤	٠.٣٤
العريش	٠.٧٢	٠.١٨
مطوبـس	٠.٢٣	٠.٠٦
الجملة	٣١.٤٧	٧.٧٠

المصدر: صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد الآلية والعاملين عليها.

جدول ملحق رقم (٤): عدد المراكب والعاملين المنصرف لهم تعويض ومبلغ التعويض المنصرف خلال الفترة ٢٠٠٣ م إلي ٢٠١٦م

عدد المراكب التي صرفت التعويض	تعويضات مراكب بالمليون جنية	عدد العاملين الذين صرف لهم تعويض (عامل)	تعويضات عاملين بالمليون جنية
٩٤٥	٢١.٢٤	٣٣١	٤.٥٨

المصدر: صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد الآلية والعاملين عليها.

جـدول ملحق رقم (٥): المراكب التي صرفت تعويضات تلفيات وغرق حسب المنطقة منذ عام ٢٠٠٣م وحتي عام ٢٠١٦م

المنطقة	عدد المراكب التي صرفت تعويضات تلفيات	المبلـغ بالمليون جنيـــة	عدد المراكب التي صرفت تعويضات غرق	أجمالي المبلغ بالمليون جنيـــة
دميـاط	٢٤٩	٤.٦٠	٥٧	٤.١
بور سعيد	٦٦	٢.٧٦	٦٢	٠.٩١
إسكندرية وأبو قير	١٥٨	٠.٧٧	٣٥	١.٩
السويس	٦١	١.٠٣٥	٢٢	١.٧
المعديـة	٤٩	٠.٧١	٢٧	٠.٩٥
رشيـد	٣٨	٠.٢٥	١٠	٠.٦٤
بلطـيم	٦١	٠.٦٣	٨	٠.٢٣
الغردقـة	٩	٠.٠٦	٢	٠.٠٦٠
الطـور	٨	٠.٠٧٦	٣	٠.٠٨٠
مطوبـس	٠.٠٠	٠.٠٠	٢	٠.١٢٠
العريـش	١٥	٠.٠٢	–	٠.٠
مطـروح	٢	٠.٠٣٢	١	٠.٠٤
الجملـة	٧١٦	١٠.٩	٢٢٩	١٠.٧٣

المصدر: صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد الآلية والعاملين عليها.

جـدول ملحق رقم (٦): بيان بالعاملين الذين تم لهم صرف تعويض وفاه واصابة عن كل منطقة منذ عام ٢٠٠٣م حتي عام ٢٠١٦م

المنطقـة	عدد العاملين المصابين	المبلـغ جنيـــة	عدد العاملين المتوفين	مبلـغ جنيـــة
دميـاط	٥٤	٤١٦,٥٠٠	٦٥	١,٢٥٠,٠٠٠
بور سعيد	٢٢	١٠٧,٤٠٠	٢٩	٣٧٥,٠٠٠
إسكندرية وأبو قير	١٨	٨٢,٠٠٠	٢٠	٣٦٠,٠٠٠
السويس	١٦	١٠٣,٥٠٠	٥٧	١,١٦٠,٠٠٠
المعديـة	٤	٢٣,٠٠٠	٨	١٥٦,٠٠٠
رشيـد	٤	٣٥,٠٥٠	١٢	١٦٥,٠٠٠
بلطـيم	٨	٥٣,٠٠٠	٧	١٨٥,٠٠٠
الغردقـة	–	–	٢	٤٠,٠٠٠
الطـور	–	–	–	–
مطوبـس	–	–	–	–
العريـش	٢	٦,٠٠٠	٣	٦٠,٠٠٠
مطـروح	–	–	–	–
الجملـة	١٢٨	٨٢٦,٤٥٠	٢٠٣	٣,٧٥١,٠٠٠

المصدر: صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد الآلية والعاملين عليها.

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ	اسم المؤلف
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧	د. محمد حسن فج النور
٢			
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨	
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨	
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨	
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨	
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (٦٩/١٩٧٠ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨	
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979	
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩	د. كمال الجنزورى
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠	د. محرم الحداد
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	د. كمال الجنزورى
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢	د. كمال الجنزورى
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢	د. محمد عبد الفتاح منجى
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣	د. محمد عبد الفتاح منجى
٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣	د. محمد عبد الفتاح منجى
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥	د. سعد طه علام
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥	د. احمد عبد الوهاب برانيه
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥	د. رجاء عبد الرسول حسن
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥	د. سعد طه علام
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥	د. فوزى رياض فهمى

٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥	د. فتحى الحسيني خليل
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥	د. السيد عبد العزيز دحيه
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥	د. الفونس عزيز قديس
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦	د. رجاء عبد الرسول حسن
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦	د.علا سليمان الحكيم
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦	د. رجاء عبد الرسول حسن
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	Sep, 1986	د.عماد الشرقاوى امين
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦	معهد التخطيط القومي
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨	د.هدى محمد صالح
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨	د.مصطفى أحمد مصطفى
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨	د.احمد حسن ابراهيم
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨	د. سعد طه علام
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨	د.على ابراهيم عرابي
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨	د.محمد سمير مصطفى
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨	د. محمد عبد المجيد الخلوى
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨	د. ثروت محمد على
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩	د.سيد حسين احمد
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩	د.احمد حسن ابراهيم
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩	د. سعد طه علام
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠	د.سيد حسين احمد
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠	د.ابراهيم حسن العيسوى
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠	د.احمد برانيه
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو ١٩٩٠	د.السيد عبد المعبود ناصف
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠	د.محمد عبد الفتاح منجى
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠	د.عماد الشرقاوى امين
٥٤	التخهطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠	د.وفاء احمد عبد الله

٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠	د.محمد سمير مصطفى
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠	د.عثمان محمد عثمان
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠	د.رأفت شفيق بسادة
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠	د.فتحى الحسيني خليل
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠	د.السيد عبد المعبود ناصف
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠	د.محمد سمير مصطفى
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١	د.مجدي محمد خليفه
٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١	د. سعد طه علام
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١	د.سيد حسين احمد
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١	د.صالح حسين مغيب
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١	د. سعد طه علام
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١	د.محرم الحداد
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١	د.محرم الحداد
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١	د.سعد حافظ
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١	د.اماني عمر
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢	د.راجيه عابدين خير الله
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢	د. عزه عبد العزيز سليمان
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢	د.مصطفى أحمد مصطفى
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢	د.عبد القادر دياب
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢	د.ابراهيم حسن العيسوي
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢	د.فتحى الحسيني خليل
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢	د.عثمان محمد عثمان
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢	د.السيد عبد المعبود ناصف
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣	د.سيد حسين احمد
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للآقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣	د.محرم الحداد
٧٩	يعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣	د.محمد عبد الفتاح منجى
٨٠	تقوييم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣	د.محمد عبد العزيز عيد
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣	د. الفونس عزيز قديس

٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د.اماني عمر
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣	د. سعد طه علام
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣	د.محمد سمير مصطفى
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤	د.محمود عبد الحى صلاح
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤	د.محرم الحداد
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤	د.وفاء احمد عبد الله
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤	د.محمد ماجد صلاح الدين خشبة
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤	د. رمزي زكي
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤	د.محمد عبد العزيز عيد
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤	د.عبد القادر دياب
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤	د.سعد طه علام
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥	د.راجيه عابدين خير الله
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥	د.محرم الحداد
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥	د.محمود عبد الحى صلاح
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥	د.ثروت محمد على
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥	د.إجلال راتب
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦	د.صالح حسن مغيب
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦	د.سعد طه علام
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦	د.محرم الحداد
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦	
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦	د.محمد عبد العزيز عيد
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦	د.سعد طه علام
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦	د.اجلال راتب
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦	د.محرم الحداد
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦	د.نادرة وهدان
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦	د.راجية عابدين خير الله
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧	د.محمد عبد العزيز عيد
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧	د.ثروت محمد على

١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨	د.راجية عابدين خير الله
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨	د.عبد القادر دياب
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨	د.سعد طه علام
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨	د.اجلال راتب
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨	د.محرم الحداد
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨	د.وفاء احمد عبد الله
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨	د.ابراهيم العيسوى
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨	د.عبد القادر دياب
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨	د.سعد طه علام
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨	د.سيد محمد عبد المقصود
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨	د.ايمان احمد الشربيني
١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر ١٩٩٨	د.عبد الله الداعوشى
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨	د.ماجدة ابراهيم
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر١٩٩٨	د.اجلال راتب
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩	د.سيد محمد عبد المقصود
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩	د.سعد طه علام
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩	د.اجلال راتب
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩	د.محرم الحداد
١٢٩	جاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠	د.ماجدة ابراهيم
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠	د.محمد عبد العزيز عيد
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠	د.سيد محمد عبد المقصود
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠	د.محمد محمود رزق
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠	د.نادرة وهدان
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١	د.محمد عبد العزيز عيد
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١	د.احمد عبد الوهاب برانيه
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١	د.نادرة وهدان
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١	د.محمد محمد الكفراوي
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١	د.اجلال راتب
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١	د.السيد محمد كيلاني

١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١	د.عبد القادر دياب
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١	د.هدى صالح النمر
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١	د.محمد عبد العزيز عيد
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢	د.عبد القادر دياب
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢	د.محمد محمد الكفراوي
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢	د.محمود محمد عبد الحى
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢	د.وفاء احمد عبد الله
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢	د. سهير ابو العينين
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢	د.هدى صالح النمر
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢	د.محرم الحداد
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢	د.محمد عبد العزيز عيد
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢	د.سلوى مرسي محمد فهمي
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢	د.السيد عبد العزيز دحيه
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢	د.عزه عمر الفندري
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢	د.محمد محمد الكفراوي
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢	د.سمير عريقات
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣	د.سيد محمد عبد المقصود
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣	د.محرم الحداد
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣	د.عبد القادر دياب
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣	د.محمد عبد العزيز عيد
١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣	د.سلوى مرسي محمد فهمي
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣	د. سهير ابو العينين
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة	يوليو ٢٠٠٣	د.عبد القادر حمزه

	باستخدام شبكات الأعمال		
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣	د.فادية عبد السلام
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣	د.هدي صالح النمر
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣	د.عزيزة على عبد الرازق
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣	د.مصطفى احمد مصطفى
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤	د.محرم الحداد
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤	د.نفيسه ابو السعود
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤	د.عبد القادر حمزه
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤	د.عبد القادر دياب
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤	د.فادية عبد السلام
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤	د.محمد سمير مصطفى
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د.زينات محمد طباله
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د.محرم الحداد
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد
١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس٢٠٠٥	د. لطف الله امام صالح
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦	د.عبد الحميد سامى القصاص
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦	د.علا سليمان الحكيم
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦	د.محمود عبد الحى
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦	د.فاديه محمد عبد السلام
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦	د.هدى صالح النمر
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦	د.نفيسه ابو السعود
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦	د.نفيسه ابو السعود

١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦	د.محرم الحداد
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦	د.عبد القادر دياب
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧	د.سلوى مرسي محمد فهمي
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧	د.محمد محمد الكفراوي
١٩٨	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧	د.اجلال راتب
١٩٩	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس٢٠٠٧	د.
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس ٢٠٠٧	د. صادق رياض ابو العطا
٢٠١	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس٢٠٠٧	د.فريد احمد عبد العال
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس٢٠٠٧	د.راجيه عابدين خير الله
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧	د. محرم الحداد
٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧	د.عزه عمر الفندري
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧	د. محمد عبد الشفيع عيسى
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨	د.ايمان احمد الشربيني
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محمود ابراهيم فرج
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨	د.فريال عبد القادر احمد
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محرم الحداد
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨	د.نادرة وهدان
٢١١	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفاده	نوفمبر ٢٠٠٨	د.فاديه عبد السلام
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨	د.ابراهيم العيسوي
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩	د. عبد القادر دياب
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (١٩٨٨ – ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩	د. محمود ابراهيم فرج
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس ٢٠٠٩	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩	د. محرم الحداد
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير ٢٠١٠	د.ايمان احمد الشربيني

٢١٩	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير ٢٠١٠	د. سيد محمد عبد المقصود
٢٢٠	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس ٢٠١٠	د. محمد عبد الشفيع عيسى
٢٢١	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر ٢٠١٢ – ٢٠٣٢	يولية ٢٠١٠	د.مجدي عبد القادر
٢٢٢	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه ٢٠١٠	د.دسوقى عبد الجليل
٢٢٣	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه ٢٠١٠	د. عبد القادر محمد دياب
٢٢٤	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر ٢٠١٠	د.خضر عبد العظيم ابو قوره
٢٢٥	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر ٢٠١٠	د. محرم الحداد
٢٢٦	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير ٢٠١١	د.ابراهيم العيسوي
٢٢٧	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير ٢٠١١	د. نفين كمال
٢٢٨	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس ٢٠١١	د. محرم الحداد
٢٢٩	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس ٢٠١١	د.مجدي عبد القادر
٢٣٠	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١	أكتوبر ٢٠١١	د.اجلال راتب
٢٣١	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه ٢٠١٢	د.ابراهيم العيسوي
٢٣٢	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفاده من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه ٢٠١٢	د.ابراهيم العيسوي
٢٣٣	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس ٢٠١٢	د.اماني حلمى الريس
٢٣٤	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه ٢٠١٢	د.وفاء احمد عبد الله
٢٣٥	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه ٢٠١٢	د. عبد القادر محمد دياب
٢٣٦	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه ٢٠١٢	د.فريد احمد عبد العال
٢٣٧	إدارة الموارد الطبيعية فى ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه ٢٠١٢	د.نفيسه سيد ابو السعود
٢٣٨	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة	يونيه ٢٠١٢	د. ايمان أحمد الشربينى
٢٣٩	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر ٢٠١٢	د. محرم الحداد
٢٤٠	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر ٢٠١٢	د.اجلال راتب
٢٤١	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر ٢٠١٢	د.وفاء احمد عبد الله
٢٤٢	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر ٢٠١٢	د.مجدي عبد القادر
٢٤٣	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر ٢٠١٣	د. محرم الحداد
٢٤٤	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية(بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر ٢٠١٣	د.فريد احمد عبد العال

٢٤٥	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر ٢٠١٣	د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي
٢٤٦	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر ٢٠١٣	د.دسوقى عبد الجليل
٢٤٧	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر ٢٠١٣	د.سهير ابو العينين
٢٤٨	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى"	نوفمبر ٢٠١٣	د.اجلال راتب
٢٤٩	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	ديسمبر ٢٠١٣	د. ممدوح فهمي الشرقاوى
٢٥٠	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر ٢٠١٣	د.ايمان احمد الشربيني
٢٥١	الاقتصاد الأخضر ودورة فى التنمية المستدامة	فبراير ٢٠١٤	د. حسام الدين نجاتى
٢٥٢	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التعيرات المحلية والدولية	فبراير ٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب
٢٥٣	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر ٢٠١٤	د.اجلال راتب
٢٥٤	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر" معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر ٢٠١٤	د.دسوقى عبد الجليل
٢٥٥	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر ٢٠١٤	د.منى عبد العال دسوقى
٢٥٦	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١	يناير ٢٠١٥	د.حنان رجائي عبد اللطيف
٢٥٧	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل ٢٠١٥	د.محمد سمير مصطفى
٢٥٨	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو ٢٠١٥	د.ايمان احمد الشربيني
٢٥٩	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو ٢٠١٥	د. هدى صالح النمر
٢٦٠	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس ٢٠١٥	د. أجلال راتب
٢٦١	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر ٢٠١٥	د. نفين كمال
٢٦٢	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب
٢٦٣	المرصد الحضرى لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل ٢٠١٦	د. سيد عبد المقصود
٢٦٤	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصرى	إبريل ٢٠١٦	د. عبد القادر محمد دياب
٢٦٥	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر – سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة- (٢٠١٦ – ٢٠٣٠)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. هدى صالح النمر
٢٦٦	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمى والعربى والمصرى)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. حسن صالح
٢٦٧	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. منى دسوقى
٢٦٨	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة ٢٠١٥/ ٢٠٣٠	يوليو ٢٠١٦	أ.د. ماجد خشبة
٢٦٩	متطلبات تطوير الحاسبات القومية فى مصر	يوليو ٢٠١٦	أ.د. سهير أبو العينين
٢٧٠	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس٢٠١٦	أ.د. فريد عبد العال
٢٧١	تفاعلات المياه والمناخ والانسان فى مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس٢٠١٦	أ.د سمير مصطفى
٢٧٢	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسى والقومى فى مصر	أغسطس٢٠١٦	ا.د محرم الحداد
٢٧٣	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس٢٠١٦	د.دسوقى عبد الجليل

٢٧٤	كفاءة الاستثمار العام فى مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر٢٠١٦	أ.د.أمل زكريا
٢٧٥	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر	أكتوبر٢٠١٦	ا.د.إيمان الشربينى
٢٧٦	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها فى دعم الاقتصاد القومى	يوليو٢٠١٧	ا.د. نفيسة أبو السعود
٢٧٧	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة فى مصر	يوليو٢٠١٧	ا.د.علاء زهران
٢٧٨	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام فى جمهورية مصر العربية	يوليو٢٠١٧	د. أحمد عاشور
٢٧٩	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر	أغسطس٢٠١٧	د.هدى صالح النمر
٢٨٠	الخيارات الاستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى فى مصر	أغسطس٢٠١٧	ا.د. دسوقى عبد الجليل
٢٨١	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر	سبتمبر٢٠١٧	د.حنان رجائى عبد اللطيف
٢٨٢	تنمية وترشيد استخدامات المياه فى مصر	سبتمبر٢٠١٧	ا.د عبد القادر دياب
٢٨٣	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا	سبتمبر ٢٠١٧	أ.د محمد عبد الشفيع
٢٨٤	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر	أكتوبر٢٠١٧	ا.د حسام نجاتى
٢٨٥	ص ناعة الرخام فى مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر٢٠١٧	ا. د إيمان أحمد الشوْبينى
٢٨٦	تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر	ديسمبر ٢٠١٧	د.محرم صالح الحداد
٢٨٧	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر٢٠١٧	د.محمد سمير مصطفى
٢٨٨	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة فى مصر	يونيو٢٠١٨	ا.د هدى صالح النمر
٢٨٩	مبادرة الحزام والطريق وانعكساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو٢٠١٨	ا.د محمد ماجد خشبة
٢٩٠	دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو٢٠١٨	ا.د أمانى حلمى الريس
٢٩١	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر	يوليو٢٠١٨	ا.د فادية عبد السلام
٢٩٢	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو ٢٠١٨	ا.د محرم الحداد
٢٩٣	التأمين وادارة المخاطر فى الزراعة المصرية	يوليو ٢٠١٨	ا.د سمير عريقات

رقم الإيداع:٢٠١٩/٤٧٧٢

ISBN:978-977-6641-25-9

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر

تصدر هذه السلسلة عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة منذ عام ١٩٧٨، لتقديم الإنتاج الفكري للهيئة العلمية بالمعهد والذى يركز بصفة خاصة على تناول المشكلات التي تواجه التنمية في المجتمع المصري سواء على المستوى الكلي أو المستوي القطاعي أو الإقليمي، ويقترح السياسات الكفيلة بعلاج تلك المشكلات ودفع عملية التنمية في مصر في ظل التغيرات المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة.

وتعتبر الأعمال المنشورة في هذه السلسلة في معظم الحالات نتاجاً لجهد جماعي لفرق العمل البحثية التي تتشكل في المعهد لبحث قضايا وتحديات تنموية بعينها تواجه المخطط أو متخذ القرار، وذلك من خلال منهج علمي سليم وبمشاركة من أصحاب المصلحة والمعنيين بتلك القضايا من خارج المعهد.

وقد تنوعت القضايا التي تناولتها الأعداد المختلفة لهذه السلسلة على النحو المبين في الصفحات الأخيرة لكل عدد من إصدارات السلسلة بحيث أصبحت تلك الإصدارات تشكل في مجموعها عبر العقود المتتالية مكتبة علمية شاملة ومتنوعة، ورصيداً معرفياً هاماً في مجالات التنمية والتخطيط في مصر.

ويأمل معهد التخطيط القومي أن يجد المفكرون، والباحثون وطلاب العلم، وكذلك المخططون وصناع السياسات ومتخذو القرارات في هذه السلسلة مرجعاً أساسياً للمعرفة والعلم النافع والخبرات العملية يمكنهم الاستفادة منه على النحو الذى يثري البحث العلمي ويفتح آفاقاً جديدة في تناول وحل مشكلات التنمية من جهة، ويدعم العمل التخطيطي والتنموي نحو مزيد من الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام للمجتمع المصري من جهة أخرى.